آفاق برلمانية

مواطن

٥ أيلول ٢٠٠٦ م المجلد العاشر العدد ٤ | نشرة تصدرعن: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية - رام الله | 5 September 2006 Volume 10, No. 4

• جردة حساب أولية بعد ستة أشهر من العمل البرلماني

كتل وقوائم "التشريعي" تحجم عن تقييم واقع العمل البرلماني في ظل اعتقال ثلث النواب

صفحـــة٢

• مستقبل السلطة الفلسطينية موضوع نقاش على طاولة مستديرة

أية سلطة تريد إسرائيل؟ وأية سلطة يريد الفلسطينيون؟

صفحـــة٨

• هل من أفق لمسار سياسي خلف دخان الحرب الإسرائيلية على لبنان؟!

في المساحة بين الشك واليقين... فلسطينيون يطالبون بخطاب سياسي موحد وترتيب الوضع الداخلي

صفحـــة١١

• فيما ينتظر مشروع القانون الخاص به مناقشته في "التشريعي"

الأرشيف الوطني الفلسطيني... في مهب الريح!

صفحـــة١٥

الافتتاحية

المسار السياسي القادم: إلى أين؟

تتراوح الآراء حول ما إذا فتحت الحرب في لبنان طريقاً أمام مسار سياسي أم لا، كما جاء في وجهات النظر المختلفة حول الموضوع في هذا العدد.

وقد أبرزت الحرب في لبنان أهمية وجود حلول سياسية للصراع العربي الإسرائيلي، والصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وإلا استمرت جمرة العنف متقدة تشعل فتيل الحرب بين فترة وأخرى.

غير أن السبب الرئيسي الذي يمكن أن يساق للاعتقاد باحتمال تبلور مسار سياسي فلسطيني إسرائيلي بعد شهور عدة لا يتعلق بالحرب في لبنان، فهو يتعلق تحديداً بسقوط خيار أحادية الانسحاب في الضفة الغربية بعد اجتياح غزة.

ونستذكر هنا أن "خارطة الطريق" ولدت بعد أن بان أن "الحل العسكري" متعذر للانتفاضة الثانية؛ أي أن الحل هو وجود مسار سياسي. وعلى الرغم من هذا، استمرت الحكومة الإسرائيلية في عهد شارون باعتماد الخيار العسكري إلى حين وفاة الرئيس عرفات. بعد ذلك قامت باستبدال "الأحادية" من غزة أولاً، كبديل يعبئ الفراغ السياسي الناجم عن عدم اعتماد "خارطة الطريق".

وقد حذّر عدد من الضباط في الجيش الإسرائيلي من أن الجيش قد يعود إلى غزة ويجتاحها مرة أخرى بسبب هذه "الأحادية"؛ أي غياب شريك فلسطيني لهذه الخطة. ووجود شريك فلسطيني يتطلب مساراً سياسياً، أو "ثمناً" سياسياً لا تريد إسرائيل دفعه، أخذاً بعين الاعتبار تعذّر إمكانية وجود شريك "أمني" فقط.

وبعد اجتياح غزة قبل شهرين، وبعد الحرب في لبنان وسقوط هذه الأحادية، سينشأ فراغ سياسي مرة أخرى حتى لو تم التوصل إلى وقف إطلاق نار متبادل في غزة، وعودة إلى "التهدئة". وستبقى هذه "التهدئة" هشة، وسينفجر الوضع الميداني مرة أخرى في غياب مسار سياسي مقنع للجمهور الفلسطيني، وبوجود الإغلاقات، واستمرار الاعتقالات والاجتياحات في الضفة الغربية التي ما زالت محتلة فعلاً، وستبقى كذلك حتى لو اتفق على "تهدئة" متبادلة في غزة.

من المرجح إذن أن هذا الوضع سيدفع باتجاه مسار سياسي، وتصريحات شمعون بيريس الأخيرة هي مؤشر بهذا الاتجاه؛ أي العودة إلى "خارطة الطريق".

لكن "خارطة الطريق" بالتفسير الإسرائيلي لها ستؤدي إلى "الدولة ذات الحدود المؤقتة"، وهي نهاية سيئة لأي مسار سياسي من المنظور الفلسطيني. لذا، يجب دعم موقف الرئيس محمود عباس الرافض لـ"الحدود المؤقتة"، والمطالب بمؤتمر دولي على أساس القرارات الدولية، وليس على أساس تسوية مؤقتة تعيد إنتاج الأزمات والحروب في أعوام قادمة.

غير أن كل هذا مرهون بصلابة الموقف السياسي الفلسطيني في وجه أية مفاوضات و"مساومات" قد تكون قادمة. وعلى الجميع استخلاص الدروس والعبر من مرحلة المراحل، ومرحلة التسويات السياسية التي مكنت إسرائيل فقط من كسب الوقت.

هل يكفي مجرد عقد الجلسات لقيام المجلس بدوريْه التشريعي والرقابي؟

كتل وقوائم "التشريعي" تحجم عن تقييم واقع العمل البرلماني في ظل اعتقال ثلث النواب

النواب المعتقلون.. الغائبون الحاضرون. (عدسة: فادي العاروري)

• كتب حسام عز الدين

منذ أن بدأ المجلس التشريعي الحالي أعماله، لم يستطع على مدار ستة أشهر، إقرار قانون واحد، فيما لم يستطع النواب العمل في أجواء برلمانية طبيعية لأسباب عدة، كان أبرزها قيام قوات الاحتلال باعتقال رئيس المجلس التشريعي عزيز الدويك و٢٩ نائباً آخر، منهم أمين سر المجلس محمود الرمحي، إضافة إلى تسعة نواب كانوا أصلاً معتقلين، وتم انتخابهم وهم داخل سجون الاحتلال.

ومع اعتقال قوات الاحتلال لنحو ثلث أعضاء المجلس التشريعي، غالبيتهم العظمى من حركة "حماس"، إضافة إلى استمرار شل حركة تنقل النواب ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وما بين مدن الضفة، وكذلك الإشكاليات السياسية الداخلية التي ألقت بظلالها على عمل المجلس، يطرح التساؤل عن جدوى استمرار المجلس التشريعي بعمله، وآفاق العمل البرلماني خلال السنوات الأربع من عمر المجلس، والتداعيات المحتملة على دوريْه التشريعي والرقابي.

ففي ظل غياب أو تراجع الدور التشريعي للسلطة التشريعية، "تنفلت" الأمور في السلطتين الأخريين، التنفيذية والقضائية، ما سيؤثر بالتالي على وضع مؤسسات السلطة بشكل عام.

وفي حين يرى عبد الله عبد الله، رئيس اللجنة السياسية، والنائب من كتلة "فتح" البرلمانية، أن هناك "حساسية مفرطة" عند الحديث عن دور المجلس التشريعي في ظل ما يتعرض له من قبل الاحتلال، إلا أنه يعترف أن المجلس "قصر" في واجباته.

وقال "بصراحة مطلقة، هناك حساسية مفرطة في ضوء الهجمة الشرسة للاحتلال، في التعامل كمعارضة في المجلس التشريعي".

وأضاف "بالنسبة لهذه الحكومة، وعلى الرغم من فترة الحصانة البرلمانية التي تمنح للحكومات بعد تشكيلها (١٠٠ يوم)، فإننا لم نلحظ أنها جادة في التعامل مع المواطنين، والأمور كلها تراجعت للوراء، مالياً وأمنياً واقتصادياً".

وتابع عبد الله "لم نتردد في منح الحكومة شبكة أمان لمواجهة هجمة الاحتلال، لكن منح هذه الشبكة في الوقت ذاته، لا يعني التغاضي عن تقاليد التعامل البرلماني المطلوبة مع الحكومة، ولا يعني أن يتم استغلال هذه الشبكة الممنوحة إلى مدة كبيرة من الوقت".

واستطرد "في المحصلة النهائية، أية حكومة تأتي من واجبها أن تعمل كي تحل مشاكل شعبها، وإذا لم تستطع ذلك فعليها أن تجد حلاً آخر، والموضوع ليس "فتح" مقابل "حماس"".

ولئن كان المجلس التشريعي قد منح شبكة أمان للحكومة، بسبب ما تتعرض له من حصار، فإن الناخب لم يعلن في المقابل أنه منح "شبكة أمان" للمجلس التشريعي في حال لم يقم بدوره.

فجميع الكتل البرلمانية، والقوائم، تقول إن الرد الأمثل على هجمة الاحتلال على النواب، وعلى دور المجلس التشريعي "كمؤسسة"، يتمثل في مواصلة المجلس أعماله كالمعتاد، لكن هل لا يزال "التشريعي" قادراً على القيام بعمله على الوجه الأكمل، وبشكل يتلاءم مع أصول العمل البرلماني المفترض ومتطلباته؟!

النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي حسن خريشة، الذي أصبح القائم بأعمال أمين السر منذ اختطاف محمود الرمحي، يرفض بحث قضية عمل المجلس أو تأثر الوضع الدستوري للمجلس من حيث النصاب القانوني، حالياً، ويصر على أن "بقاء المجلس في اجتماعات متواصلة يكفي".

وقال خريشة: إن المجلس لا يزال يعمل، وسيبقى يعمل حتى ولو اعتقلت إسرائيل النواب كافة.

ويضم العديد من النواب أصواتهم إلى صوت خريشة، بالتمسك بأن استمرار المجلس في ممارسة أعماله هو "الرد الأوحد" على سياسة الاحتلال، لكن مراقبين يرون أن اجتماعات المجلس لا تجدي نفعاً، طالما أنه لا يبحث قضايا رقابية وتشريعية.

ويرى البعض أن ما تعانيه السلطة التشريعية هو ذاته ما تعانيه السلطتان التنفيذية والقضائية، أما سبب ما تعانيه السلطات الثلاث فهو نتاج للوضع السياسي العام.

ويعتبر رئيس قائمة "البديل" بسام الصالحي، الأمين العام لحزب الشعب الفلسطيني، أنه لا يمكن فصل عمل المجلس التشريعي وأدائه عن الوضع السياسي العام.

وقال "الموضوع سياسي وطني عام، ويجب أن يعالج بخطة سياسية جديدة".

وهذه الخطة، التي أشار إليها الصالحي، تستند إلى إستراتيجية سياسية عامة يندرج في سياقها النظر إلى وضعية السلطة في ظل هذه الظروف، وبالتالي وضعية المجلس التشريعي القانونية.

ويحاول أعضاء المجلس التشريعي مواصلة اجتماعاتهم في ظل الحديث عن جهود سياسية داخلية تبحث لتشكيل حكومة وحدة وطنية، لكن هذه الحكومة لن تصبح "شرعية"، وإن اتفقت عليها الفصائل الفلسطينية، إلا بعد مرورها عبر المجلس التشريعي، الذي يعاني من نقص في نوابه، وبخاصة نواب حركة "حماس" التي لم تعد تشكل الأغلبية، من الناحية العملية؛ أي من حيث "التصويت".

غير أن الصالحي اعتبر أن إشكالية النصاب القانوني لطرح الثقة في أية حكومة وحدة وطنية "ليست هي المشكلة"، طالما أنها ستكون حصيلة توافق وطني، كما أن الحكومة الحالية تحظى بشبكة أمان تجعل موضوع حجب الثقة عنها أمراً غير وارد.

وقال "لن نصوت لإسقاط الحكومة، لكننا سنحاسب الحكومة محاسبة جادة حول ما كان يمكن أن تقوم به ولم تفعله".

وأضاف "الوضع القائم هو موضوع سياسي وطني، وهناك أصلاً اتفاق في المجلس التشريعي على تشكيل مظلة أمان للحكومة".

وفي حين يرى الصالحي أن الحل يكمن في وضع خطة تستند إلى إستراتيجية واضحة، اعتبر النائب عن "حماس" محمود مصلح، في حديث لـ "آفاق برلمانية" عشية اختطافه من قبل قوات الاحتلال، أن الحل يكمن في وضع خطة تعتمد المبادرة إلى شيء آخر، أسماه "انتفاضة سياسية" جديدة.

وقال مصلح، قبل يوم واحد من اعتقاله، "نحن لسنا عسكريين، ولكن بإمكاننا المضي في انتفاضة سياسية".

ورفض مصلح طرح فكرة تقييم الأداء البرلماني أو الحكومي في ظل ما تقوم به قوات الاحتلال من ممارسات، سواء ضد المجلس التشريعي أم ضد الحكومة.

وقال "هناك احتلال يمارس أقسى الإجراءات ضدنا، ولكن السؤال ماذا علينا أن نفعل في ظل هذا التصعيد؟ وماذا يمكن أن نعد لمواجهته؟".

وحسب مصلح، فإن "حل السلطة وتعطيل الحياة الدراسية، وتعطيل كل شيء، قد يكون حلاً ملائماً كي يتحمل الاحتلال والعالم مسؤولياته".

بدوره، قال رئيس قائمة "الطريق الثالث" النائب سلام فياض، وزير المالية في الحكومة السابقة، إن الحل يكمن في البحث عن آفاق عمل برلماني وتنفيذي بتحرك مؤثر على العالم، الذي شهد توقيع اتفاقيات ولادة السلطة الفلسطينية ومؤسساتها.

ويمكن أن يتحقق ذلك، حسب فياض، "من خلال التلويح بحل السلطة، وكل شيء ارتبط بالاتفاقيات الدولية التي تم توقيعها".

وأضاف "إن الاحتلال يجب أن يشعر بأنه مسؤول عن تفاقم الأمور على هذا النحو، كما أن اتفاقية أوسلو التي قادت إلى إنشاء السلطة الفلسطينية حضرها ووقع عليها العديد من قادة دول العالم، ولذلك فإن التلويح بحل هذه السلطة، الذي يعني تحميل الاحتلال المسؤولية القانونية، هو حل يجب دراسته بجدية".

لكن النائب مصطفى البرغوثي، من قائمة "فلسطين المستقلة"، اعتبر أن هدف الاحتلال الرئيسي هو "تقسيم الصف الفلسطيني"، والرد على هذا الهدف يتمثل في عدم التقاعس عن تشكيل حكومة وحدة وطنية يشارك بها جميع الأطياف، وقال "لا يوجد سبب يؤخر تشكيل هذه الحكومة".

وكغيره، يعارض البرغوثي أي حديث عن تعطيل أعمال المجلس، بل يدعو النواب إلى "الإسراع " في إقرار مشاريع القوانين المعروضة على جدول أعمال المجلس.

وقال، "لو تبقى نائب واحد، يجب أن نستمر بالعمل، وأن نعمل على إقرار قوانين لا تشكل موضع خلاف بين الكتل، فلا يعقل أن يتعطل المجلس لأن الناس تنتظر منه حلولاً".

وتتفق النائب عن قائمة "الشهيد أبو علي مصطفى"، خالدة جرار، مع البرغوثي بشأن أهمية مواصلة أداء المجلس التشريعي لأعماله، "ولكن ليس لإلقاء لخطابات فحسب".

وفي هذا السياق، أشارت جرار إلى أربعة مشاريع قوانين "ليست محل خلاف بين القوائم البرلمانية"، وقالت "بالإمكان العمل على إقرار هذه القوانين، وأن نترك المشاريع الأخرى للنقاش لاحقاً".

وحسب جرار، فإن المجلس التشريعي يستطيع مواصلة عمله، من خلال لجانه، وإن لم يجتمع، مشيرة في السياق ذاته إلى وجود نواب ذوي كفاءة برلمانية في لجان المجلس المختلفة.

وقالت "من خلال اللجان، وبخاصة أنها تضم أعضاء من كل الكتل البرلمانية، نستطيع أن تستكمل عملنا ودورنا الرقابي".

"جردة حساب" أولية بعد ستة أشهر من العمل البرلماني

نواب في "محكمة عوفر" (أ.ب)

اعتقالات واستهداف مباشر لم يترك مجالاً لحياة برلمانية طبيعية

المواقف الحزبية طغت على أداء النواب بسبب نقص الخبرة البرلمانية

"هدنة برلمانية" مع السلطة التنفيذية فرضها الموقف الحزبي للأغلبية

• رام الله - خاص بـ "آفاق برلمانية"

اتسم أداء المجلس التشريعي الثاني، خلال قسط واسع من الأشهر الستة الأولى من عمره، باستخدام "الأغلبية" البرلمانية، التي تحظى بها حركة "حماس"، في "حسم" القضايا المهمة، وبشكل لافت، وهو أمر ظهر جلياً في الجلسة الأولى للمجلس، حينما صوتت "الأغلبية الحزبية" لصالح عدم إقرار محضر الجلسة الأخيرة للمجلس التشريعي الأول، ما أدى إلى انسحاب نواب كتلة "فتح" من الجلسة احتجاجاً، وهو الأمر الذي يحدث للمرة الأولى في الحياة البرلمانية الفلسطينية.

وانسجمت "الأغلبية البرلمانية" في هذا القرار مع موقف حركة "حماس"، وبالتالي الحكومة، في رفض التعيينات التي أقرها المجلس التشريعي السابق، وتحديداً خلال الفترة القليلة التي سبقت الانتخابات التشريعية الأخيرة.

واستخدمت حركة "حماس" أغلبيتها الحزبية البرلمانية في رفض قرارات رئاسية بشأن عدد من القوانين، مثلما جرى في الجلسة الثامنة للمجلس، وهو الأمر الذي يحدث، أيضاً، للمرة الأولى فيما يتعلق بالقرارات التي تصدر عن رئيس السلطة الوطنية.

وكان بإمكان حركة "حماس" أن تستخدم أغلبيتها الحزبية، كذلك، في رفض فكرة الاستفتاء التي طرحها الرئيس بشأن "وثيقة الأسرى للوفاق الوطني"، حيث تمسك نواب الحركة خلال الجلسة التي عقدت بتاريخ ١٢ حزيران الماضي، بموقف حركة "حماس" الرافض للاستفتاء، وكان بالإمكان أن يصوتوا ضده، لكن جهوداً بذلها نواب مستقلون وموقف رئيس المجلس عزيز الدويك الداعم لفكرة الحوار، كانت وراء إرجاء البت في الأمر.

غياب المعارضة البرلمانية

وفي حين يدرك النواب كافة قوة "الأغلبية الحزبية" لحركة "حماس" في المجلس التشريعي، فإن أياً من أعضاء القوائم الأخرى لم يستخدم حقه في ممارسة أصول "المعارضة" البرلمانية المتاحة للأقلية، لاسيما من حيث طرح الثقة في الحكومة عند بحث مشروع تمديد العمل بالموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٠٥، كونها لم تستطع إعداد موازنة عامة أو تقديمها، بل على العكس، فقد ظهر ما يشبه "التحالف البرلماني"، بشأن تمديد العمل بالموازنة العامة حتى الأشهر الأخيرة من هذا العام.

وعند سؤال نواب حركة "فتح" عن سبب تجنبهم طرح الثقة في الحكومة كون الفرصة كانت مواتية لممارسة المعارضة البرلمانية، كان الرد "لا نريد أن نظهر كأننا مشاركون في الحصار المفروض".

وعن قضية تناغم عمل المجلس البرلماني مع الحكومة فيما يتعلق بإقرار الموازنة، قال أمين سر المجلس محمود الرمحي، حينذاك، "الخلل في الموازنة ليس سببه الحكومة أو المجلس التشريعي الحالي، فهي امتداد لتقصير من الحكومة والمجلس التشريعي السابقين، إضافة إلى أن القضية تتعلق بقلة الإيرادات التي من المفترض أن تغطي الموازنة، وهذا ما يعلمه الجميع".

ووصل تأثر العمل البرلماني والحكومي بالممارسات الإسرائيلية، من حيث استمرار عدم تمكن السلطتين التنفيذية والتشريعية من إقرار موازنة عامة، إلى اعتقال وزير المالية عمر عبد الرازق، الأمر الذي جعل مطالبة وزير مالية معتقل بإعداد موازنة ضرباً من "الجنون البرلماني"، حسب ما وصفه البعض.

وفي تعقيبه على ذلك، ذهب الرمحي إلى حد القول "نحن ندرك تماماً أن العجز ليس سببه الوزير (المعتقل)، وإنما سببه الحصار ونقص الإيرادات".

وأظهر "التوافق البرلماني" على تمديد العمل بالموازنة، وكذلك "تأجيل بحث تأخر الرواتب دعما للحوار"، مدى تأثر المجلس التشريعي بالوضع السياسي العام وبتطورات الحياة الحزبية على حساب عمله البرلماني الديمقراطي كممثل للشعب ولناخبيه.

تفاوت في الخبرة البرلمانية

وبالمقابل، أظهرت الفترة القليلة الماضية من عمر المجلس، ضعف الخبرة البرلمانية، وبخاصة لدى نواب حركة "حماس"، حديثي العهد في التجربة البرلمانية، مقابل تفوق لكتلة "فتح" البرلمانية التي يوجد لديها نواب ذوو خبرة برلمانية سابقة، ومنهم رئيس الكتلة عزام الأحمد.

ولتجاوز هذا "التفوق الخبراتي"، اعتمدت رئاسة المجلس التشريعي، التي تسيطر عليها حركة "حماس"، على خبرات النائب الثاني لرئيس المجلس حسن خريشة، الذي كان يشغل المنصب ذاته في المجلس التشريعي السابق، ودعمته "حماس" ليشغل هذا المنصب في المجلس الجديد، كما تعتمد رئاسة المجلس على خبرات موظفين إداريين في "التشريعي"، لاسيما في المجال القانوني، ومنهم من يبدي استعداداً للعمل وتقديم خبراته كونه لم يحظ بالفرصة ذاتها خلال فترة المجلس التشريعي الأول.

ويوافق خريشة على فكرة نقص الخبرة البرلمانية، ليس لدى نواب "حماس" فحسب، وإنما لدى عدد كبير من نواب "فتح" أيضاً، إضافة إلى نواب القوائم الصغيرة، وقال "هناك نقص في الخبرة لدى بعض النواب، إضافة إلى الحصار والملاحقة، لكن هناك إصراراً على مواجهة ما يتعرض له المجلس، وهذا ما عبر عنه ممثلو الكتل البرلمانية كافة".

وهناك من اعتبر أن ضعف الخبرة البرلمانية لدى نواب "حماس"، الذين يحظون بالأغلبية البرلمانية، ربما كان من أسباب تخليهم عن رئاسة لجان مهمة ورئيسية تتمسك بها أحزاب الأغلبية في برلمانات العالم كافة.

فقد تخلت كتلة "التغيير والإصلاح" عن لجان: السياسية، الاقتصادية، الرقابة، الأمن والداخلية، لصالح كتلة "فتح".

وتخلت، أيضاً، عن أهم لجنة برلمانية، وهي لجنة الموازنة، لصالح قائمة "الطريق الثالث"، التي ترأسها النائب سلام فياض، وزير المالية في الحكومة السابقة، على الرغم من أن حركة "حماس" وجهت اتهامات لوزارة المالية في الحكومة السابقة، منها أن السلطة سلمت الحكومة "خزينة خاوية".

وحسب قانون تنظيم الموازنة الفلسطيني، فإن لجنة الموازنة هي من يتولى دراسة الموازنة السنوية التي تقدمها الحكومة، وبناء على توصيات هذه اللجنة على المجلس التشريعي اتخاذ القرار الذي يتلاءم مع هذه التوصيات، وهي عملية قد تقود في نهاية الأمر إلى رد الموازنة، ومن ثم إسقاط الحكومة.

وعلى الرغم من أن الحكومة السابقة لم تقدم موازنة قانونية عن السنة المالية الحالية (٢٠٠٦)، ولم يكن بإمكان الحكومة الحالية التي شكلتها "حماس" تقديم موازنة للسنة المالية ٢٠٠٧، فقد ساد اتفاق بين القوائم والكتل البرلمانية كافة، لاسيما كتلتي "فتح" و"حماس"، على تمديد العمل بموازنة العام ٢٠٠٥، وهو ما يعني في نهاية المطاف أن السلطة التشريعية "تناغمت" مع السلطة التنفيذية وتجنبت طرح الثقة بالحكومة حسب ما يمليه القانون.

وعندما سئل رئيس كتلة "فتح" البرلمانية عن سبب تجنب الكتلة اقتناص الفرصة التي يتيحها لهم القانون، بطرح حجب الثقة عن الحكومة بسبب عدم قدرتها على إعداد الموازنة، رد النائب الأحمد بالقول "لأننا إذا طرحنا حجب الثقة عن الحكومة فإن هذا الأمر سيؤيد ما يدعيه نواب "حماس" بأن حركة "فتح" تشارك في الحصار الاقتصادي المفروض على الحكومة".

وأبقت كتلة "حماس" تحت رئاستها لجان: القانونية، التربية والتعليم، المصادر الطبيعة، الطاقة، القدس.

أكثر من ذلك، تخلت كتلة "حماس" عن رئاسة لجنة اللاجئين، وهي قضية طالما تمسكت الحركة بها، وأعطيت رئاسة هذه اللجنة لقائمة الشهيد أبو علي مصطفى التابعة للجبهة الشعبية.

٥٠ اجتماعاً من دون تقديم أي مشروع قانون!

وأمضت كتلتا "فتح" و"حماس"، بالدرجة الأولى، ومن ثم القوائم الأخرى، أكثر من شهر في نقاش كيفية "اقتسام" اللجان البرلمانية، بحيث بقي المجلس التشريعي في حالة شلل شبه تام فيما يتعلق بالعمل البرلماني الديمقراطي التقليدي.

وعقدت لجان المجلس منذ تشكيلها، بعد نحو شهرين من تسلم المجلس التشريعي مهامه، أكثر من خمسين اجتماعاً، لكنها لم تستطع، لغاية الآن، تقديم أي مشروع قانون للمجلس التشريعي لإقراره.

وبحث المجلس، أيضاً، إعادة تقسيم بعض اللجان الخاصة بالمجلس، ومن القرارات التي اتخذها بهذا الخصوص تقسيم لجنة الداخلية والأمن، والحكم المحلي، إلى لجنتين: الأولى للداخلية والأمن، والثانية للحكم المحلي.

وقرر المجلس تقسيم لجنة التربية والقضايا الاجتماعية إلى ثلاث لجان، هي:

١. لجنة التربية، التي ترأستها حركة "حماس"، وتضم: التربية والتعليم والثقافة والإعلام والشؤون الدينية والآثار، وقد يشير اختيار نواب "حماس" لترؤس هذه اللجنة، إلى جانب اللجنة القانونية، إلى وجود سعي لدى نواب الحركة للعمل على التأثير في الشأن الثقافي والإعلامي المجتمعي.

٢. لجنة القضايا الاجتماعية، التي ترأستها الجبهة الديمقراطية، وتشمل: الشؤون الاجتماعية، والصحة، والعمل والعمال، والطفولة، والشباب، والمرأة.

٣. لجنة الشهداء والأسرى والجرحى والمقاتلين القدامى، وترأستها الجبهة الشعبية.

وفي الواقع، يصعب إيجاد تفسير "منطقي" لاختيار حركة "حماس" لجنة التربية وإغفالها لجنة الموازنة والشؤون المالية، سوى الافتقار للخبرة البرلمانية، وبخاصة فيما يتعلق بدور السلطة التشريعية في الرقابة على السلطة التنفيذية، أو ربما لتجنب "إحراج" الاضطرار لمراقبة الحكومة، التي تقودها "حماس" أصلاً، في حين يتيح ترؤس لجنة التربية تحقيق أهداف مجتمعية مستقبلية لها علاقة بالتأثير في الثقافة السائدة والإعلام.

وقد لا تكون ستة أشهر كافية لتقييم أداء المجلس التشريعي، وسط الحالة السياسية التي يعيشها الوضع السياسي الفلسطيني بشكل عام، منذ فوز حركة "حماس" في هذه الانتخابات وحصولها على حق تشكيل الحكومة، غير أن المؤشرات العملية التي برزت خلال هذه الفترة من أداء المجلس تشير إلى استفحال السياسة في العمل البرلماني، بشكل أكبر مما كان عليه الحال في المجلس التشريعي السابق، وهو أمر يعكس كذلك حالة التعددية السياسية التي تميز المجلس الحالي، على الرغم من الاستقطاب الحاد بين "فتح" و"حماس".

العلاقة مع السلطة التنفيذية

ولم يظهر المجلس التشريعي أي تنافر تقليدي في العلاقة مع السلطة التنفيذية (الحكومة)، بل العكس من ذلك، حيث يعتمد المجلس، ومن خلال رئاسته، مبدأ "الإطراء" على أداء الحكومة، كونها من اللون السياسي ذاته الذي يميز غالبية نواب المجلس. إلا أن الرمحي نفى ذلك بشدة، في حديث لـ "آفاق برلمانية" قبل اعتقاله، وقال "أتحدى أن يكون المجلس التشريعي قد تردد في ممارسة دوره الرقابي على الحكومة، على الرغم من أن الحكومة تعتبر من حركة حماس".

وأضاف "خلال المدة القليلة الماضية، وجه ٤٠ سؤالاً إلى وزراء في الحكومة، إضافة إلى أربعة استجوابات، وهذا رقم متقدم مقارنة مع الفترة القصيرة من عمر المجلس، ولا أعتقد أن هناك من الدول المحيطة من مارست دوراً رقابياً مثلما فعل المجلس التشريعي الحالي".

ومع ذلك، لم يذكر الرمحي أي قرار يدين أو ينتقد أداء الحكومة أو أياً من الوزراء في قضية معينة.

ومن مؤشرات "التناغم" بين الحكومة والمجلس، التئنية التي وجهها رئيس المجلس عزيز الدويك لوزير الشؤون الخارجية محمود الزّهار، وكذلك لزيارات وزير شؤون اللاجئين عاطف عدوان إلى الخارج.

وقال حسن خريشة "لم أسمع أن المجلس التشريعي أطرى على وزراء في الحكومة، ولكن إن كان ذلك قد حصل فهذا يشكل موقفاً لرئيس المجلس التشريعي فقط، وليس موقف المجلس ككل".

وأوضح خريشة أن الأشهر الستة الأولى من عمل المجلس، غير كافية لتقييم أدائه، مشيراً إلى أن "المجلس السابق انشغل كذلك في الأشهر الستة الأولى في ترتيب أوراقه، على الرغم من أن غالبيته كانت من لون سياسي واحد، هو حركة فتح".

←

ومع ذلك، شهدت هذه الفترة محاولات من بعض النواب من قوائم برلمانية أخرى، لممارسة المساءلة البرلمانية للحكومة، ومنها سؤال برلماني قدمه النائب عن قائمة "البديل" بسام الصالحي إلى وزير المالية بشأن الوضع المالي، وسبب تأخر صرف رواتب موظفي القطاع العام.

ويبلغ عدد أعضاء المجلس التشريعي من سكان قطاع غزة ٤٨ نائباً، ومن الضفة الغربية ٨٤ نائباً. وكان واضحا من خلال المتابعة اليومية لعمل المجلس التشريعي، أن طبيعة عمله، سواء أكانت سلبية أم ايجابية، تحددها العلاقة بين كتلتي "فتح" و"حماس" بشكل خاص، كونهما تحظيان بـ ١٢٣ مقعداً، منها ٧٤ مقعداً لحركة "حماس"، إضافة إلى ٤ مستقلين دعمتهم الحركة، و٤٥ مقعداً لحركة "فتح"، مقابل ٩ مقاعد فقط، للقوائم الانتخابية الأخرى.

وقدم النزاع الذي نشب في بداية عمل المجلس، حول قرارات "التشريعي" السابق في جلسته الأخيرة، والذي بقي قائماً لدى المحكمة العليا بصفتها بديلاً عن المحكمة الدستورية التي لم تتشكل بعد، بين كتلتي "فتح" و"حماس"، مؤشراً صارخاً على طبيعة العلاقة التي من الممكن توقعها داخل المجلس التشريعي خلال السنوات الأربع المقبلة.

قوائم أم كتل برلمانية؟!

وبالمقابل، فإن القوائم الانتخابية التي وصل ممثلوها إلى مقاعد البرلمان لا تبدي أي نوع من التوحد فيما بينها حسب ما كانت أعلنت هذه القوائم أثناء الحملة الانتخابية.

ليس ذلك فحسب، ففي حين ينص النظام الداخلي للمجلس التشريعي على حق النواب في تشكيل كتل برلمانية شريطة أن تضم الكتلة ٥٪ من العدد الإجمالي للنواب، فإن المجلس يتعامل، لغاية الآن، مع ممثلي هذه القوائم على أنها كتل برلمانية، على الرغم من أن عدد أعضاء أكبر هذه الكتل "الشهيد أبو علي مصطفى" لا يتعدى ثلاثة نواب فقط.

ولم تظهر أية محاولة جادة بين هذه الكتل للتوحد في كتلة برلمانية واحدة تحت قبة البرلمان، حسبما أعلن ممثلو هذه القوائم قبل الانتخابات، أكثر من مرة، ما يطرح الكثير من التساؤلات حول مصداقية هذه القوائم أمام ناخبيها.

"تكتل حزبي" في آراء النواب الفردية والجماعية

كما أظهرت الأشهر الأولى من عمر المجلس التشريعي جوانب أخرى لنقص الخبرة البرلمانية لدى النواب الجدد، سواء من "فتح" أم من "حماس"، وهذا ما ظهر في مداخلاتهم خلال الجلسات السابقة، إذ يجاهر عدد من النواب بانحيازهم في آرائهم إلى مواقف أحزابهم السياسية، ولم تتبلور لديهم لغاية الآن حقيقة أنهم باتوا يمثلون الشعب الفلسطيني ككل، وليس أحزابهم فقط، في حين أن النواب من ذوي الخبرة البرلمانية من المجلس السابق يحاولون إظهار انتمائهم البرلماني على حساب الانتماء الحزبي.

وتعد الإشكالية التي ما زالت قائمة بين الحركتين حول منصب أمين عام المجلس التشريعي، وكذلك قضية مراسل التلفزيون الفلسطيني، الذي طلب منه رئيس المجلس التشريعي مغادرة قاعة المجلس، من المؤشرات على العلاقة المتوترة بين حركتي "فتح" و"حماس"، والتي تؤثر بشكل سلبي وواضح على أداء وأعمال المجلس التشريعي.

وخلال الفترة الأولى من عمل المجلس، بدا كأن نواب "حماس"، وتحديداً رئاسة المجلس، يتخوفون من قوة وتأثير، وكذلك "الانتماءات التنظيمية" للموظفين الإداريين الذي يعملون في المجلس التشريعي منذ تم انتخابه للمرة الأولى، لذلك اعتمدت رئاسة المجلس بشكل أساسي على موظفين جدد جلبتهم معها، وكثيراً ما تقوم رئاسة المجلس بتنفيذ أمور إدارية داخل مقر المجلس من دون علم المسؤولين الإداريين السابقين في المجلس، مثلما حصل حينما أعادت رئاسة المجلس ربط التيار الكهرباء لمقر المجلس بعد الحريق الذي أتلف خطوط الكهرباء، من دون علم مسؤول الشؤون الإدارية والفنية في "التشريعي".

وبالمقابل، يلتزم نواب "فتح" برأي رئيس كتلتهم، ليس فقط بهدف الالتزام، بل ولعدم تبلور مواقف برلمانية خاصة بهم يطرحونها خلال الجلسات، بسبب نقص الخبرة البرلمانية لدى الكثير منهم.

وينسحب هذا الحال، أيضاً، على نواب "حماس"، حيث غلب على مداخلاتهم الطابع الخطابي الواعظ، والالتزام بالموقف السياسي الذي تعلنه حركة "حماس" في أكثر من مناسبة.

وهذا ما أظهرته نقاشات النواب، التي جرت في جلسة الاثنين ١٢ حزيران الماضي، حيث وقف نواب "حماس" مدافعين عن موقف الحركة الرافض للاستفتاء، في حين وقف نواب "فتح" مؤيدين لموقف الرئيس محمود عباس بشأن إجراء الاستفتاء.

ويجد نواب الأحزاب الأخرى "أريحية" أكثر في طرح مواقف عملية قابلة للتنفيذ، غير أنهم يبقون ذوي تأثير ضعيف، كونهم أقلية، ومن أبرز هؤلاء النائب بسام الصالحي. ومن المؤشرات على نقص الخبرة والمعرفة البرلمانية لدى النواب، أنهم كثيراً ما يحملون بأيديهم أثناء الجلسات القانون الأساسي والنظام الداخلي للمجلس، إضافة إلى استعانة رئيس المجلس التشريعي بقانوني، من موظفي المجلس، يبقيه إلى جانبه طوال مدة الجلسة.

ضائقة مالية

ومنذ تعرض المجلس التشريعي لحريق نجم عن تماس كهربائي، حسب ما أعلن القائم بأعمال محافظ رام الله والبيرة، ومدير الشرطة فيها، إضافة إلى ما تعرضت له بعض مكاتب المجلس من عملية إحراق قام بها "ملثمون"، عقب المواجهات التي جرت في غزة بين القوة التنفيذية التابعة لوزارة الداخلية وجهاز الأمن الوقائي، لم يجر المجلس التشريعي أي عملية إصلاح للأضرار التي لحقت به نتيجة لذلك، وسبب هذا الأمر عدم توفر المال اللازم لذلك.

وبقيت الدائرة الإعلامية، على سبيل المثال، من دون أي اتصال إلكتروني خارجي، وتعتمد في اتصالاتها وتوزيع أخبار المجلس على جهاز "فاكس" موجود في طابق آخر غير الذي تعمل فيه. وإلى جانب ذلك، لا يزال المجلس يعاني من قلة الاتصالات الدبلوماسية، حيث تقتصر لقاءات رئاسة المجلس على وفود غير رسمية "على الأغلب"، وتعاني الرئاسة في الضفة الغربية من عدم القدرة على التحرك الدبلوماسي خارج الأراضي الفلسطينية، حيث منعت قوات الاحتلال أمين سر المجلس محمود الرمحي، حتى اعتقاله، ونواباً آخرين من "حماس" من السفر أكثر من مرة.

الشغور القانوني في ظل الاعتقالات الإسرائيلية للنواب

بقلم: د. علي خشان

• أظهرت الاعتقالات الأخيرة التي قامت بها قوات الاحتلال الإسرائيلي لعدد من النواب في المجلس التشريعي، وضعاً استثنائياً خطيراً قد لا يوجد له مثيل في التطبيقات القانونية والدستورية على مر العصور. كما ألقى هذا العمل بكثير من الشك حول مستقبل العملية السلمية، وحول مصداقية الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة الأميركية، وكذلك المجموعة الأوروبية، في دعم الديمقراطيات الحديثة واحترام إرادة الشعوب واختيارها الحر لممثليها، ما يستوجب منا التصدي لهذه الحالة ومعالجتها قانونياً وسياسياً، مسترشدين بذلك بما تنص عليه مواد القانون الأساسي الفلسطيني، أو ما نستطيع استقراءه من مواد هذا القانون، الذي مهما ابتدع المشرع أو اجتهد أو بلغ به الخيال القانوني في إيجاد الحلول القانونية، فلن يصل به التفكير إلى حد اعتقال ربع أعضاء المجلس التشريعي، في سابقه مهمة ستكون مثار بحث لدى القانونيين وخبراء القانون الدستوري والعاملين في الشؤون السياسية والقانونية على مدى التاريخ.

وقد ثارت العديد من التساؤلات حول الوضع القانوني للمجلس التشريعي بعد تلك الاعتقالات، ما يعطل عمله وأداءه، ويلقي بظلاله على بقية المؤسسات الفلسطينية.

ولم يَدُرْ في خلد المشرع الفلسطيني أن قوات الاحتلال ستقوم باعتقال هذا العدد من النواب، كما أن المشرع قد أوجد النصوص الدستورية لمعالجة الإشكاليات الدستورية الفلسطينية العادية والاستثنائية التي نص عليها القانون الأساسي، سواء تعلق الأمر بالظروف العادية أم بحالة الطوارئ.

وفي ضوء ذلك، ظهر العديد من التساؤلات، منها:

* هل هناك مخاوف من الوصول إلى حالة فراغ قانوني إذا شملت الاعتقالات أعداداً أكبر من النواب؟

* ما هو الموقف القانوني في حالة اعتقال غالبية أعضاء هيئة رئاسة المجلس التشريعي مثلاً؟

* ما هو الموقف القانوني الفلسطيني من استمرار غياب عدد كبير من النواب عن جلسات المجلس التشريعي، سواء بسبب الاعتقال أم بسبب تحول عدد من النواب إلى "مطلوبين"؟

* هل هناك لحظة قد يصل فيها المجلس التشريعي إلى حالة شلل تستدعي التوجه إلى انتخابات جديدة؛ مثلاً اعتقال أو عدم تمكن أكثر من نصف النواب من حضور الجلسات؟ وما هو موقف القانون الأساسي الفلسطيني من ذلك؟ وماذا عن النصاب المطلوب؟

* ماذا عن الموقف القانوني من اعتقال النواب؟ وماذا يمكن أن يفعل الفلسطينيون على مستوى القانون الدولي لمواجهة استهداف النواب المنتخبين ودور "التشريعي" عموماً؟

قبل أن نجيب على ما تقدم، نود أن نوضح ما يلي:

١. إن الاعتقال يخالف المواثيق والاتفاقيات الدولية، وفي مقدمتها اتفاقية جنيف، والعديد من القرارات الدولية، ويعد انتهاكاً فاضحاً للقانون الدولي الإنساني.

٢. لقد تحقق الشغور في أكثر من سابقة في مركز عضو أو أكثر من أعضاء المجلس التشريعي، ولم يتم ملء الشاغر وفقاً لأحكام القانون الأساسي وقانون الانتخابات الفلسطينية، وذلك لكون الاعتقالات سياسية، وبإجراء إسرائيلي تعسفي، حتى وإن كان الشغور في هذه المرة قد طال ربع أعضاء المجلس التشريعي، فالأصل هو تعميم القاعدة والإجراء المتبع والغايات الكامنة وراء عدم تفعيل النص القانوني حفاظاً على السيادة الوطنية، تبقى قابلة للتطبيق.

٣. إن الشغور جاء نتيجة لعمل عسكري مسلح، وخلافاً لأحكام القانون الأساسي الفلسطيني، حيث لم يكن نتيجة لخلاف سياسي داخلي، أو إقالة، أو غيرها من الأسباب التي نص عليها القانون الأساسي.

٤. إن الشغور قد تم نتيجة لوضع استثنائي خارجي، يتمثل بالتدخل العسكري الإسرائيلي، ويمس بالسيادة الوطنية الفلسطينية، ويخالف مبادئ الشرعية الدستورية، ولا يجوز مكافأة المعتدي على عدوانه، بل يجب ردعه وزجره والمطالبة بإطلاق سراح الأسرى والمعتقلين والمختطفين وفق التكييف القانوني لكل حالة من الحالات السابقة.

٥. واستناداً إلى ما تقدم، فإنه لا يجوز إجراء تغيير سياسي فلسطيني نتيجة لتدخل عسكري إسرائيلي يهدف لتحقيق أهداف عسكرية وسياسية إسرائيلية، والتأثير في القرار الديمقراطي الفلسطيني. ولا يمكن لحكومة الاحتلال بإجراءاتها أن تكون هي المسيّرة للمؤسسات الفلسطينية، وأن تضع قواعد العمل السياسي الفلسطيني وآلياته.

٦. إن الشغور يجب أن يتحقق بطريقة دستورية وقانونية لا تتعارض مع المبادئ الدستورية العامة، وندلل على ذلك بمثال واضح وصريح: ففي حالة قيام قوات الأمن في أية دولة من الدول باعتقال أعضاء البرلمان لتمرير قانون ما، أو لتطبيق برنامج سياسي محدد، فإنه لا يجوز اعتبار الاعتقال عملاً دستورياً أو قانونياً لمخالفته العديد من القواعد الدستورية والقانونية الواردة في دساتير معظم الدول الحديثة وقوانينها، إن لم نقل جميعها. وتظهر المعضلة الناشئة عن الاعتقال، والتي قد تتفاقم عند المعالجة الفعلية، مدى هشاشة ودقة الوضع السياسي والقانوني من جهة، وعمق التدخلات الاحتلالية والتعقيدات الشديدة التي تحدثها في الحياة السياسية الفلسطينية بفعل التنكر للاتفاقات من جهة أخرى.

وفي ضوء عدم شرعية الإجراءات الإسرائيلية، وعدم جواز تمريرها وطنياً وسياسياً وقانونياً، تعتبر جميع الاعتقالات باطلة، ولا ترتب أي أثر قانوني على الوضع القانوني الفلسطيني، لاسيما أن الشعب الفلسطيني هو صاحب السيادة الوحيد على أرضه، وفي اتخاذ قراراته.

وبالإجابة عن الأسئلة المطروحة، وبخاصة المتعلقة باعتقال رئيس المجلس التشريعي، فإن النائب الأول هو الذي يتولى مهام الرئاسة، وفي حالة غيابه أو اعتقاله يتولى النائب الثاني مهام الرئيس، وفي حالة اعتقاله أو غيابه أو عدم تمكنه من ممارسه مهام الرئاسة يقوم أكبر الأعضاء سناً بأعمال رئيس المجلس التشريعي.

ولكن، في حالة تعطل أعمال المجلس، هل تعتبر أعمال هذا المجلس بحكم المنتهية؟ وبالتالي، هل يستدعي هذا الأمر التوجه والدعوة لانتخابات جديدة؟

لم يتوقع أحد، حتى أكثر القانونيين أو السياسيين حذراً، أن يعمل على صياغة قانون أساسي يتعرض فيه للتنكيل والاعتقال والخطف لنوابه المنتخبين، والحالة هذه تتساوى مع من يشرع لقيام انقلاب عسكري، وينص على ذلك في دستور الدولة!

أما في الحالات العادية التي يتم فيه الشغور، فقد أحالت المادة ٤٨، الفقرة الثانية، إلى أحكام قانون الانتخابات، وبالعودة إلى قانون الانتخابات في المادة ٩٩، نراها تنص على ما يلي:

١- يصدر المجلس قراراً بشغور مقعد عضو المجلس في أي من الحالات التالية:

أ؟) الوفاة.

ب؟) فقدان الأهلية القانونية بحكم قضائي نهائي وبمصادقة أغلبية ثلثي عدد أعضاء المجلس.

٢- تقدم استقالة العضو إلى رئيس المجلس وتعتبر نافذة بعد أسبوعين على تاريخ تقديمها.

٣- إذا كانت الفترة المتبقية لولاية المقعد الشاغر في الدائرة الانتخابية تزيد على سنة، تجرى انتخابات فرعية في الدائرة الانتخابية التي انتخب فيها العضو الذي شغر مقعده وفقاً للأحكام المقررة في هذا القانون لانتخاب أعضاء المجلس، أما إذا كانت أقل من سنة فيبقى المقعد شاغراً حتى نهاية الفترة وانتخاب مجلس جديد.

٤- إذا شغر مقعد عضو المجلس من القوائم الانتخابية قبل أكثر من ثلاثة أشهر من انتهاء مدة ولاية المجلس، يشغل المقعد الشاغر المرشح التالي من قائمة مرشحي تلك القائمة.

وفي حاله تعطل أعمال المجلس لأسباب مادية أو سياسية أو لغيرها من الأسباب المنصوص عليها في القانون الأساسي أو القوانين الأخرى، مثل قانون الانتخابات، فإنه يتم اللجوء إلى الأحكام الواردة في تلك القوانين المشار إليها.

أما إذا كان التعطيل نتيجة لعمل خارجي مقصود يهدف إلى المساس بالسيادة الفلسطينية، فإنه يجب العمل، ومن مختلف القوى السياسية، على عدم تمكين إسرائيل من تحقيق أهدافها، ويجب التركيز على أن المجلس يعتبر في حالة انعقاد دائم، ويعد المجلس منعقداً بنصابه حتى ولو كان العدد غير قانوني، وبخاصة أن القانون الأساسي الفلسطيني ينص صراحة في المادة ٥٣ على عدم جواز التعرض لأعضاء المجلس التشريعي بأي شكل من الأشكال، وهذا الأمر منصوص عليه في دساتير الدول كافة، ومخالفته تعد مخالفة للمبادئ الدستورية الواجبة التطبيق في دساتير جميع الدول، وانتهاكاً صريحاً للمواثيق والعهود والاتفاقيات الدولية.

وقد قام المجلس السابق بتبني هذا الرأي.

ولا شك في أن القوى السياسية المكونة للمجلس التشريعي، بما فيها حركة "فتح"، تسير مع هذا التوجه، الذي يقوم على عدم المساس بالأغلبية الحالية التي أفرزتها صناديق الانتخابات، بل وتشكيل شبكة أمان لها تساعد الشعب الفلسطيني في مواجهة التدخلات في القرار السياسي والسيادي الفلسطيني.

وهذا الحل، وإن كان يخرج "حماس" من أزمتها القانونية والسياسية الحالية، غير أنه يستخدم ذات الوسيلة والطريقة والكيفية والمبررات التي قامت "فتح" باستخدامها عند خسارتها للسلطة، ولم يستطع القضاء أن يقول قوله فيها حتى الآن.

ويجب العمل، بالتوافق بين جميع القوى، على استمرار الأداء البرلماني، وبدعم من جميع النواب في المجلس التشريعي، وعلى رأسهم نواب حركة "فتح"، الذين يجب عليهم تشكيل شبكة ضمان قانونية لحماية التجربة الديمقراطية الفلسطينية وإفرازاتها، وحماية الشرعية الفلسطينية، باعتبارها المرجعية الوحيدة القادرة على إعادة بناء وصياغة السلطة، بما يتوافق مع مبدأ سيادة القانون ويمهد لإقامة الدولة القانونية مستقبلاً.

كما يجب التوجه إلى المنظمات الدولية والأوروبية والإقليمية، وفق إستراتيجية قانونية وسياسية لمنع تمادي إسرائيل في اعتقال النواب الفلسطينيين. وبالتزامن مع ذلك، يجب العمل مع كل القوى والأحزاب السياسية، سواء أكانت ممثلة في المجلس التشريعي أم في منظمة التحرير الفلسطينية، من أجل تشكيل حكومة فلسطينية مستقبلية (حكومة وحدة وطنية أو حكومة تكنوقراط)، وبخاصة بعد التوقيع على "وثيقة الأسرى".

؟ مؤسس وعميد كلية الحقوق السابق ؟ جامعة القدس. أمين سر لجنة إعداد الدستور الفلسطيني.

الحديث عنها ما زال في طور الأمنيات

حكومة الوحدة الوطنية .. هل تحل الأزمة أم تفتح باب أزمة جديدة؟

• كتب حسن جبر

تستحوذ الجهود المبذولة لتشكيل حكومة وحدة وطنية على صدارة الاهتمام الفلسطيني في راهن اللحظة، سواء من خلال الجدل بين الدوائر المختلفة حول جدوى مثل هذه الحكومة، أم من خلال اللقاءات والحوارات التي تجري بهذه الصورة أو تلك هنا وهنا داخل الأحزاب والفصائل وخارجها.

الصورة شبه واضحة؛ فالكل يبارك ويؤيد تشكيل هذه الحكومة، التي بدأ الجميع يستعد لها، سواء من خلال تشكيل اللجان ووضع التصورات، أم خلال طرح الاشتراطات والتعبير عن المخاوف.

ومع الاستعدادات للحكومة، يبرز هناك سؤال كبير: هل تنجح هذه الحكومة في إخراج الحالة الفلسطينية من الأزمة؟ أم أنها ستدخل بها أو بدونها أزمة أخرى ربما تكون أشد قسوة ووضوحاً؟ الفصائل تبارك وتدعم هذه الحكومة التي ستكون حكومة "الوحدة الوطنية" الأولى من نوعها في الساحة الفلسطينية، من حيث استنادها إلى قاعدة فصائلية واسعة، على الرغم من غياب الرؤية الواضحة حول ماهيتها بعد أن بدأنا نسمع الاشتراطات والمعايير والمحددات من هنا وهناك.

"حماس" التي فازت بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي، تبارك وتقول إنها مستعدة لقيادة حكومة وحدة وطنية تحترم نتائج الانتخابات ... و"فتح" التي تقود الرئاسة والمعارضة، أعلنت موافقتها على المشاركة في حكومة وحدة وطنية، مشترطة التوصل إلى برنامج سياسي جديد قادر على مخاطبة العالم ورفع الحصار عن الشعب الفلسطيني حتى لا تتكرر مأساة حصار الحكومة.

لكن قبل هذا وذاك، كيف تبدو الصورة الآن بعد شهور من العزلة والحصار التي عاشتها الحكومة بقيادة حركة "حماس"؟

كاريكاتير محمد سباعنة

حمد: الحكومة تعمل في حقل ألغام

في الإجابة عن السؤال، قال د. غازي حمد، الناطق باسم الحكومة: أثرت الاعتقالات على عمل الحكومة بشكل كبير وواضح، لأن قوات الاحتلال اعتقلت مفاصل أساسية في وزارات الحكومة.

وأضاف: حاولنا تعويض غياب الوزراء بتوكيل وزراء آخرين بإدارة الوزارات التي اعتقل وزراؤها، إلى جانب تشكيل خلية طوارئ من بعض الوزراء لضمان سير كثير من الخدمات الأساسية.

وأكد حمد أن الوضع الاقتصادي الصعب والحصار المحكم الذي اشتد مع صعود "حماس" إلى هرم السلطة، ساهم في "تأزم الأمور أكثر وأكثر"، ليؤثر بشكل كبير على فرصة الحكومة في تنفيذ برنامجها.

وقال: بعد أن شنت قوات الاحتلال حملة الاعتقالات ضد الوزراء، ما عاد بالإمكان عقد اجتماعات مجلس الوزراء عبر تقنية "الفيديو كونفرنس".. وشيئاً فشيئاً، اختفى بعض الوزراء ولم يظهروا في اجتماعات الحكومة لشعورهم بأنهم ملاحقون من قبل قوات الاحتلال.

وكانت الحكومة تعرضت، بعد الأسبوع الثاني من تشكيلها، إلى حصار دولي كبير منعت خلاله من تلقي المساعدات، الأمر الذي ساهم في عدم مقدرتها على توفير الرواتب، وبالتالي استنزاف الحكومة في البحث عن حل لهذه المشكلة الأساسية.

وقال حمد: كانت الحكومة تعمل في حقل من الألغام واستنزفت كثيراً من الجهد في محاولة توفير الرواتب للموظفين، ولا أعتقد أنه يمكن لأية حكومة أن تقدم إنجازات واضحة وملموسة في ظل مدة قصيرة، وتحت هذه الظروف.

إذن، الحل حكومة وحدة وطنية، كما يقول أغلب المراقبين والمهتمين بالشأن السياسي الفلسطيني؛ حكومة قادرة على تجاوز الحصار والحفاظ على الثوابت ومخاطبة العالم بلغة أخرى.

أبو زهري: "حماس" يجب أن تقود الحكومة

حول ذلك، قال سامي أبو زهري، الناطق باسم حركة "حماس": إن "حماس" معنية بتشكيل حكومة وحدة وطنية وإنجاح الجهود المبذولة على هذا الصعيد، لذا بادرت إلى تشكيل لجنة عليا لإدارة المشاورات مع القوى الوطنية الأخرى، بعد الاتفاق بين الرئيس محمود عباس ورئيس وزرائه إسماعيل هنية على بدء المشاورات لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية، التي نصت عليها وثيقة الوفاق الوطني.

وأضاف: نحن جاهزون لأن نبدأ هذه المشاورات في أقرب وقت ممكن، وستلتقي اللجنة مع القوى الوطنية والإسلامية كافة.

وأكد أبو زهري أن مهمة هذه الحكومة، التي تصر "حماس" أن تكون بقيادتها، هي: تعزيز الجبهة الداخلية الفلسطينية، ومواجهة التحديات الخارجية، والعمل على إحداث اختراق في الحصار الدولي المفروض على الشعب الفلسطيني.

وتابع: برنامج الحكومة يجب أن يستند إلى وثيقة الوفاق الوطني، على قاعدة أن حركة "حماس" هي التي ستقود الحكومة بحكم أغلبيتها البرلمانية.

مقداد: المطلوب برنامج سياسي فعال

من جانبه، قال ماهر مقداد، الناطق باسم حركة "فتح": إن حكومة الوحدة الوطنية وحدها لا تعتبر الحل النهائي لكل الأزمات، إلا أنها ستكون مقدمة طيبة وإيجابية إذا خلصت النوايا.

وأضاف: حتى تكون حكومة وحدة وطنية فاعلة يجب أن يكون لها برنامج سياسي فعال لا يهمل العوامل التي تحيط بنا.

وأردف: يجب أن تكون هناك جدية لتكريس برنامج الحكومة على الأرض، داعياً إلى الإحساس بحجم الأزمة وتغييب الأجندة الحزبية.

وأكد مقداد أن الوضع الفلسطيني معقد، وأن تأسيس حكومة الوحدة الوطنية ليس بالضرورة معناه إنهاء التراكمات.

المجدلاوي: ، لم نتقدم خطوة إلى الأمام

بدوره، قال النائب جميل مجدلاوي، عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية: إن كل ما جرى حتى الآن من حديث حول حكومة الوحدة الوطنية بقي في حدود ما أعلن عنه من حوارات بين الرئيس عباس ورئيس الوزراء هنية.

وتابع: على صعيد الممارسة، لم نتقدم حتى الآن خطوة إلى الأمام، والشروط المتبادلة بين حركتي "فتح" و"حماس" تجعل قضية حكومة الوحدة الوطنية غير واضحة، الأمر الذي يتطلب اتباع سياسة شفافة واضحة تمكن الجماهير من متابعة الحقيقة ومعرفتها.

وأضاف: لم يتم السير للأمام، سواء على صعيد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، أم تفعيل منظمة التحرير، ففي الأولى القرار ما زال في يد هنية، وفي الثانية القرار ما زال بيد الرئيس عباس.

زيدان: أربع قضايا مهمة

ويتفق صالح زيدان، عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية، مع المبدأ القائل إن تشكيل حكومة الوحدة الوطنية هو مدخل للخروج من الأزمة. إلا أنه يشدد على ضرورة الخروج ببرنامج سياسي يتم على أساسه تشكيل الحكومة.

وقال زيدان "إن حكومة الوحدة الوطنية يجب أن تعالج أربع قضايا تشمل: الأمن الداخلي، الموضوع السياسي، العودة إلى مربع التهدئة، فك الحصار.

وأضاف: هذه القضايا موجودة في الوثيقة إذا استندنا إليها في اشتقاق خطاب وخطة سياسية.

حكومة وحدة وطنية أم تكنوقراط؟!

يذكر أن المشاورات لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية لم تبدأ فعلياً، على الرغم من تأكيدات حركة "حماس" أنها جاهزة لبدء هذه المشاورات في أقرب وقت ممكن.

وقال أبو زهري: اللجنة التي شكلتها الحركة لإدارة المشاورات حول تشكيل الحكومة جاهزة لبدء المشاورات، التي ستشمل القوى والكتل البرلمانية.

وأضاف: المشاورات ستجري على أساس وثيقة الوفاق الوطني، وسنحاول ضمان مشاركة الجميع بأشكال متعددة نحافظ بها على نتائج الانتخابات التشريعية.

ولا يبدو أبو زهري متسرعاً في التقرير بشأن الجدل الدائر حول تشكيل حكومة سياسية من الأحزاب والفصائل، أو تشكيل حكومة تكنوقراط يكون أعضاؤها محسوبين على القوى والفصائل الفلسطينية، ويقول: لا يوجد شيء مرجح، هناك شيء متفق عليه وهو تشكيل حكومة وحدة وطنية.

بدوره، قال مقداد "إن الأساس يجب أن يكون إيجاد برنامج سياسي موحد تديره حكومة مناسبة، مؤكداً أن "المفاضلة بين تشكيلة وأخرى تأتي وفق ما يحيط بنا من ظروف".

وتابع: نحن في "فتح" لا نواجه مشكلة في شكل الحكومة، لكننا نؤكد ضرورة وجود برنامج تستند إليه هذه الحكومة.

وعلى الرغم من تأكيد أبو زهري على وجود جدية لدى "حماس" حيال تشكيل حكومة وحدة وطنية، ستكون الحكومة الأولى في حال نجاحها التي تستند إلى أوسع قاعدة من الفصائل، إلا أن مقداد يقول إن "حماس ليست جادة في هذه الخطوة، لأنها لم تعطِ مؤشرات جدية لتشكيل حكومة وحدة وطنية قادرة على إنجاز برنامج سياسي".

وأردف: ليست لدينا مشكلة في أن تبقى "حماس" في الحكومة حتى نهاية السنوات الأربع، لكن عليها تأدية مهامها وواجباتها إزاء الوضع المزري، ونحن جاهزون لأن نكون لها سنداً ودعماً.

وأضاف: أما أن تبقى "حماس" في الحكومة، وأن يبقى الواقع الصعب للشعب الفلسطيني، فهذا يعكس قلة مسؤولية، وفيه كثير من الاهتمام بالحكم على حساب المشروع الوطني الفلسطيني.

من جانبه، لا يرى مجدلاوي أي تناقض بين حكومة تكنوقراط أو حكومة سياسية، لأن غالبية التكنوقراط موجودون داخل الأحزاب.

وقال: أية حكومة أو هيئة يجب أن تعكس حقيقة أن شعبنا لا يزال تحت الاحتلال، والمطلوب السير معاً من أجل بلورة الصيغ التي تساهم في التخفيف من معاناة الشعب الفلسطيني.

وبرأي زيدان، فإن تشكيل حكومة وحدة وطنية ترتكز على القوى والفصائل سيكون أكثر فائدة من حكومة تكنوقراط، وقال: التحديات كبيرة والمهام جسيمة، الأمر الذي يتطلب أن تكون للحكومة قاعدة اجتماعية واسعة تؤمنها القوى السياسية والأحزاب، وهذا يمكن أن ينجح في مواجهة الفلتان وفرض سيادة القانون.

وتابع: أخشى أن لا تكون حكومة التكنوقراط بالقوة الكافية لتوفير وحدة إدارة الصراع مع العدو، ولو كانت ظروفنا مختلفة لفكرنا في حكومة تكنوقراط.

وأكد أبو زهري ضرورة أن تكون هناك "حكومة وطنية بمقاسات فلسطينية لا علاقة لها بأية ضغوط أجنبية أو دولية".

وتعلق القوى والفصائل اهتماماً كبيراً على نجاح حكومة الوحدة الوطنية، والجميع يتحدث عن ضرورة الاتفاق، وقلة هم الذين يحذرون من الانعكاسات السلبية الناجمة عن عدم الاتفاق.

وقال أبو زهري: لا داعي لأن نبني أحاديثنا على أساس الفشل، يجب أن نبذل جهوداً كبيرة من أجل النجاح.

أما مقداد، فقد وجه تحذيراً "مبطناً" مفاده أن حركة "فتح" التي شكلت شبكة أمان للحكومة الحالية لم يكن هدفها الحفاظ على وزارة أو هيئة بقدر ما كان هدفها الحفاظ على مصالح الشعب الفلسطيني، وقال: إن الموقف الذي دفعنا لتشكيل شبكة أمان للحكومة هو الذي سيدفعنا لتشكيل شبكة أمان لحماية المصلحة الوطنية.

وأضاف: في الوقت الذي نعلن فيه نيتنا مساعدة الحكومة، نعلن فيه أننا سنكون إلى جانب شعبنا وجماهيرنا التي تسعى إلى الحفاظ على بنية المجتمع بعيداً عن الشعارات التي لا تسمن ولا تغني من جوع.

ودعا مجدلاوي إلى السير على خطين متلازمين: الأول تفعيل منظمة التحرير باعتبارها مرجعية السلطة والحكومة، والثاني تفعيل حكومة الوحدة الوطنية.

وقال: أدعو إلى إصدار إعلان صريح وواضح من "أبو مازن" وهنية حول هذه القضايا، من أجل البدء في حوار وطني جاد ومسؤول ينطلق من وثيقة الوفاق الوطني.

"حماس" والحكومة والمقاومة

• بقلم: هاني المصري

لو عادت عقارب الزمن إلى الوراء، إلى السادس والعشرين من كانون الثاني هذا العام، إلى اللحظة التي أعلنت فيها نتائج الانتخابات التشريعية بفوز "حماس" بأغلبية تمكنها من تشكيل حكومة منفردة، كما حصل فعلاً، لكان قرار قيادة "حماس" عدم تشكيل حكومة، وربما عدم المشاركة بالحكومة، وإعطاء الضوء الأخضر لتشكيل حكومة خبراء من المستقلين المقربين من "حماس".

السبب الكامن وراء هذا الاستنتاج المثير، هو الندم الكبير الذي تلمسه من قيادات "حماس" وكوادرها، والذي يعبر عنه صراحة أو ضمناً حيال تشكيل الحكومة. فالحركة وصلت إلى الحكم، بطريقة ديمقراطية، لكنها لم تحكم.

والصحيح أنها لم تُمكن من الحكم. فقد رفع سيف الحصار المالي والعزلة الدولية في وجه الحكومة الفلسطينية بقيادة "حماس" قبل حلفها اليمين الدستورية أمام الرئيس، وتواصل العدوان الإسرائيلي العسكري ضد الشعب الفلسطيني المستمر أصلاً منذ سنوات، ووجدت "حماس" أنها مطالبة بأن تحكم بجيش حركة "فتح" وعناصرها الذين يشكلون أغلبية موظفي السلطة بوزاراتها وأجهزتها الأمنية ودوائرها المختلفة.

وراهنت "حماس" على كسر الحصار اعتماداً على الوعود العربية والإسلامية، ولم ينجح الرهان. وراهنت على التلويح بالعودة إلى خيار المقاومة والتهديد بهدم الهيكل على من فيه، ولم ينجح الرهان. والآن، لم تعد تراهن على شيء، وإنما على الانتظار وعلى المجهول الذي قد لا يأتي أبداً. الرهان على الوقت ليس خطة يمكن الاعتماد عليها.

قد تكون "حماس" تراهن على تطورات إقليمية ودولية، معتبرة أن الحرب الإسرائيلية على لبنان، ربما تكون جولة وتمهيداً لحرب إقليمية تندلع على خلفية الملف النووي الإيراني، أو كرد من إسرائيل على الهزيمة التي لحقت بها في الحرب السادسة.

إذ من المفيد انتظار حدوث هذه الحرب، لأن نتائجها سترسم معالم المنطقة لسنوات طويلة قادمة. ولعل رهان "حماس" على التطورات الإقليمية، مهما تكن حرباً أم سلماً، أم صفقة تعقدها واشنطن مع طهران، تأخذ فيها إيران دوراً مهماً في المنطقة مقابل احترامها للنفوذ الأميركي وللدور الإسرائيلي الراهن والمحتمل.

مأزق "حماس" يكمن في أنها مطالبة لكي تحكم بأن تتخلى عن خيار المقاومة، الذي مثل الرافعة الكبرى لها، ومن دون أن تحصل على أية ضمانات بإنهاء الاحتلال ووقف العدوان والاستيطان والجدار والحصار. عليها الموافقة على الشروط الدولية مقابل الاعتراف بها، الأمر الذي يذكرنا باعتراف المنظمة بإسرائيل مقابل اعتراف الأخيرة بالمنظمة والشعب ومن دون الاعتراف بحقوق هذا الشعب. وهذا الاعتراف القديم هو المسؤول الرئيسي عن وصولنا إلى ما نحن فيه. لذلك، لا أنصح "حماس" بقبول الشروط الدولية مقابل مجرد الاعتراف بحكومتها والاستعداد للتعامل معها. ولكن هذا لا ينهي مأزق "حماس". فهي مطالبة إما بالتخلي عن السلطة أو التخلي عن المقاومة المسلحة والاعتراف بإسرائيل والالتزام بالاتفاقات الموقعة ونبذ العنف. ما يمنع "حماس" من الاختيار، على الرغم من اقتناعها بخطأ تشكيل الحكومة، أن تخليها عن الحكم الآن سيسجل فشلاً لها، وسيؤثر هذا على مستقبلها السياسي كله. ولكن على "حماس" أن تفكر بأن تخليها عن الحكومة الآن، وهي قادرة، أفضل وأقل ضرراً من إجبارها على هذا التخلي تحت تأثير العوامل والضغوط الداخلية والخارجية، والتي قد تصل إلى اضطرابات سياسية وأمنية واجتماعية واقتصادية. ولا ينفع هنا التهديد بهدم الهيكل على من فيه. فالتدمير ليس خياراً مقنعاً، ولا مقبولاً، ولا مسؤولاً، إلا إذا كانت "حماس" مستعدة للقبول بالشروط الدولية كثمن لبقائها بالحكم، أو لمشاركتها بالحكم مع آخرين ضمن حكومة وحدة وطنية.

بعد فشل قمة "كامب ديفيد"، جرب الرئيس الراحل الزعيم التاريخي ياسر عرفات، بكل خبرته وعلاقاته ودهائه، خيار الجمع ما بين السلطة والمقاومة المسلحة والمفاوضات، وانتهت هذه التجربة إلى الفشل. فياسر عرفات أصبح محاصراً، والسلطة شبه مشلولة وعلى حافة الهاوية، وإسرائيل لم تعد تعترف بها كشريك، والإدارة الأميركية بدأت تطالب بإيجاد قيادة فلسطينية جديدة ومختلفة، إلى أن تم اغتيال عرفات. وكان هذا مصيره على الرغم من أنه كان زعيماً معتدلاً اعترف بإسرائيل وعقد الاتفاقات معها، وأبدى استعداده للذهاب بعيداً في طريق السلام من دون مقاومة. وتم هذا على الرغم أن "أبو عمار" عندما عاد إلى خيار المقاومة، بعد فشل "كامب ديفيد"، لم يدعم هذا الخيار علناً، بل كان يدين العمليات علناً ويدعمها سراً، غير أن هذا الموقف لم يشفع له. لقد بينت تجربة ياسر عرفات أن الجمع ما بين السلطة والمقاومة المسلحة والمفاوضات أمر صعب، بل مستحيل. وبالتالي، من اختار أو من سيختار المقاومة المسلحة عليه أن ينسى السلطة أو يسعى لحلها.

إن السلطة لم تقم بعد تحرير الأرض بالكفاح المسلح، على الرغم من أهمية الكفاح المسلح للوصول إليها، بل ولدت كثمرة لعملية السلام والمفاوضات وتطبيقاً لاتفاق أوسلو. وبالتالي، فإن أهم مصادر وجود السلطة وشرعيتها واستمرارها هو هذا الاتفاق، وما استند إليه من اعتراف بإسرائيل. لذلك كله، إسرائيل لن تقبل بوجود سلطه تعمل على إزالتها وترفع خيار المقاومة المسلحة ضدها، وترفض الاعتراف بها، كما ترفض الالتزام بالاتفاقيات الموقعة معها، علماً أن إسرائيل نفسها تجاوزت هذه الاتفاقيات، بحيث لم يبقَ فيها سوى الالتزامات الفلسطينية مقابل بقاء السلطة.

لعل هذا من ضمن أهم الأسباب التي تفسر لماذا وضعت إسرائيل السلطة على حافة الهاوية، فإذا سارت نحو المقاومة والوحدة تدفعها الدفعة الأخيرة نحو الانهيار، وإذا سارت كما تشتهي إسرائيل سمحت لها بالبقاء. والسلطة ستبقى في هذا الوضع إلى أن ينشأ وضع فلسطيني مدعوم عربياً ودولياً يسمح بوضع السلطة في سياق جديد قادر على حمايتها من دون خضوعها للشروط الإسرائيلية. على الفلسطينيين أن يحاولوا كسر هذه الشروط والخروج عنها، ورفض سياسة تقديس الاتفاقات والدفاع عنها على الرغم من كل النواقص التي احتوتها والتنازلات التي سببتها. لكن هذا بحاجة إلى وقت، وإلى نضال لتغيير موازين القوى ضمن العمل على أساس إستراتيجية فلسطينية قادرة على تحقيق النصر.

من هنا، فإن مراهنة "حماس" على الاعتراف بحكومتها لمجرد أنها التزمت بالتهدئة، وأبدت استعداداً لقبول دولة فلسطينية على أراضي ١٩٦٧، أمر لم يجد قبولاً عند حكام تل أبيب وواشنطن. وعلى الرغم من أن "حماس" لمحت إلى الاستعداد للاعتراف بإسرائيل إذا اعترفت بدولة فلسطينية، وللالتزام بهدنة لمدة ٥٠ عاماً، غير أن إسرائيل لم تتجاوب، وتصر على الاعتراف الكامل والواضح بها، ونبذ العنف، والالتزام بالاتفاقات. وإذا أوفت الحكومة بهذه الشروط فلن تعترف بها إسرائيل بالضرورة كشريك. فالسلطة تحت قيادة عرفات لم يعترف بها كشريك في سنوات حياته الأخيرة. كما أن السلطة في عهد محمود عباس، لم يعترف بها كشريك، تارة بحجة أنه ضعيف، وتارة أخرى بحجة أن حكومته "إرهابية".

في ضوء هذا الواقع، على "حماس" أن تختار، فلحظة الحقيقة قد أتت. فهل تريد الاحتفاظ بالسلطة وتقديم الثمن اللازم لذلك، أم تريد التخلي عن السلطة والعودة إلى خيار المقاومة، أم تريد الجمع ما بين الخيارين، بحيث تتخلى عن الحكم من دون أن تغادر السلطة، ومن دون أن تعود كلياً إلى المقاومة؟

أفضل الخيارات وأقلها سوءاً تشكيل حكومة وحدة وطنية على أساس برنامج يتعامل مع الشروط الدولية بصيغة فلسطينية. وإذا كانت "حماس" غير مستعدة لذلك، عليها فتح الطريق لتشكيل حكومة خبراء، أو حكومة مختلطة لا تشارك بها، لكنها تستطيع أن تتحكم بها من خلال أغلبيتها البرلمانية. فحكومة الخبراء تستطيع أن تطرح برنامجاً يتعامل مع الشروط الدولية بصيغة فلسطينية، وهذا يسحب الذريعة من المجتمع الدولي، بما يساعد على إنهاء الحصار المالي والعزلة الدولية.

"حماس" تعرف أن ساعة تقديم الجواب والاختيار تقترب. وهي تحاول أن تؤخرها، لعل وعسى أن تحدث تطورات تمكنها من الاحتفاظ بالسلطة والمقاومة معاً.

خبز.. اضراب.. سياسة

فيما تتبادل "فتح" و"حماس" الاتهامات

الإضراب العام... سياسي أم نقابي؟

• رام الله- خاص بـ "آفاق برلمانية"

على إيقاع تصاعد تأثيرات إضراب موظفي القطاع العام على الحياة الفلسطينية اليومية، تتصاعد أيضاً، الاتهامات المتبادلة بين حركتي "فتح" و"حماس"، حول طبيعة هذا الإضراب وأهدافه وغاياته، سواء أكانت نقابية بحتة أم أن لها ذيولاً سياسية تندرج في إطار الصراع السياسي الدائر على السلطة، منذ الفوز الذي حققته حركة "حماس" في الانتخابات التشريعية الأخيرة.

وتجلت الخلافات في أوضح صورها على مستوى الشارع، حينما منعت القوة التنفيذية التابعة لوزارة الداخلية في غزة متظاهرين من الموظفين من الوصول إلى مقر المجلس التشريعي، وبالمقابل منعت قوة من الأمن الوطني متظاهرين من معلمي الحركة الإسلامية من الوصول إلى مجلس الوزراء في رام الله.

ولا تخفي الحكومة موقفها "الجازم" بأن هناك "أطرافاً" تحاول استغلال معاناة المعلمين لتحقيق أجندة سياسية، إلا أن الحكومة تتجنب الإشارة المباشرة إلى هذه الأطراف.

وقال وزير شؤون الأسرى، القائم بأعمال وزير التربية والتعليم العالي، وصفي قبها، "هناك أطراف تحاول استغلال معاناة المعلمين، ومواصلة الإضراب لتحقيق غايات سياسية".

وفي إجابته عن سؤال حول هوية هذه الأطراف، قال قبها "الوقت غير ملائم لتحديدها، لكن الجميع يعرف من هي هذه الأطراف"!

وأعرب قبها عن أمله بنجاح الحوارات الدائرة في غزة، في تشكيل حكومة وحدة وطنية، "تخرجنا من الوضع الراهن وتسهم في كسر الحصار".

وتنفي نقابة العاملين في الوظيفة العمومية، التي تشكلت حديثاً، أن تكون لها أية توجهات سياسية أو حزبية من وراء تنفيذ الإضراب، وأشار نقيبها بسام زكارنة إلى أن حق الإضراب "هو حق مشروع سانده المجلس التشريعي".

ووقفت رئاسة السلطة الوطنية واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية إلى جانب مطالب المعلمين والموظفين المضربين، وهو الأمر الذي يعزز الاعتقاد بأن الإضراب له جانب سياسي يهدف إلى الضغط على الحكومة للالتزام ببرنامج منظمة التحرير الفلسطينية.

وقال النائب السابق عزمي الشعيبي، الذي يدير مؤسسة "أمان" للشفافية والمساءلة، أن إضراب الموظفين "أداة من أدوات الضغط التي تمارس على قيادة حركة "حماس" لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية".

وأضاف الشعيبي "من ناحية ثانية، من الممكن أن يستخدم الرئيس أبو مازن عدم قدرة الحكومة بقيادة "حماس" على تلبية مطالب الموظفين واحتياجات الناس، لدفعها نحو قبول فكرة تدويل المبادرة العربية، كآلية للخروج من حالة الانسداد السياسي التي تمر بها الحالة الفلسطينية".

وتحاول الحكومة الحالية الهروب من هذا الضغط من خلال استقطاب قطاعات مختلفة، وتوضيح ما تتعرض له من ضغوطات للعامة.

وحاول القائم بأعمال وزير المالية، سمير أبو عيشة، توضيح طبيعة "الضائقة المالية" التي تعيشها الحكومة، والتي تحول دون دفع رواتب موظفي القطاع العام، قبل بدء الإضراب بيومين، ومع ذلك أشار إلى أن الحكومة نجحت في دفع ما نسبته ٣٨٪ من الاستحقاقات المالية لقطاع الموظفين عن الأشهر الستة الماضية، على الرغم من الصعاب التي تعيشها، والناتجة عن الحصار.

وحول ما إذا كانت الحكومة تشعر بأن هناك "أسباباً سياسية" وراء الإضراب، قال أبو عيشة "نعم، نشعر أن البعض يحاول تحقيق أهداف سياسية من وراء الإضراب".

وأضاف "نحن أعلنّا موقفنا في الحكومة بأننا مع مطالب الموظفين، لكن إضرابهم واحتجاجاتهم يجب أن توجه ضد الجهة التي تفرض الحصار على الحكومة، وعلى الشعب الفلسطيني".

ولم تعد مطالب الموظفين في القطاع العام، وبخاصة قطاع المعلمين، تتركز على البحث عن رفع علاوة المهنة أو زيادة في الراتب، حسب قانون الخدمة المدنية، كما كان الحال في إضرابات سابقة، بل أصبح المطلب العام أكثر تواضعاً، ومحدداً في المطالبة بدفع الرواتب كاملة، وبشكل منتظم، وهذا ما يدفع إلى التساؤل عن مدى واقعية أهداف الإضراب "المطلبية" طالما يسود إدراك عام بأن توفير الرواتب كاملة بشكل منتظم يكاد يكون مستحيلاً مع استمرار الحصار، لاسيما أن سبب الضائقة المالية التي تعيشها الحكومة واضح في أبعاده السياسية.

وأظهر الخلاف الذي نشب داخل اللجنة المطلبية للمعلمين، عقب الإعلان عن الإضراب، وجود غايات سياسية تطغى على المطالب النقابية، حيث وقف ممثلو الحركة الإسلامية إلى جانب الحكومة في المطالبة بتخفيف الإجراءات الاحتجاجية، في حين وقف ممثلو باقي الفصائل في الجانب المتشدد في مطالبته بتنفيذ الإضراب بشكل شامل.

وجاء هذا التطور بعد نحو أسبوع من إعلان اللجنة المطلبية عن البدء بتنفيذ إضراب المعلمين، في الثاني من هذا الشهر، وبوجود ممثل الحركة الإسلامية الذي يشغل موقع أمانة سر اللجنة، قبل أن يعود للإعلان عن بدء العام الدراسي في موعده كالمعتاد، وهو موقف اعتبره زملاؤه في اللجنة تراجعاً عن موقف سابق.

وقال ممثل الحركة الإسلامية في اللجنة يوسف أبو راس، أن الخلاف الذي نشب داخل اللجنة سببه "إننا وقعنا في خطأ حينما أعلنا عن عدم افتتاح العام الدراسي، لأننا لسنا الجهة المخولة بافتتاح العام الدراسي أو عدمه".

بدوره، اتهم رئيس الاتحاد العام للمعلمين جميل شحادة، ممثل الحركة الإسلامية بأنه "تعامل بحزبية حينما عاد وغير موقفه من الإضراب".

وقال شحادة أن أعضاء اللجنة المطلبية، الذين يمثلون مختلف الفصائل الفلسطينية، اتخذوا قراراً بالإجماع بـ "عزل" ممثل الحركة الإسلامية من منصب أمين سر اللجنة، كونه لم يلتزم بقرارات اللجنة.

وحاولت الحكومة، من خلال القائم بأعمال وزير التربية، وصفي قبها، عقد اجتماع مع ممثلي المعلمين للتوصل إلى نتيجة، غير أن الخلاف داخل اللجنة المطلبية دفع قبها للاجتماع مع "قسمي" اللجنة كل على حدة.

وقال قبها، "اجتمعنا مع المعلمين، لكن للأسف هناك خلافاً بينهم، ولم نستطع التوصل إلى حلول".

إلا أن شحادة نفى أن يكون الخلاف داخل اللجنة هو السبب الذي يمنع التوصل إلى اتفاق بين المعلمين والحكومة، مشيراً إلى أن هذه الحكومة تحاول وقف المعلمين عن الإضراب، فقط، "من دون تقديم حتى ولو وعود".

وقال "خلال الاجتماع سألناهم، هل أنتم قادرون على توفير رواتبنا؟ فقالوا لا. سألناهم أيضاً، هل بالإمكان تحديد جدول زمني لدفع مستحقاتنا؟ قالوا لا".

وأضاف شحادة "ما ظهر هو أنهم يريدون منا فقط، وقف الإضراب، وهذا لا يعقل، لأننا صبرنا بما فيه الكفاية".

وقد يكون حال نقابة العاملين في الوظيفة الحكومية أفضل مما عليه حال اتحاد المعلمين، وسبب ذلك أن النقابة تمثل جسم الموظفين العام الذي تحتل حركة "فتح" الثقل الأكبر فيه.

وعلى الرغم من ذلك، فإن النقابة تؤكد بين الفينة والأخرى أن مطالبها ليست سياسية، وإنما نقابية بحتة، وأن الموظفين في النهاية يريدون رواتبهم وتوفير لقمة عيشهم بشكل منتظم.

مستقبل السلطة الفلسطينية موضوع نقاش على طاولة مستديرة

أية سلطة تريد إسرائيل؟ وأية سلطة يريد الفلسطينيون؟

- خريشة: السلطة كما هي لا تخدم مستقبل الشعب الفلسطيني
- الشعيبي: مستقبل السلطة تحدده الرؤية لطبيعة العلاقة مع إسرائيل
- عبد الله: السلطة تبقى نواة الدولة حتى لو تأخر قيامها
- الصالحي: إسرائيل عادت إلى مشروع "غزة أولاً وأخيراً"

المشاركون في الحوار" برلمانية" بطرح هذه الأسئلة على الناطق باسم حركة "حماس" سامي أبو زهري، ونشر وجهة نظره بشكل منفصل.

(عدسة فادي العاروري)

• أدار الحوار جعفر صدقة

لم تكن الأصوات المنادية بحل السلطة الفلسطينية، أو على الأقل دراسة جدوى وجودها، في الفترة الأخيرة، سوى تعبير عن تساؤلات تكاد تدور في رأس كل مواطن.

فعلى الصعيد الوطني/السياسي، مضى نحو ١٢ عاماً من دون أن يتحول "مشروع السلطة" إلى دولة، كما فهمنا في "أفيشات" الترويج لاتفاقات أوسلو، بل على العكس، أصبح كثيرون يعتقدون أن استمرار هذا "المشروع" على حاله "المتضائل" في دوره ووظائفه بات يخدم الخطط الإسرائيلية أحادية الجانب أكثر من كونه يخدم المشروع الوطني الفلسطيني نحو الدولة.

> كيف نرى نحن واقع السلطة؟ وهل يعد بقاؤها بشكلها الحالي مجدياً وممكناً، أم أن من الأفضل حلها؟ وما هي التبعات السياسية والاقتصادية والقانونية لخيار "الحل"؟ وإذا كنا معنيين ببقائها فأية سلطة نريد؟ وما شكل العلاقة التي يجب أن تكون مع منظمة التحرير

كذلك، فإن الحملة المحمومة والممنهجة التي تشنها إسرائيل لاعتقال نواب دخلوا المجلس التشريعي نتيجة انتخابات وافقت عليها إسرائيل ودعمها المجتمع الدولي، وعلى رأسهم رئيس المجلس التشريعي نفسه، وكذلك وزراء، بمن فيهم نائب رئيس الحكومة، تعكس "انقلاباً" إسرائيلياً واضحاً على جميع الاتفاقيات، والتصرف، أكثر من أي وقت مضى، باعتبار أن هذه الاتفاقيات التي ولدت بموجبها السلطة الفلسطينية غير موجودة، وباتت الرموز "السيادية" للسلطة ملاحقة من قبل إسرائيل.

داخلياً: لم تعد السلطة تقوم بدورها المطلوب في إدارة شؤون الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، حتى بمستوى دور "سلطة الحكم الذاتي المحدود"، والمهم في هذا المجال أن من يحكمون على "إخفاق مشروع السلطة" يعتبرون أن الأسباب لا تعود فقط للممارسات الإسرائيلية، وإنما هناك عوامل داخلية لا علاقة لها بإسرائيل.

فهل استنفدت السلطة دورها كنواة لمشروع الدولة؟ وما هي جدوى وجودها؟ وما الذي نقرأه في رسائل إسرائيل باعتقال رموز "سيادية" للسلطة؟ وهل تريد إسرائيل بقاء السلطة أم تقويضها؟ وإذا كانت تريد بقاءها فما هو الدور المطلوب منها وفق الرؤية الإسرائيلية؟

بالمقابل، كيف نرى نحن واقع السلطة؟ وهل يعد بقاؤها بشكلها الحالي مجدياً وممكناً، أم أن من الأفضل حلها؟ وما هي التبعات السياسية والاقتصادية والقانونية لخيار "الحل"؟ وإذا كنا معنيين ببقائها فأية سلطة نريد؟ وما شكل العلاقة التي يجب أن تكون مع منظمة التحرير؟ وإذا كانت الإجابة لا، فما هو البديل؟ وما الذي يمكن أن نربحه أو نخسره؟ وكيف سيتم التعامل مع الواقع الجديد الذي برزت فيه "حماس" كلاعب أساسي، وربما الأساسي في الساحة الفلسطينية؟ وكيف نتعامل مع التعقيدات التي أبرزها فوز "حماس" باعتبارها القوة الرئيسية في المجلس التشريعي والسلطة الفلسطينية، فيما هي لا تزال في الوقت ذاته خارج منظمة التحرير؟

هذه الأسئلة كانت محاور ندوة مغلقة على شكل طاولة مستديرة نظمتها "آفاق برلمانية" في مقر المجلس التشريعي برام الله، وشارك فيها كل من: النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي د. حسن خريشة، والنائب من كتلة حركة "فتح" د. عبد الله عبد الله، والنائب من قائمة "البديل" بسام الصالحي، الأمين العام لحزب الشعب، والنائب السابق د. عزمي الشعيبي، وكان من المفترض أن يشارك فيها أمين سر المجلس التشريعي، د. محمود الرمحي، من كتلة التغيير والإصلاح، لكنه اعتقل قبل الموعد المحدد للندوة، وتعذر ترتيب مشاركة أي من النواب أو الشخصيات القيادية الأخرى من "حماس"، ولكن، حفظاً لحقها في طرح وجهة نظرها، فقد قامت "آفاق

والمفارقة، أن هذه الندوة نظمت في مكتب رئيس المجلس التشريعي د. عزيز الدويك، الرجل الثاني في تراتبية الشرعية للسلطة، بموجب القانون الأساسي، بينما كانت محكمة "عوفر" العسكرية تعقد إحدى جلساتها لمحاكمته، وفيها وجهت له النيابة العامة الإسرائيلية "لائحة اتهام" محصلة بنودها تستند إلى كونه يترأس المجلس التشريعي في السلطة الفلسطينية، التي نشأت بموجب اتفاق القاهرة "الاتفاقية المرحلية للضفة الغربية وقطاع غزة"، التي وقعها رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، ورئيس حكومة إسرائيل، في ٤ أيار من العام ٢٠٠٤!

فما الذي يقرأه الفلسطينيون في هذه الرسالة، وغيرها من الرسائل التي دأبت إسرائيل على إرسالها في الفترة الأخيرة؟ وما الذي تريده: تقويض السلطة، أم "تفصيل" وظيفة جديدة لها؟

تغير إستراتيجي في السياسة الإسرائيلية

يرى الشعيبي أن الموقف الإسرائيلي يأتي في سياق سياسة، مرت بتغيير جوهري بعد أن تولى أرئيل شارون رئاسة الوزراء في إسرائيل، وهذا التغيير الإستراتيجي كان حيال عملية السلام التي كانت تعاني من إشكاليات.

ويقول: عملية السلام كانت قائمة على اتفاق إسرائيلي فلسطيني، و(رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق أرئيل) شارون قرر إنهاء هذا الاتفاق وكل ما ترتب

> الإشكالية ليست في السلطة، وإنما في العلاقة مع إسرائيل، وأي نقاش لموضوع السلطة هو مدخل خاطىء، والنقاش يجب أن يبدأ بالسؤال: هل هناك اتفاق أم لا؟ وهل هناك عملية سلام أم لا؟ فنحن شعب تحت الاحتلال والعلاقة بين محتل وشعب تحت الاحتلال يجب أن تأخذ موضوع المقاومة بكل أبعاده وآلياته".

عليه، وبعد العام ٢٠٠٠ نجح في إقناع الأميركيين بأن عملية السلام المبنية على اتفاق أوسلو لم تعد قائمة، وأن الطرف الفلسطيني الموجود ليس هو الطرف الذي يصلح لتنفيذ التزامات جديدة، أو الالتزامات القديمة.

ويعتقد أن السلطة لم تتغير، والذي تغير هو العلاقة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، التي كانت قائمة على أساس اتفاقات أوسلو، فالجانب الفلسطيني لم يكن له خيارات أخرى، أو لم يفكر بخيارات أخرى سوى الاستمرار في إقناع نفسه بأن الاتفاقيات ما زالت قائمة، ويتصرف بناء على ذلك، ويطالب الإسرائيليين بالالتزام بها، وكان ينتقد الجانب الإسرائيلي باعتباره يخرج عن الاتفاقيات وليس باعتباره تخلى عنها.

كذلك، بحسب الشعيبي، فإن الأميركيين تبنوا وجهة نظر شارون وباتوا يتصرفون كأنه لا توجد اتفاقيات.

تغير آخر، لا يقل جوهرية عن الأول، برأي الشعيبي، حصل في الفترة الأخيرة، فالفلسطينيون خاضوا الانتخابات التشريعية وهم يعتقدون أن الاتفاقات ما زالت قائمة، وأن الانتخابات هي أبرز متطلبات العملية السلمية بعد أوسلو، والجديد في الموضوع أن هناك قوى على الأرض كانت تعمل ضد اتفاق أوسلو، وبخاصة "حماس"، التي قبلت أن تدخل في أحد أهم إفرازات أوسلو، وهو الانتخابات التشريعية، وتصرفت على أساس أن الاتفاقات قائمة، وأن الطرف الإسرائيلي سيحترم نتائج الانتخابات، لكنها فوجئت بأن إسرائيل لم تكن مؤمنة بذلك، ما أدى إلى دخول "حماس" في حالة من الإرباك، ولم تعد تستطيع أن تفرق: هل تتمسك بالسلطة كمكسب، أم تتخلى عنها؟!

لهذا، يقول الشعيبي، "أعتقد أن الإشكالية ليست في السلطة، وإنما في العلاقة مع إسرائيل، وأي نقاش لموضوع السلطة هو مدخل خاطئ، والنقاش يجب أن يبدأ بالسؤال: هل هناك اتفاق أم لا؟ وهل هناك عملية سلام أم لا؟ فنحن شعب تحت الاحتلال والعلاقة بين محتل وشعب تحت الاحتلال يجب أن تأخذ موضوع المقاومة بكل أبعاده وآلياته".

تقويض السلطة في الضفة

ويتفق الصالحي إلى حد كبير مع الشعيبي، ويعتبر أن هناك تغيراً كبيراً حصل في وضع السلطة والعلاقة مع إسرائيل، ولم تجر حتى الآن بلورة رؤية بديلة للتعاطي مع هذا الواقع، الذي رأى أنه يشكل عَودة إلى المشروع الإسرائيلي الأساسي، وهو "غزة أولاً وأخيراً".

ويقول: بعد الانسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب في قطاع غزة، نشأ لدينا في الأراضي الفلسطينية واقعان مختلفان: واقع في قطاع غزة، وبتقديري فإن الجانب الإسرائيلي لن يتدخل كثيراً في بنية السلطة فيه، وواقع آخر في

> اعتقال رئيس المجلس التشريعي إشارة صريحة وواضحة لإمكانية تمادي إسرائيل في تعاملها مع المجلس التشريعي إلى أقصى حد في ممكن، وألا يبقى هذا المجلس إطاراً شرعياً، والأخطر من الاعتقال هو لوائح الاتهام التي تشير إلى أن المجلس التشريعي أصبح مؤسسة محظورة، وعضويته نشاط يعاقب عليه القانون الإسرائيلي.

الضفة الغربية، حيث يسعى الجانب الإسرائيلي إلى تقويض بنية السلطة فيها، وأرى في اعتقال رئيس المجلس التشريعي إشارة صريحة وواضحة لإمكانية تمادي إسرائيل في تعاملها مع المجلس التشريعي إلى أقصى حد في ممكن، وألا يبقى هذا المجلس إطاراً شرعياً، والأخطر من الاعتقال هو لوائح الاتهام التي تشير إلى أن المجلس التشريعي أصبح مؤسسة محظورة، وعضويته نشاط يعاقب عليه القانون الإسرائيلي.

ويعتقد الصالحي أن الخطة الإسرائيلية تقوم على أسس عدة، أولها تقويض السلطة في الضفة الغربية، والثاني فرض الحل من طرف واحد، ولو بآليات مختلفة بعد الحرب في لبنان.

ويتساءل: هل لدينا مشروع سياسي لمواجهة المشروع الإسرائيلي؟ وفي إجابته، يرى الصالحي ثلاثة ملامح ملموسة للواقع الحالي، الأول: عدوان إسرائيلي غير مسبوق على الشعب الفلسطيني والشرعية الفلسطينية، والثاني: عملية تقويض متواصلة للسلطة، والثالث: غياب أي مشروع

سياسي دولي للتعامل مع الموضوع الفلسطيني، "فخطة خارطة الطريق وغيرها انتهت، ولا يوجد أي مشروع محدد على الطاولة، وبالتالي تركت الأراضي الفلسطينية فريسة للتعامل الإسرائيلي".

إسرائيل تعود لنهج نفي الآخر

عبد الله عبد الله يقرأ في الممارسات الإسرائيلية عودة لنهج نفي المجتمع الفلسطيني واغتياله، "نفيه ككيان مجتمعي وليس كأفراد"، وهو نهج بدأت الحركة الصهيونية تنفيذه بالتدريج منذ مؤتمرها الأول في بازل في العام ١٨٩٧.

ويقول عبد الله: مرت ظروف أوصلت إلى اتفاق سلام أولي بين الجانبين (أوسلو)، وهذه المرحلة كانت قصيرة جداً، وساعدت عوامل عدة وأطراف في إفشالها، فإسرائيل عادت إلى مقولتها الأولى بنفي الآخر، وبخاصة بعد "كامب ديفيد" وتسلم شارون رئاسة الحكومة في إسرائيل، لكن من الصعب ممارسة عملية إبادة لشعب بشكل مكشوف ودفعة واحدة، لذلك أخذت هذه العملية ملامح متعددة بدأت بتدمير المؤسسات المادية والبنى التحتية والمراكز الأمنية، بهدف القضاء على ما نعده نواة الدولة.

ويضيف: إسرائيل رفعت من درجة الهجوم ليطال الأفراد، فكانت هناك اغتيالات، وحصار للرئيس عرفات، بهدف تدمير البنية السياسية الفلسطينية، ثم انتقلوا إلى المرحلة الراهنة، وهذا نتيجة لمتغيرين، الأول: حصول إسرائيل على دعم غير مشروط من المجتمع الدولي باعتبارها تخوض حرباً ضد "الإرهاب"، وأي عمل تقوم به تجد في المجتمع الدولي من يدافع عنها، والثاني: بعد حصول "حماس" على أغلبية مقاعد "التشريعي" وتشكيل الحكومة، بقي العديد من الدول الأوروبية والولايات المتحدة يعتبرها منظمة "إرهابية"، وقد استغلت إسرائيل هذا الظرف لتوسيع هجومها.

وفي إطار المتغير الثاني، يرى عبد الله أن "حماس هي مجرد واجهة، والهدف الإسرائيلي الأساسي هو ضرب المجتمع الفلسطيني".

ويتابع: إسرائيل ألغت فكرة السلام مع الطرف الفلسطيني، وهي تنكر وجود طرف فلسطيني، وعلى هذا الأساس تم الانسحاب أحادي الجانب من قطاع غزة، وتشكل حزب "كاديما" والحكومة الحالية، والهدف الرئيسي لهما هو تمرير خطة الانسحاب أحادي الجانب من الضفة الغربية، التي تستهدف ضم أكبر مساحة ممكنة من الأرض مع ترك أكبر قسم ممكن من السكان الفلسطينيين، وهذا ما يفعله الجدار الفاصل، والنتيجة أن العديد من الفلسطينيين سيضطرون إلى الهجرة للبحث عن مدارس لأبنائهم ومصادر رزق، وتكريس السيطرة على المياه الجوفية، وحينها لا يصبح هناك أي مجال لكيان فلسطيني لا سياسي ولا مجتمعي.

تحويل السلطة إلى "بلدية كبيرة"

ما يقرأه خريشة ليس بعيداً عن قراءات سابقيه الثلاثة، إذ يرى في اختطاف إسرائيل للنواب والوزراء انقلاباً على كل الاتفاقات الموقعة مع الجانب الفلسطيني، "ويبدو أنه كان مطلوباً من أية سلطة فلسطينية تقوم على الأرض تمرير المخططات الإسرائيلية، والحد من إمكانية اندلاع أية انتفاضة جديدة ضد الاحتلال".

ويضيف: كل الاتفاقيات مع الفلسطينيين استبدلتها إسرائيل بمخططات أحادية، واتفاقات ومفاوضات مع أطراف أخرى عربية وغير عربية، مع استبعاد الطرف الفلسطيني".

ويعتقد خريشة أن "الانتفاضة الأولى ليست هي التي أتت بالسلطة، وإنما جاءت السلطة لإخمادها والحيلولة دون اندلاع أية انتفاضة أخرى، هذا هو الفهم الإسرائيلي".

ويقول: ما نفهمه نحن أن السلطة مؤقتة، ووسيلة للوصول إلى الدولة المستقلة، وليس من المعقول الحديث عن حكومة أولى وثانية وعاشرة في ظل هذه الأوضاع، فأول حكومة كانت في العام ١٩٩٤، وبعد ١٢ عاماً ما زالت السلطة قائمة ونتحدث عن الحكومة رقم ١٢، هذا كلام أصبح بلا معنى ولا جدوى، فالاحتلال يريد تكريس السلطة باعتبارها بلدية كبيرة تقدم خدمات للمواطنين، من دون أي أفق أو رؤية سياسية للمستقبل تقود نحو تحولها إلى دولة.

> أن إسرائيل قبرت الاتفاقيات، أولاً عندما اجتاحت أراضي السلطة الفلسطينية، ثم بعد ذلك قتلت ياسر عرفات بغض النظر عن الطريقة، وأخيراً بالبدء بمحو الشرعية الفلسطينية عبر اعتقال النواب والوزراء ورئيس المجلس التشريعي، والمطلوب منا الآن هو حماية الشرعية الفلسطينية، ممثلة بالناس الذين انتخبوا عبر صناديق الاقتراع.

ويتابع: كان من المفترض أن تجرى المفاوضات النهائية في العام ١٩٩٩، والانتقال إلى المرحلة الدائمة، ولكن هذا لم يحصل، وما حصل أن إسرائيل قبرت الاتفاقيات، أولاً عندما اجتاحت أراضي السلطة الفلسطينية، ثم بعد ذلك قتلت ياسر عرفات بغض النظر عن الطريقة، وأخيراً بالبدء بمحو الشرعية الفلسطينية عبر اعتقال النواب والوزراء ورئيس المجلس التشريعي، والمطلوب منا الآن هو حماية الشرعية الفلسطينية، ممثلة بالناس الذين انتخبوا عبر صناديق الاقتراع.

وإذا كان هناك اتفاق على أن الدور المأمول أن تؤديه السلطة، هو أن تكون نواة للدولة، إلا أن آراء المتحدثين عكست تبايناً في الموقف من حلها.

خريشة: السلطة لم تعد قائمة

ويدعو خريشة إلى "دراسة جدوى هذه السلطة، التي استثمر فيها المجتمع الدولي مليارات الدولارات، وتقييم ما إذا كانت تخدم أهداف الشعب الفلسطيني، وهل هناك مصلحة حقيقية في بقائها بشكلها الحالي وهي عاجزة عن تقديم الأمن والخدمات الاجتماعية لأبناء هذا الشعب، وغير قادرة على تحرير أرضه"؟

ويقول: في ظل الوضع الجديد، عادت العلاقة مع الاحتلال إلى وضعها الطبيعي، فهناك احتلال يمارس إجراءات تعسفية، وهناك شعب يقاوم هذه الإجراءات، وبالتالي لا بد من دراسة جدوى وجود السلطة، وتشكيل حكومة، لكن مع التأكيد للعالم أجمع على أنها ستكون آخر حكومة للسلطة، وليس من المعقول أن تستمر حكومة السلطة إلى ما لا نهاية.

ويقطع قائلاً: السلطة كما هي الآن لا تخدم مستقبل الشعب الفلسطيني، وإنما تعيده إلى البدايات الأولى، فالسلطة، كما أفهمها، تعني بعض المتنفذين الذين بدأوا بفرض قيم أخلاقية جديدة على المجتمع الفلسطيني، وأصبحت هناك ذاتية مفرطة لدى الناس، وهناك اصطفاف حاد بين قطبين: "حماس" و"فتح"، في إطار حملة ابتزاز ضحيتها المواطن. ليست هذه هي السلطة التي نريدها، نريد سلطة نظيفة خالية من الشوائب يرى فيها المواطن تعبيراً عن أحلامه، وتكون مقدمة لدولة مستقلة حقيقية، وإذا لم نستطع تحقيق كل القضايا السياسية، فليس أقل من أن نكون راضين عن أدائها.

ويوضح: عندما نقول توجد سلطة، هذا يعني وجود مجلس تشريعي وحكومة وسلطة قضائية ورئاسة، لكن في الواقع لا نرى شيئاً من كل هذا، فنحن نتحدث عن مؤسسة رئاسة لم ننتخب أحداً فيها، نحن انتخبنا الرئيس محمود عباس فقط، وهو الرئيس المنتخب للسلطة الوطنية، أما السلطة التنفيذية فوزراؤها في السجن، وحتى اللحظة هي حكومة غير فاعلة بغض النظر عن الأسباب والضغوط، والسلطة القضائية عاجزة، بل هي غير موجودة أساساً، والمجلس التشريعي بحث طويلاً عن دور في الحياة السياسية الفلسطينية، وعندما وجده لم يستطع أن يقوم به. وبكل صراحة، السلطة غير قادرة على مواجهة أية تحديات، لا سياسية ولا مجتمعية، وبالتالي لا بد من عودة العلاقة مع الاحتلال إلى وضعها الطبيعي: احتلال تقابله مقاومة، وعلينا القول للعالم إن هذه السلطة التي ساعدتم في إنشائها هي نتاج اتفاق وهذا الاتفاق مات، والسلطة لم تعد قائمة، وسنبحث عن خيارات أخرى، فلم يعد مقبولاً أن تكون هناك بندقية يقبلها الاحتلال وأخرى يرفضها.

من البدائل لواقع السلطة الحالي أيضاً، برأي خريشة، "القفز إلى الأمام بإعلان بسط السيادة على أراضي ٦٧"، ويوافقه في ذلك الصالحي.

الشعيبي: طبيعة العلاقة مع الإسرائيليين هي الجوهر

وفي الإطار ذاته، يقول الشعيبي أن الفلسطينيين اعتبروا السلطة مرحلة انتقالية نحو الدولة، ويتساءل: إذا كان هذا المشروع لم يعد قائماً، فلماذا يتمسك الفلسطينيون بالسلطة؟

لكن الشعيبي لا يرى في حل السلطة أم الإبقاء عليها جوهر المسألة، فالذي يحدد ذلك هو "إعادة النظر في العلاقة مع الإسرائيليين، وفي ضوء هذه العلاقة نقرر ما هو البرنامج الذي سنسلكه، وما هي الآليات والأدوات، وبالتالي تصبح معالجة موضوع السلطة من باب علاقتها بالبرنامج الذي نقره، وعلاقتها بالأدوات التي تساعد في تنفيذ هذا البرنامج، فإذا كانت أداة تساعد في تنفيذ هذا البرنامج فلنتمسك بها، وإلا فإنها تصبح عائقاً وعبئاً على القيادة والشعب الفلسطينيْن".

عبد الله: بناء البديل قبل الهدم

بالمقابل، يرى عبد الله أن "المؤسسات الوطنية الفلسطينية التي نعتبرها نواة الدولة بنيت نتيجة جهود وتضحيات، وهي مرحلة من مراحل النضال الفلسطيني، وعلينا أن نصر عليها ونتمسك بها".

ويقول: إذا أردت أن تهدم شيئاً فلا بد من بناء بديل، فليس من الحكمة أن ننهي بأيدينا شيئاً ما مهما كان هشاً وضعيفاً أو حتى خرباً، فمنذ بداية العمل النضالي الفلسطيني عملنا على تحديد عنوان سياسي له، وكان هذا العنوان هو منظمة التحرير، وبعد اتفاقات أوسلو أصبحت هناك سلطة داخل الوطن، وبقيت المنظمة هي العنوان السياسي لكل الفلسطينيين أينما كانوا، لكن وجود السلطة داخل الوطن وقرب المواطن منها جغرافياً جعلها بارزة بشكل أوضح، وبالتالي ضعفت علاقة المواطن داخل فلسطين مع المنظمة.

> المؤسسات الوطنية الفلسطينية التي نعتبرها نواة الدولة بنيت نتيجة جهود وتضحيات، وهي مرحلة من مراحل النضال الفلسطيني، وعلينا أن نصر عليها ونتمسك بها".

ويستدرك: قد يكون بعض مؤسساتنا غير فاعل، ولكن أعتقد أن النقد منصب على الأفراد وليس على المؤسسة، وعلينا التمييز بين السياسيين العاملين في إدارة شؤون السلطة، وبين السلطة كمؤسسة تشكل نواة الدولة المستقبلية، حتى لو تأخر قيام هذه الدولة".

ويدافع عبد الله عن أداء السلطة خلال السنوات الماضية، بقوله: السلطة كمؤسسة أثبتت وجودها إلى حد كبير، وقدمت خدمات كثيرة للمواطنين في مختلف مرافقها وإن كان بدرجات متفاوتة، صحيح أن الإسرائيليين يحاولون شل هذه السلطة بممارساتهم اليومية، لكن هل هذا مدعاة لمساعدتهم والإجهاز على هذه المؤسسة؟! علينا أن لا نقع في وهم تدمير السلطة وإعادة المسؤولية إلى الاحتلال.

ويعتبر أن على الفلسطينيين العمل على تصحيح أداء المؤسسات وزيادة فاعليتها، "وإذا وجدنا، كنتيجة حوار فلسطيني عام، أن هذه السلطة أصبحت لا تخدم المستقبل الفلسطيني، ولا بد من التخلي عنها، علينا أن نعد البديل مسبقاً، وما نعتبره بديلاً مركزياً هو إعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير، وتفعيلها كعنوان سياسي وبيت معنوي لنا جميعاً".

ويضيف: في كل الأحوال، نحن بحاجة إلى إعادة بناء المنظمة وتفعيلها وتقوية مؤسساتها، بعد ذلك إذا وجد الإجماع الفلسطيني أن السلطة فقدت معناها، ولم تعد جزءاً من المسيرة النضالية، ولم تعد تقدم خدمات للمجتمع، عندها يمكن حل السلطة".

الصالحي: السلطة يجب أن تتطور إلى واقع أفضل

ويقول الصالحي أن السلطة انطوت على إشكالية كبيرة منذ نشأتها، تتمثل بالولاية على السكان من دون الأرض، "فهي منذ إنشائها تحملت المسؤولية الكاملة عن كل السكان، وفي الوقت نفسه لم تحصل على سيادة إلا على جزء محدود من الأرض، وهذا برأيي كان اللغم الكبير الذي أرادت إسرائيل من خلاله أن تلقي بعبء الفلسطينيين في حضن طرف آخر، وفي الوقت نفسه أن تبقي سيطرتها على الأرض. هذا هو العائق الأساسي الذي نواجهه، والذي خلق إحساساً لدى السكان بأن السلطة غير قادرة على تلبية متطلباتهم، والسؤال الآن: كيف بإمكاننا أن نجعل من السلطة أداة كفاحية قادرة على إيذاء الاحتلال، وتوجيه ضربات له، لا أن تبقى مجرد متلقٍّ للضربات الإسرائيلية".

ويرى الصالحي في لجنة التوجيه الوطني في العام ١٩٧٦، التي تشكلت من مجموع البلديات المنتخبة ومؤسسات أخرى، تجربة يمكن أن يحتذى بها، "فقد كان الدور المطلوب من البلديات في ذلك الوقت هو الانشغال بالهموم اليومية لها، لكنها تجاوزت هذا الدور وتحولت إلى قوة سياسية نشطة وفاعلة، ووجدت إسرائيل نفسها أمام واقع جديد: إما أن تقبل بالدور الجديد للبلديات ولجنة التوجيه، وإما أن تحل هذه البلديات، وهذا ما حصل بعد سلسلة اغتيالات أو محاولات اغتيال لبعض رؤساء هذه البلديات".

ويتساءل الصالحي: كيف نعيد السلطة إلى دورها كمشروع قادر على تأمين الصمود الفلسطيني؟ أعتقد أنه بأيدينا أن نعيد الروحية الكفاحية للسلطة، وكذلك بإمكاننا أن نجعل من السلطة عنصراً لتوحيد النظام السياسي الفلسطيني، وإعادة بنائه بصورة صحيحة، هذا مطلوب منا، وخلاصة الصراع مع الاحتلال هي التي ستقرر مصير السلطة.

ويستدرك قائلاً: المفارقة المبكية هي أن المتطلبات اللازمة لمواجهة المخططات الإسرائيلية لتقويض السلطة، أو التعامل مع حلها، أو إعادة تقويتها، لا يجري أي فعل فلسطيني حقيقي من أجل توفيرها، ففي كل هذه الاحتمالات نحن نحتاج إلى خطة سياسية، وصيانة الأمن الداخلي، وصيغة تمثيلية لتقوية وحدة منظمة التحرير وتعزيزها، وكل هذه المتطلبات غير موجودة، والسؤال الآن: كيف نوفر هذه المتطلبات؟ وإذا نجحنا أعتقد أن السلطة ستتغير ومعادلة الصراع ستتغير؛ فإما أن يضطر المجتمع الدولي للتعامل مع السلطة كما يجب باعتبارها مشروعاً يجب أن يتطور إلى دولة، وإما أن يعجز، وحينها لا داعي لأن تبقى السلطة كما هي. وفي هذه الحالة، نكون قد انتقلنا إلى وضعية أفضل في الصراع، لكن قبل الذهاب إلى أي خيار بشأن وضع السلطة، بإمكان المجلس التشريعي أن يطور دوره السياسي، بحيث يصبح أي خيار نذهب إليه يستند إلى أرضية سياسية.

ويرى الصالحي أن "خيار حل السلطة يستند، حتى الآن، إلى حالة السلب، فالسلطة غير مجدية، لذا يجب حلها، وهذا خطأ، وبرأيي أنه في ظل أي مشروع يجب أن تتطور السلطة إلى واقع أفضل".

المنظمة والسلطة

الحديث عن جدوى وجود السلطة، وخروج بعض الأصوات الداعية لحلها، تزامن بتبادل مواقف بين بعض الفصائل، وبخاصة "فتح" و"حماس"، بشأن تفعيل منظمة التحرير، التي يقول الشعيبي إن الأداء الفلسطيني خلال السنوات السابقة ساهم إلى حد كبير في إضعافها.

ويردف: المجتمع الدولي ينظر إلى السلطة كبديل لمنظمة التحرير، وكلنا يعلم أن المجتمع الدولي خاض صراعاً عند التوقيع على الاتفاقيات عندما أصر الرئيس ياسر عرفات على الإبقاء على منظمة التحرير في كل الاتفاقيات، وليس السلطة وحدها.

ويضيف: نحن تواطأنا بإقناع أنفسنا أن كل الأطراف لها وجهة نظر واحدة حيال السلطة، في حين أن الحقيقة هي أن لكل طرف وجهة نظر مختلفة. وأكثر من ذلك، ساهمنا في إضعاف المنظمة بتصرفاتنا على الأرض تماماً كما يريد الأميركيون، واختزلت القيادة بشخص ياسر عرفات، وعندما رحل تكشف كل هذا دفعة واحدة، وما زاد الطين بلة أن "حماس" دخلت في هذه اللعبة وأصبحت جزءاً من السلطة، وهي تعرف أن القيادة في المنظمة، ولهذا أصبح موقف "حماس" من السلطة ليس باعتبارها مرحلة انتقالية، وليست جسراً نحو الدولة في إطار تفاوضي مع إسرائيل، ولا أحد في قيادة "حماس" ونوابها في المجلس التشريعي يطالب بنقل الصلاحيات المتبقية بأيدي سلطات الاحتلال إلى السلطة، وينظرون إلى السلطة باعتبارها جزءاً من الصراع الداخلي على القيادة، ويريدون استخدامها كرافعة للإمساك بقيادة المنظمة، وهذا يفسر لماذا تتمسك "حماس" بالسلطة. فالغريب أن من كان يقول عن السلطة أنها آلية غير ناجحة لإنهاء الاحتلال هو الذي يتمسك اليوم بها (حماس)، وفي المقابل هناك أطراف عديدة أصبح موقفها غير واضح من السلطة (فتح).

مرحلة "انتقالية" على مستوى القيادة

ويتابع: علينا العودة إلى السؤال الأساسي: ما هي الآلية لإنهاء الاحتلال بعد أن انتهت الاتفاقيات؟ ويجد الشعيبي الإجابة بـ "مرحلة انتقالية على مستوى القيادة، فبعد غياب ياسر عرفات لم تعد القيادة بالقوة التاريخية نفسها، وصعود "حماس" زاد الأمر تعقيداً، ومن دون قيادة لا يمكن الحديث عن برنامج". ويوضح: هناك إشكالية قيادية ناجمة عن هذا التطور، فالرئيس

←

"أبو مازن" هو الطرف الشرعي المسلم له من كل الأطراف، وهو ليس موضع تشكيك، لكن القيادة بشكلها القديم، وبتجاهل "حماس"، لا يمكن أن تكون قادرة على مواجهة التحديات، وأرى أن هذه القيادة الانتقالية يمكن أن تنشأ بأن يقوم الرئيس عباس مع اللجنة التنفيذية بإضافة كل الأطراف غير الموجودة في المنظمة، ولنعمل على قاعدة الجبهة الوطنية من خلال تشكيل هيئة من المنظمة برئاسة "أبو مازن"، وتضم عضواً واحداً من كل طرف،

> القيادة الانتقالية يمكن أن تنشأ بأن يقوم الرئيس عباس مع اللجنة التنفيذية بإضافة كل الأطراف غير الموجودة في المنظمة، ولنعمل على قاعدة الجبهة الوطنية من خلال تشكيل هيئة من المنظمة برئاسة "أبو مازن"، وتضم عضواً واحداً من كل طرف، وليس على أساس الحجوم والتمثيل النسبي، وتأخذ قراراتها بالتوافق وليس بالتصويت

وليس على أساس الحجوم والتمثيل النسبي، وتأخذ قراراتها بالتوافق وليس بالتصويت، وعلى هذه القيادة الجبهوية أن تضع المجتمع الدولي أمام خيارين، الأول: الذهاب فوراً إلى مفاوضات الوضع النهائي، أو إعلان قيام الدولة المستقلة في حدود العام ٦٧ كما ورد في وثيقة الأسرى، وليفعل الإسرائيليون ما يشاؤون.

وينوه الشعيبي إلى أن هذا الاقتراح طرح على الرئيس عباس، ومفاده "أن يقوم بتشكيل لجنة من كل القوى وتكون ضمن منظمة التحرير على أساس جبهوي، وتضم عضواً واحداً فقط من كل طرف وتأخذ قراراتها بالتوافق، ويمكن هنا الاستفادة من النموذج الذي كرسته الحكومة اللبنانية في الحرب الأخيرة، وعندها ليس مهماً حجم كل طرف".

وبرأيه، فإن مهمة هذه اللجنة تتمثل في وضع برنامج عمل وطني للتحرك على المستويين العربي والدولي.

جدل حول دور المنظمة

ويرى عبد الله عبد الله في هذا الاقتراح "صيغة وطنية، فلا أحد يستطيع أن يتنكر للشراكة في الهم الوطني، فنحن في مأزق سياسي وإداري واقتصادي، وإذا لم نتوافق جميعاً لحمل هذا الهم لا يمكن أن نصل إلى نتيجة".

وعلى الرغم من هذا التوافق، فإن عبد الله يعتبر أن المدخل لحل الأزمة الراهنة "يبدأ بإعادة الاعتبار لمنظمة التحرير، (وهنا يقاطعه خريشة قائلا: قبل أن تأتي "حماس" لم يكن أحد معنياً بإعادة الاعتبار لمنظمة التحرير)، فيما يتابع عبد الله قائلاً: مواجهة الهجمة الإسرائيلية لا تكون بحل السلطة، ففي حل السلطة كأننا نقول إننا نتخلى عن المسؤولية عن الفلسطينيين في الضفة والقطاع والقدس وتركهم نهباً للاحتلال.

لكن خريشة يتساءل: عن أية منظمة نتحدث؟! من قتل منظمة التحرير يعود الآن للحديث عنها بعد أن فازت "حماس" في الانتخابات التشريعية. علينا

> مواجهة الهجمة الإسرائيلية لا تكون بحل السلطة، ففي حل السلطة كأننا نقول إننا نتخلى عن المسؤولية عن الفلسطينيين في الضفة والقطاع والقدس وتركهم نهباً للاحتلال.

إعادة صياغة منظمة التحرير على أساس التمثيل على الأرض حتى تستقيم الأمور، ونتحدث عن منظمة تحرير قوية وقادرة على ممارسة دورها القيادي.

لكن الصالحي لا يرى في حل السلطة، أو إعادتها إلى حجمها الطبيعي، وتفعيل منظمة التحرير، حلاً، "فالمنظمة ليست كياناً مثالياً فوق الصراع، وأنا لا أميل إلى تبسيط الأمور والقول إن تفعيل منظمة التحرير ينهي المشكلة، فالصراع السياسي القائم في السلطة قائم أيضاً في منظمة التحرير، ولا يوجد فصل بينهما نهائياً".

ويضيف: حتى إذا دخلت "حماس" إلى منظمة التحرير، فستطرح عليها الأسئلة نفسها التي تواجهها الآن في السلطة، وبالتالي إذا أجابت عن هذه الأسئلة في السلطة فستكون لديها إجابة في المنظمة، والعكس صحيح.

ويشير الصالحي إلى ثلاث مشاكل تواجهها السلطة: أولاً أن إسرائيل لا تريد السلطة، ثانياً على صعيد الأداء الداخلي هناك مشكلة كبيرة في فهمنا

> إذا دخلت "حماس" إلى منظمة التحرير، فستطرح عليها الأسئلة نفسها التي تواجهها الآن في السلطة، وبالتالي إذا أجابت عن هذه الأسئلة في السلطة فستكون لديها إجابة في المنظمة، والعكس صحيح.

للسلطة وأدائها، وثالثاً فيما يتعلق بحكومة الوحدة هناك خلل كبير في طرح الموضوع وكأنه منة من أحد على أحد.

ويضيف: على "حماس" أن تجيب عن سؤال محدد، فالمنطق والشرعية الانتخابية يعطيانها الحق الكامل في تشكيل الحكومة، وقد شكلتها، ونحن لن نسعى إلى استغلال الاعتقالات للإخلال بهذا الحق، لكن إذا كانت "حماس" تدرك أن حكومة الوحدة هي حاجة لها وللجميع، فعليها التعامل مع هذا الموضوع بانفتاح، وإذا كانت مقتنعة أن عليها الاستمرار في الحكومة وحدها فلها ذلك، ولكن عليها تحمل مسؤولية الحكم.

أبو زهري لـ"آفاق برلمانية":

إذا ساهم الاحتلال في تقويض السلطة فالخيارات جميعها ستكون مفتوحة

• أجرى الحوار: فايز أبو عون

قال الناطق الرسمي باسم حركة "حماس" سامي أبو زهري، إنه فيما يتعلق بالاقتراحات المقدمة للرئيس محمود عباس لتشكيل لجنة من الأطراف والقوى كافة، وذلك في إطار منظمة التحرير الفلسطينية لتأخذ قراراتها بالتوافق، لا يمكن للحركة القبول بأي "حلول ترقيعية"، بل تريد مؤسسة على أسس جديدة، يتم الاتفاق عليها وليس مجرد صيغة تمثيلية، وإلا لن يختلف شكل هذه اللجنة عن لجنة المتابعة العليا للقوى الوطنية والإسلامية.

وأضاف أبو زهري لـ"آفاق برلمانية": نحن معنيون بمنظمة التحرير الفلسطينية كمرجعية فلسطينية، ولكن حتى يتحقق ذلك، لا بد من إعادة بناء هذه المؤسسة على أسس سياسية توافقية، وتنظيمية جديدة، تُمكن الجميع من المشاركة فيها، مشيراً إلى أن "حماس تعتبر الانتخابات هي الأساس السليم لإعادة تشكيل المنظمة".

وحول ما تقرأه "حماس" والحكومة الفلسطينية من الرسائل الإسرائيلية في ضوء الاعتقالات الأخيرة لرموز في السلطة، مثل رئيس المجلس التشريعي، وعدد من الوزراء، أوضح أن هذه الممارسات تمثل "عملية قرصنة سياسية تستهدف تقويض النظام السياسي الفلسطيني من ناحية، وإحباط الفوز والنتائج التي حققتها حركة "حماس" في الانتخابات الأخيرة من ناحية أخرى".

وفيما إذا كانت "حماس" ترى أن إسرائيل تعمل على إنهاء السلطة الوطنية، أم تريدها سلطة بوظيفة ودور جديدين، قال أبو زهري: إن إسرائيل تريد أحد هذين الهدفين؛ إما تقويض السلطة وتحقيق هدف الوصول إلى حالة من الفوضى التي يفرض من خلالها الاحتلال ما يريد، وإما على الأقل فرض سلطة بمقاسات معينة تخدم الأغراض الإسرائيلية.

وحول الدعوات التي طالبت مؤخراً بحل السلطة، وإلقاء جميع الملفات في وجه إسرائيل، أشار إلى أن الهدف الأساسي هو إنهاء الاحتلال، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، موضحاً أن السلطة هي خطوة على الطريق، و"لكن إذا ساهم الاحتلال في تقويض السلطة فإن الخيارات جميعها يجب أن تكون مفتوحة أمام شعبنا الفلسطيني بما يتناسب مع هذه التحديات".

وأضاف: إن كل من رفع هذه الدعوات، كان يريد القول إنه لا يجوز الاستمرار في إعفاء الاحتلال من مسؤولياته كمحتل لهذه الأرض، لأن هناك سلطة فلسطينية معترف بها دولياً، في مقابل عدوان إسرائيلي مستمر على هذا الكيان السياسي، ولذلك فإن الاحتلال وحده هو من يتحمل مسؤولية النتائج المترتبة على تقويض هذه السلطة.

ولفت إلى أنه "فيما يتعلق بإعادة السلطة إلى مسارها الصحيح الذي يريده الجميع، وبخاصة التحول إلى مشروع الدولة، الذي يعتبر أداة أيضاً في النضال الفلسطيني، وفي مشروع التحرر الوطني، فالشعب الفلسطيني قادر على استخدام البدائل المناسبة، وفي الوقت المناسب".

وعما إذا كانت "حماس" تقبل بإعادة السلطة إلى وضعها وحجمها الطبيعيين في يد منظمة التحرير، لاسيما أنها أنشئت بقرار من المجلس الوطني لتسلم الصلاحيات من إدارة الاحتلال، أي إدارة المناطق المحتلة في إطار حكم ذاتي، قال أبو زهري: نعم، هذا مقبول، ولكن في حال تمت إعادة بناء منظمة التحرير على أسس جديدة تُمكن الجميع من المشاركة.

وتابع قائلاً: نحن بحاجة إلى تعزيز الوحدة والشراكة الفلسطينية، ولذلك كانت فكرة حكومة الوحدة الوطنية، وهذا ما يستدعي بالمقابل تفعيل منظمة التحرير وإعادة بنائها لتصبح مرجعية فلسطينية.

وأضاف: نحن بحاجة إلى برنامج سياسي توافقي، وهذا ما تم التوصل إليه من خلال وثيقة الوفاق الوطني، مؤكداً أن وجود سلطة هو أمر ضروري لشعبنا الفلسطيني لأنه من دون سلطة يعني أن الفوضى هي البديل، وفي ظل استمرار المحاولات الإسرائيلية أو في ظل المشاريع التصفوية الإسرائيلية، من الطبيعي أن يستمر الشعب الفلسطيني في الحفاظ على حقوقه السياسية والتاريخية.

وقال: سنواصل مشروع المقاومة في مواجهة العدوان، وهذه بلا شك معركة طويلة، ولكن كلنا ثقة بأن التمسك بحقنا هو السلاح الناجع في هذه المعركة.

هل من أفق لمسار سياسي خلف دخان الحرب الإسرائيلية على لبنان؟!

في المساحة بين الشك واليقين ... فلسطينيون يطالبون بخطاب سياسي موحد وترتيب الوضع الداخلي

• كتب غسان عبد الحميد

كما بعد كل حرب تشنها إسرائيل في المنطقة، يثار السؤال ذاته حول الأسباب التي تعيد إنتاج الحروب الدموية وسبل تجنب حروب أخرى قادمة ومحتملة، غير أن حرب إسرائيل الأخيرة بذريعة أسر اثنين من جنودها من قبل حزب الله، الذي أعلن أن أسرهما، تم لإجبار الحكومة الإسرائيلية على الدخول في مفاوضات للإفراج عن أسرى لبنانيين في سجونها، حظيت – بخلاف حروب إسرائيلية سابقة – بـ "رسالة سلام" أميركية رافقتها منذ البداية وحتى آخر طفل لبناني في سجل ضحاياها!

إلى وقت قصير قبل أن يضطر رئيس الوزراء الإسرائيلي أيهود أولمرت للنزول عن الأغصان العالية التي تسلقها عندما أعلن أهداف الحرب الإسرائيلية على لبنان، ثم إعلانه القبول بمشروع قرار للأمم المتحدة انتهى بـ "وقف الأعمال العدائية"، واظبت وزيرة الخارجية الأميركية كوندااليزا رايس، على قراءة الرسالة إياها والتبشير بـ "شرق أوسط جديد" ... لكن الرسالة التي تلفعت بدخان الحرب الأميركية ؟ الإسرائيلية تبدد عنها الأخير من دون أن يفهم أحد على وجه اليقين مضمون ذلك "السلام" الذي كانت تشير إليه رايس، وهي بانتظار انتصار لم تستطع إسرائيل تحقيقه، هذه المرة.

في إسرائيل، التي صدمت بـ "الفشل" وبالنجاعة المتواضعة لدبابات "الميركفاه" خلال حرب "تفوقت" فيها الطائرات الحربية الإسرائيلية على اللبنانيين المدنيين والمباني والجسور، تبدد الدخان الكثيف لتلك الحرب عن إعلان رئيس الحكومة الإسرائيلية بأن "خطة الانطواء" أو "التجميع" التي شكلت أساس برنامجه الانتخابي الذي فاز به في انتخابات آذار الماضي، "لم تعد مطروحة"، وأن الأولوية الأكثر إلحاحاً بعد الحرب، كما ذكر مصدر في مكتبه، هي تزعمه لجهود الانتعاش من الأضرار الاقتصادية في شمال إسرائيل التي نجمت عن شهر من الهجمات الصاروخية لمقاتلي حزب الله (بلغت كلفتها بحسب مصادر في وزارة المالية الإسرائيلية ٣ر٥ مليار دولار).

على جانبي إعلان أولمرت عن "طي" خطته للانسحاب من الضفة الغربية، لم يأتِ الرجل على ذكر أية خطط سياسية بديلة، ولم يلمح إلى احتمال وجود خطط في المستقبل حيال مسارات سياسية أو مفاوضات محتملة بعد الحرب، سواء مع الفلسطينيين أم غيرهم من العرب، فيما توزعت مواقف المسؤولين الإسرائيليين من حوله في حقلين متناقضين، حتى أن وزير الدفاع في حكومته، عمير بيرتس، وضع قدماً هنا وأخرى هناك.

قال بيرتس في حفل طهور جماعي للأولاد من أيتام جنود إسرائيليين قضوا في حروب إسرائيلية سابقة، بعد يوم واحد من توقف الحرب في لبنان، إن حكومته تستعد للدخول في "محاولات" لإستئناف مفاوضات السلام؛ باعتبار أن كل حرب ؟ حسب بيرتس – تخلق فرصاً لمسارات السلام ... وأضاف أن الأمر الممكن فوراً، بنظرة واقعية، هو استئناف المفاوضات مع الفلسطينيين بقيادة الرئيس محمود عباس. وأيضاً، ودائماً حسب بيرتس، التمهيد لفحص إمكانية فتح مفاوضات مع كل من سوريا ولبنان. غير أن الوزير الذي أثقلت كتفيه حرب فاشلة وغير محسوبة، عاد يتحدث بعد أيام عن ضرورة استعداد إسرائيل لحرب قادمة أخرى مع حزب الله!

إعلان بيرتس عن حرب جديدة قادمة، يضاف إلى إعلان مماثل من فؤاد بن أليعازر، وهو وزير دفاع سابق (والاثنان من حزب العمل، الشريك الرئيسي في حكومة أولمرت)، إضافة إلى إعلان رئيس جهاز "الشاباك" الإسرائيلي يوفال ديسكن، عن "ضرورة معالجة إسرائيل للوضع في قطاع غزة لمنع تحوله إلى وضع يشبه ما جرى في لبنان"، وكذلك إعلان مسؤولين آخرين في الجيش الإسرائيلي عن أن ما قامت به إسرائيل لا يمثل سوى "جولة في المعركة ضد حزب الله".

كل ذلك الصراخ بعد حرب خرجت فيها إسرائيل جريحة مقابل أصوات خافتة في "الحقل الآخر" لمسؤولين من خارج مؤسسة اتخاذ القرار في إسرائيل، أمثال شلومو بن عامي، الذي تحدث عن أن نتيجة الحرب "تشكل فرصة للتوصل إلى تسوية سياسية"، ويوسي بيلين، الذي حث الاتحاد الأوروبي على تنظيم مؤتمر للسلام على غرار "مؤتمر مدريد" ... وأيضاً ما تناقلته وسائل الإعلام الإسرائيلية عن آفي ديختر، وزير الأمن الداخلي في الحكومة الإسرائيلية، ودعوته إلى انسحاب إسرائيلي من هضبة الجولان مقابل معاهدة سلام حقيقية مع سوريا ... ذلك الصراخ عن حرب قادمة، وتلك الأصوات الخافتة عن فرصة لمسار سياسي باتجاه مفاوضات سلام، باتت تضفي، معاً، غموضاً أكبر حيال السؤال الملتبس عما إذا كانت الحرب الإسرائيلية الأخيرة ونتائجها تشكل "منصة" للوصول إلى تسوية سياسية، أم أن "نصف هزيمة" منيت بها إسرائيل قد تقود إلى حرب جديدة تبحث فيها الأخيرة عن تعويض ما، يعيد صورتها كدولة راغبة في "السلام" على طريقتها، وقادرة على الانتصار بسهولة، أو "من دون أن تتعطل إشارات المرور في تل أبيب"! كما زعم جنرال إسرائيلي مع أول الحرب الإسرائيلية على لبنان؟!

الـ "دليل ومكبوح الجماح"، كما وصف صحافي إسرائيلي (يوسي فيرتر) "أولمرت" بعد ساعات قليلة من وقف إطلاق النار في نهاية الحرب الإسرائيلية على لبنان، أكد بعد انتقادات لاذعة لأفكار ديختر التي "تنم عن عدم احتراف" من قبل صاحبها، "أن لا مجال للتفاوض مع سوريا طالما استمرت الأخيرة في دعم ما تسمية إسرائيل (والولايات المتحدة بالطبع) بـ "الإرهاب"، فيما أعلن نائبه شمعون بيريس أن إسرائيل لا تستطيع السعي وراء هدفين في وقت واحد، مضيفاً في السياق ذاته أن الحكومة الإسرائيلية مشغولة، بعد الحرب، في معالجة الملفين اللبناني والفلسطيني.

بعد كل ذلك، ما الذي اتضح في الغموض المحيط بالسؤال المطروح حول وجود مسار سياسي من عدمه، لاسيما أن الدولة المطالبة بتقديم تنازلات بعد حرب فاشلة، تمر في عملية حساب قاسية تجريها مع نفسها بعد حرب "ما كان يجب أن تقوم بها كما كتب توم سيغف في ملحق "هآرتس" يوم ١٨ آب الماضي؟!

"سيغف" دعا، في إطار "عملية الحساب" إلى تشكيل لجنة مؤرخين إسرائيليين للبحث، ليس فقط في أداء جيل من جيش "اعتمدت تجربته العسكرية على قمع السكان (المدنيين) الفلسطينيين"، بل أيضاً للبحث في الأسباب التي رافقت انزلاق مجتمع بأكمله!

إسرائيل التي تحاسب نفسها، والولايات المتحدة التي انتظرت نتائج "مواتية" لم تتحقق من حرب أعلنت رعايتها لها مع انطلاق القذيفة الأولى، والعرب الذين ينتظرون من الأخيرة "سعياً جاداً" لشق مسارات جديدة في عملية التسوية كما بعد كل حرب؛ كل هذا الوضع يلقي بوطأته الثقيلة على وضع فلسطيني مستمر في أزمته.

الأحمد: الحرب فتحت أفقاً لمسار سياسي

قال عزام الأحمد، رئيس كتلة حركة "فتح" في المجلس التشريعي، أن ما جرى في لبنان (يقصد الحرب الإسرائيلية) أعاد إلى الواجهة مجدداً السبب الأساس للصراع العربي – الإسرائيلي، معتبراً أن الأجواء التي خلقتها تلك الحرب وما آلت إليه حتى الآن، يجب أن تستحث كل القوى والأطراف الفلسطينية على ترتيب الوضع الداخلي الفلسطيني على أساس "وثيقة الوفاق الوطني" التي توصلت إليها مختلف القوى مع بداية الحرب الإسرائيلية المتواصلة على قطاع غزة.

"نعم، الحرب فتحت أفقاً لمسار سياسي جديد ومحتمل لحل القضية الأساس في الصراع العربي ؟ الإسرائيلي"، قال الأحمد لـ "آفاق برلمانية"، مشيراً إلى أن تلك "الفرصة" تحتاج من مختلف القوى الفلسطينية بناء خطة سياسية واضحة ومحددة تستطيع فيها منظمة التحرير الفلسطينية والرئيس محمود عباس التحرك، ومنع القوى الدولية والإقليمية من تجاهل القضية الفلسطينية إذا سنحت الفرصة لـ "معالجة جدية" للأوضاع المتأزمة في المنطقة.

الأحمد، الذي دعا إلى وضع آلية للعمل السياسي الفلسطيني في المرحلة القادمة (التزاماً ببنود وثيقة الوفاق الوطني)، أضاف أن "الرئيس أبو مازن تمكن خلال جولته الأخيرة من الدفع باتجاه مبادرة عربية للتحرك السياسي"؛ فيما كان المسؤول عن ملف المفاوضات النائب صائب عريقات أشار، بعد أيام قليلة من قبول إسرائيل بقرار الأمم المتحدة بـ "وقف الأعمال العدائية"، إلى أن السلطة الوطنية الفلسطينية طلبت من الحكومة الإسرائيلية ومن المجتمع الدولي الشروع في عملية سلام شاملة.

الحية: لا آفاق تذكر لمسار سياسي

في غمار البحث الداخلي الفلسطيني عن "خطاب سياسي موحد"، ومع عودة الحكومة الإسرائيلية إلى تأكيد سياستها المعلنة حيال الحكومة الفلسطينية التي تقودها حركة "حماس" بتجديد اعتقالاتها حتى طالت رئيس وأمين سر المجلس التشريعي عزيز الدويك ومحمود الرمحي، ونائب رئيس الوزراء ناصر الدين الشاعر، لا يرى رئيس كتلة "حماس" البرلمانية خليل الحية أية آفاق تذكر لمسار سياسي جديد.

قال الحية، في حديث لـ "آفاق برلمانية"، إن حكومة الاحتلال "ليست معنية بأي مشروع سياسي جدي"، وهي تواصل على طريقتها، كما قال، محاولات لفرض عملية سياسية وفق مقاييسها المعروفة؛ وهي مقاييس "تطلب من الشعب الفلسطيني المزيد من التراجع".

وكما الأحمد، دعا الحية إلى تحويل "وثيقة الوفاق الوطني" إلى برنامج عمل وطني، عبر "ترجمتها إلى خطة سياسية ووطنية تحمي الجبهة الداخلية والمقاومة ضد الاحتلال".

وفي كل الحالات، قبل الدخول في أية عملية سياسية مفترضة، أكد الحية ضرورة ترتيب البيت الداخلي الفلسطيني، وبناء حكومة وحدة وطنية، والإسراع في إعادة تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية "كبيت جامع" لكل القوى الفلسطينية، لافتاً في السياق ذاته، إلى أن الدخول في مسار سياسي يستلزم من الفلسطينيين، فحص الوسائل والأدوات التي ستدير أية عملية سياسية قادمة، و"الابتعاد عن أية مراهنات ثبت فشلها في مفاوضات سابقة".

رأفت: لا ينبغي البقاء في حالة انتظار

في الإجابة عن السؤال حول ما إذا كانت حرب إسرائيل الأخيرة ستنتهي إلى مسار سياسي، قال صالح رأفت، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وأمين عام الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني "فدا"، أن القطع بوجود أفق سياسي يحتاج إلى مزيد من الوقت، غير أن الوضع الفلسطيني يجب ألا يبقى في حالة انتظار ... وبرأيه، فإن القيادة الفلسطينية مطالبة بمواصلة تحركها على مختلف الصعد، بما في ذلك عبر مشروع قرار تقدمه المجموعة العربية في الأمم المتحدة، لأجل دفع الأخيرة لاستصدار قرار يدعو لاستئناف عملية السلام وإنهاء الصراع العربي – الإسرائيلي وفق قرارات الشرعية الدولية.

الجرباوي: حراك سياسي غير مؤثر

ما بين تأكيد الأحمد على وجود فرصة لشق مسار سياسي بعد الحرب، وتأكيد الحيّة المضاد، و"عدم يقين" رأفت، قال الأكاديمي والمحلل السياسي علي الجرباوي أنه لا يتوقع وجود أفق لمسار سياسي في هذه المرحلة.

الجرباوي، الذي أشار إلى احتمال "تحريك لغوي" وحراك محدود وغير مؤثر في المجال السياسي، استند في تحليله إلى واقع سياسي داخلي في إسرائيل أنتجه الفشل في حرب طويلة استمرت ٣٣ يوماً من دون أن تحقق إسرائيل معظم الأهداف التي أعلنتها؛ فالحكومة الإسرائيلية التي تعصف بها عملية حساب عسيرة "غير جاهزة للدخول في عملية سياسية تبدو معها وكأنها مطالبة بتقديم تنازلات"، غير أن ذلك ؟ كما يرى ؟ "لا ينبغي أن يجعل حالتنا الفلسطينية قيد الانتظار حتى انبعاث عوامل خارجية".

في "حالتنا الراهنة"، يقول الجرباوي، ليس لدى الفلسطينيين أية وسائل أو إمكانيات لفرض ضغوط جدية تدفع القوى الدولية والإقليمية للبحث في إيجاد مسار سياسي لحل الصراع الفلسطيني ؟ الإسرائيلي ... وهو يقترح، للخروج من المأزق، إيجاد لغة سياسية فلسطينية موحدة تستند إلى مبادرة سياسية فلسطينية واضحة ومحددة العناصر، مشيراً إلى أن مبادرة تستند إلى قرارات الشرعية الدولية ومبدأ القبول بدولتين على أرض فلسطين التاريخية، يجب ألا تستثني "احتمال إقدام الفلسطينيين على حل السلطة في حال لم يتحقق تقدم جوهري خلال عام".

أبو عمرو: شكوك في فتح مسار تفاوضي

من جانبه، يبدي النائب زياد أبو عمرو شكوكاً في توفر فرصة للبدء في مسار سياسي جديد، مشيراً إلى أن الحكومة الإسرائيلية الحالية غير قادرة على فتح مسار تفاوضي قبل أن تنتهي من الملف اللبناني. وقال أبو عمرو إنه "في الحالتين، بوجود مسار سياسي أو في غيابه، يتوجب على القوى الفلسطينية مجتمعة البدء بجهد فعلي لإخراج حكومة وحدة وطنية، ومعالجة مشكلات الوضع الفلسطيني الداخلي من جوانبه كافة"، معتبراً أن إنجازاً من هذا النوع يصبح أكثر إلحاحاً في حال توفرت آفاق لأي تحرك سياسي قادم.

تبخّر الأجندة السياسية لحكومة أولمرت!

هل بقي شيء يذكر من "معسكر السلام" الإسرائيلي؟

• بقلم: أنطوان شلحت

لا تزال إسرائيل واقعة تحت صدمة "النتائج الكئيبة" للحرب الأخيرة على لبنان، سياسياً وعسكرياً، في الوقت الذي تتخبّط فيه حول الوسيلة التي ينبغي بها أن تنقل الأوضاع إلى "اليوم التالي"، وبخاصة في ضوء قرار رئيس الحكومة، إيهود أولمرت، عدم التجاوب مع المطلب الشعبي الواسع تشكيل لجنة تحقيق رسمية برئاسة قاض، والاكتفاء تشكيل ثلاث لجان فحص: واحدة للمستوى السياسي، وأخرى للمستوى العسكري، وثالثة لفحص جهوزية الجبهة الداخلية.

مع هذا، لا يبدو أن مطلب لجنة التحقيق الرسمية قد سقط عن الأجندة السياسية والحزبية والشعبية، بل إن هذا المطلب مرشح للتفاعل ولتفريخ أزمات سياسية جديدة، ليس أبسطها الإطاحة برئيس حزب "العمل" عمير بيرتس وانفراط عقد الائتلاف الحاكم.

على مستوى البرنامج السياسي، حولت نتائج الحرب حكومة أولمرت، التي يبلغ عمرها هذه الأيام أربعة أشهر فقط، كقول معلق سياسي إسرائيلي ما، من "حكومة تجميع" (المقصود خطة التجميع القاضية بانسحاب أحادي الجانب من مناطق في الضفة الغربية وضم أجزاء أخرى إلى إسرائيل، التي كانت في صلب برنامجها السياسي وأعلن أولمرت عن تجميدها إلى إشعار آخر قد لا تعود إلى الواجهة مع انتهائه)، إلى حكومة تصارع من أجل البقاء، إلى درجة أن بقاء الحكومة ورئيسها أصبح من الآن فصاعداً بمثابة "الأجندة الوحيدة على طاولتها".

وينتظر أن يظلّ موضوع أجندة الحكومة السياسية خاضعاً للأخذ والردّ. غير أن الحكومة تستطيع أن تتذرع لدى تفسير قرار تجميد "خطة التجميع"، التي تعتبر في الآن ذاته مبرّر وجودها، وبالتالي بقاؤها، لا بنتائج الحرب على لبنان فحسب، وإنما أيضاً بتوصيات لجنة خطة التجميع الرسمية، التي سبق أن حذّرت، في تقرير قدمته للحكومة الإسرائيلية، من تنفيذ الخطة لأسباب أمنية، بينها زعزعة الاستقرار في الأردن. وأفيد أن النتيجة المركزية لتقرير اللجنة، التي تستعين بوقائع الحرب أيضاً، هي أنه "لا يوجد لدى إسرائيل رد أمني على تهديد إطلاق صواريخ (كالتي يتم إطلاقها من قطاع غزة) من الضفة الغربية في اتجاه التجمعات السكانية في إسرائيل".

وانطلقت اللجنة في بحثها من فرضية أنه في حال تنفيذ انسحاب أحادي الجانب، فإن حركة "حماس" ستسيطر في الضفة، ولذلك فإن الحل هو "بقاء الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية".

كما أكدت نتيجة أخرى في التقرير، الذي يمتد على مئات الصفحات، أنه بعد تنفيذ انسحاب أحادي الجانب من أجزاء في الضفة، فإن إسرائيل لن تحصل على "اعتراف دولي بانتهاء الاحتلال الإسرائيلي للضفة".

في موازاة تبخّر أجندة الحكومة السياسية، لكن على النقيض منه، لا يمكن التغاضي عن مفاعيل الدور الخارجي، وبخاصة في ضوء بث إسرائيل إشارات جديدة تعرب عن مخاوفها من تجديد "المبادرة السعودية" وتدويلها عبر التصويت عليها في مجلس الأمن، حسبما ألمحت صحيفة معاريف في الفاتح من أيلول الجاري، علماً أنه من السابق لأوانه التكهّن بمدى قدرة هذا الدور على التأثير في مجريات المستقبل ما بعد الحرب، وارتباطاً بملفات دولية وإقليمية أخرى تقع حالياً في مرمى التحريك (الملف النووي الإيراني، مثلاً).

ويضاف إلى ما سلف ذكره توكيد الصحيفة نفسها أنه تمّ التوصل في وزارة الخارجية الإسرائيلية أخيراً إلى نتيجة مفادها أن "المسار الفلسطيني وصل إلى طريق مسدود مميت". وقد جرى التعبير عن هذا الموقف خلال مداولات عديدة في الوزارة، فضلاً عن أن كبار الموظفين يتمسكون به. فعملية التجميع لفظت أنفاسها الأخيرة، والنزعة الأحادية الجانب حيال الفلسطينيين ماتت، ولا شريك في الطرف الثاني لأية مفاوضات، وليس هناك ضوء في آخر النفق، "باستثناء الأنفاق التي يواصل عبرها الفلسطينيون تهريب كميات هائلة من السلاح والمتفجرات"، على حدّ قولها.

لقد ترتبت على الحرب تطورات سياسية عدة، بعضها ما زال في طور التبلور.

ولعل أبرز تطوّر سياسي، وثقافي- اجتماعي ناجز أفرزته هذه الحرب، هو ذلك الحاصل على مستوى ما يسمى بـ"معسكر السلام" الإسرائيلي. ولذا، فقد آثرت أن أتوسع فيه بقدر مناسب من التفصيل.

في هذا الإطار، رأى الوزير والنائب السابق يوسي سريد، وهو زعيم حزب "ميرتس" سابقاً وأحد أقطاب "اليسار الصهيوني"، أن "اليسار الإسرائيلي" هو أحد أبرز المدفونين في "القبر الجماعي" الذي حفرته هذه الحرب لمجموعة من ساسة إسرائيل وعسكرها وإعلامييها. ذلك أن هذا اليسار لم يفعل ما كان يتعيّن عليه أن يفعله (وهو معارضة الحرب، بصريح العبارة)، وبقي يمارس "الرقص على حبلين"، بين المعارضة وبين التأييد للحرب بمسوّغ أنها "عادلة" و"مبرّرة". وكان يتوجب على هذا اليسار أن يفهم باكراً- في قراءة سريد- أن انضمامه إلى الإجماع حتى لو كان متحفظاً وعابساً من شأنه فقط أن يؤجّج مسيرة أولمرت وبيرتس ودان حالوتس نحو عمق لبنان. وتساءل: إذا لم ينهض هذا اليسار في وقت الامتحان، فمتى كان في نيته أن ينهض على قدميه؟ مع يسار كهذا لا نحتاج إلى وسط ولا إلى يمين (صحيفة هآرتس، ١٥ آب ٢٠٠٦).

أما الباحث عكيفا إلدار، فقد أكد أن الحرب على لبنان دقّت المسمار الأكبر في نعش معسكر السلام الإسرائيلي. وأضاف أن استطلاعات الرأي، وكذا تصريحات أشخاص يساريين بارزين، مثل الكاتب المسرحي يهوشواع سوبول، تدل على أن "هجوم الصواريخ على شمال البلاد، الذي ترافق مع قصف سلاح الجو في بيروت وجنوب لبنان، أفلح في تقويض إيمان الجمهور الإسرائيلي بوجود شريك عربي للسلام. يكفي سماع كلمات الندم الصادرة عن اليساري سوبول وقراءة مقال يوسي بيلين في معاريف، الذي اقترح فيه مهاجمة سوريا، أو قراءة صرخات الحرب في ملحق هآرتس الصادرة عن مؤسسات منظمة "أربع أمهات" لكي نفهم ذلك" (مجلة آفاق جديدة الإلكترونية، عدد ٢٢، آب ٢٠٠٦).

ويعتقد إلدار أن الحديث لا يدور عن "ردود فعل عاطفية عابرة، تعدّ نتيجة مطلوبة ومفهومة لمشاعر الغضب والإحباط والخوف"، وإنما يدور عن "مرحلة إضافية في سيرورة عميقة ومتصلة من فقدان البوصلة واللهاث وراء حلول انعزالية وأحادية الجانب، نهايتها الطريق المسدود وتأبيد النزاع".

ويقول إلدار، إن السهولة التي هضم فيها معسكر السلام هذا ذرائع ايهود باراك بشأن إخفاقه في مسار المفاوضات السوري- اللبناني والمسار الفلسطيني، كانت شهادة أخرى على هشاشة هذا المعسكر.

وما يتضح الآن هو أن غالبية الإسرائيليين الذين يتفاخرون بلقب "يسار" هم "حمائم تغرّد داخل السرب" لا "حمائم ذات قيم". وهؤلاء يؤيدون عملية السلام من منطلق اعتبارات براغماتية تحيل فقط على ما يندرج في إطار صالح الشعب اليهودي، والميزان الديمغرافي، وضمان أمن إسرائيل و/أو دفع ازدهارها الاقتصادي. أما الصنف الذي يؤيد السلام بدوافع أخلاقية عالمية، فقد بات صنفاً نادراً- هذا الصنف هو الذي لا يبحث عن ملاذ في حضن الوطنية العمياء والإجماع العابر.

نستشف مما يحكم به إلدار أن مرض هذا اليسار إنما يكمن في إدارة ظهره للقيم العالمية. ومن المعروف أن غالبية القيم الديمقراطية الإسرائيلية تدين بالولاء قبل أي شيء لقبلية المجتمع الإسرائيلي، التي تنهل أساساً من ثقافة التلمود والغيتو اليهودية.

وعن هذا الأمر تحديداً، تقول الناشطة اليسارية د. تسفيا غرينفيلد "لقد نشأ وضع غير صحي وغير سليم يقرر أو يختار الناس بموجبه أن يكونوا يهوداً أو أن يكونوا ليبراليين، بينما هناك إمكانية للربط (الخلّاق) بين الهويات".

من الصعب التحرّر من الانطباع بأن هذا التوجه وما يحيل عليه من انغلاق محكم، والذي استحكم في إسرائيل في السنوات القليلة الماضية، منذ العام ٢٠٠٠ على الأقل، قد اكتسب مناطق جديدة نتيجة الحرب. فضلاً عن أن شخصنة السياسة، حسبما يسلك أولمرت إلى الآن، في تصعيد جديد لهذه الممارسة الفاسقة، قد تفضي إلى إصابة ثقافة السلطة الإسرائيلية بـ"المزيد من العاهات المستديمة"، وفق تحذير البروفيسور زئيف شطرنهل، الأستاذ في الجامعة العبرية.

وقد علمتنا تجارب الماضي أنه كلما اشتدت أزمات السياسة الداخلية، ازداد الساسة مغالاة في تطرّف السياسة الخارجية، عملاً بمقولة هنري كيسنجر بأن هناك دائماً "سياسة داخلية فقط"، أمّا ما عدا ذلك فهو، على الرغم من أهميته، مجرّد ... تفاصيل. وينطبق هذا على إسرائيل التي تختنق حالياً بأزمات داخلية لا تعدّ الحرب مصدرها الوحيد، وإن زادتها تفاقماً على تفاقم.

أفكار على هامش تفاعلات الحرب الإسرائيلية على لبنان

"حرب مختلفة" يعجز الوضع الداخلي الفلسطيني عن إدراك استحقاقاتها!

• بقلم: هاني حبيب

أطلقوا عليها الحرب السادسة، تلك التي شنتها إسرائيل، مؤخراً، على لبنان، لكنها بنظر البعض مختلفة تماماً عن الحروب العربية الإسرائيلية السابقة منذ العام ١٩٤٨ كافة.

هي مختلفة كونها لم تنته بعد، فصدور قرار مجلس الأمن ١٧٠١ لا يعني أن المجتمع الدولي قد وضع حداً لها، إذ أن القرارات الصادرة عن مجلس الأمن حول الصراع العربي ؟ الإسرائيلي لم تؤدِّ سوى إلى توليد ظروف ملائمة لحروب جديدة؛ حرب مختلفة تماماً تلك التي شهدناها ليس لكونها جرت من الناحية الواقعية بين دولة إسرائيل وتنظيم حزب الله، أي ليس بين دولتين فحسب، بل لكونها تعكس التشابكات المعقدة بين أطراف عديدة على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، وكونها ذات تأثير واضح ليس على المنطقة العربية فحسب، بل أيضاً على منظومة العلاقات الدولية، وليس لأن فكرة "الشرق الأوسط الجديد" قد تعززت إثر هذه الحرب فحسب، ولكن لأن هذه الفكرة أخذت تتبلور من الناحية العملية على الأرض، ليس بالضرورة وفقاً لأصحاب الفكرة في الإدارة الأميركية، ولكن لأن طبيعة التحالفات والصراعات أخذت منحى جديداً ومؤثراً.

فقد لاحظنا أن هذه الحرب المختلفة عن الحروب السابقة كافة، لم تعكس تأييداً عربياً جامعاً شاملاً كما جرت العادة، للدولة المعتدى عليها، في حالة لبنان، بل انقسمت المجموعة العربية والنظام الرسمي العربي بين فريقين علنيين حول أسباب هذه الحرب؛ البعض أنحى باللائمة على حزب الله علناً (مصر، السعودية، والأردن)، بينما كانت هناك "قوى الممانعة" التي تتزعمها سورية ونظم أخرى فضلت ألا تحمل نفسها مسؤولية اتخاذ موقف حاد بين المجموعتين. ولعل هذه الظاهرة في النظام الرسمي العربي تشهد على استيلاد تحالفات علنية جديدة بين أطراف كل مجموعة، وبين كل مجموعة وأطراف متباينة المصالح في المجموعة الدولية، وبخاصة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

إلا أن أشد التأثيرات لهذه الحرب ستتركز في مجال الصراع الإسرائيلي ؟ الفلسطيني، إذ أن سياسة الانسحابات الإسرائيلية، سواء في لبنان العام ٢٠٠٠، أم إخلاء المستوطنين والمستوطنات من قطاع غزة قبل عام، لم توفر ما تريده إسرائيل من أمن، كما أن الالتفاف على قرارات الشرعية الدولية من خلال استنباط فكرة فك الارتباط وترسيم حدود إسرائيل وفقاً للجدار الحدودي سقط مع نتائج الحرب الإسرائيلية غير الحاسمة، إضافة إلى أن الاستعاضة عن حل الصراع الإسرائيلي مع الفلسطينيين ببحث فكرة "تنشيط الحديث" عن استئناف المفاوضات مع سورية، لا تغني عن إعادة الحياة إلى العملية التفاوضية على المسار الفلسطيني، بما في ذلك فتح قنوات مع حركة "حماس"، التي باتت جزءاً مهماً من النظام السياسي الفلسطيني.

وباعتقادنا، إن عودة بعض الأطراف الفاعلة على المستوى الدولي للبحث عن حل شامل للصراع في المنطقة، وبخاصة من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، مع بداية الحرب الإسرائيلية على لبنان، وتزايد التركيز على أن الحلول الجزئية قد فشلت في تحقيق السلام في المنطقة، وأدت إلى تزايد تفشي الأصولية والإرهاب في هذه البقعة من العالم التي تشكل عقدة المصالح الغربية عموماً، هي إشارة لما يمكن أن يعيد الاهتمام الدولي بجوهر الصراع العربي الإسرائيلي.

يضاف إلى ذلك، أن هذه الحرب المختلفة طالت بتأثيراتها الأمنية المباشرة العمق الإسرائيلي، الأمر الذي يشير إلى أن جدران الفصل والحلول العسكرية لم تعد ملائمة لتحقيق معادلة الأمن الإسرائيلي.

هذه الحرب كانت وبامتياز حرب المقارنات بين الأنظمة وقوى المقاومة، لكنها أيضاً كانت مجالاً للمقارنة بين المقاومة اللبنانية ممثلة بحزب الله، والمقاومة الفلسطينية، وبخاصة القوى الإسلامية، لجهة التنظيم والسلوك والإدارة والفاعلية، ولصالح حزب الله في هذه المجالات كافة، الأمر الذي يفرض بالضرورة على الجانب الفلسطيني الخروج عن عادة مستحكمة، وهي عدم الإقدام على أية عملية تقييم حقيقية للحركة السياسية والعسكرية للأحزاب وقوى المقاومة.

إن تراجع رئيس الحكومة الإسرائيلية أيهود أولمرت عن خطة الارتباط والانسحاب الجزئي من جانب واحد في الضفة، هو أحد المؤشرات المهمة على التداعيات التي أفرزتها نتائج الحرب غير الحاسمة على لبنان، إلا أن هذا التراجع يشير في جانب آخر إلى عدم وجود فاعل لإدارة فلسطينية مؤثرة على مجريات وتفاعلات الخطط الإسرائيلية. وبقول آخر، فإن إسرائيل تضع خططها ثم تتراجع عنها لأسباب مختلفة ليس من بينها وجود دور فلسطيني، ويعود ذلك، برأينا، إلى غياب تام لخطة فلسطينية للتعاطي مع طبيعة الصراع الدائم على المستويات كافة، وبخاصة السياسية منها، أما على مستوى المقاومة، فإن الثغرات المتزايدة والمتعلقة بالفلتان والفوضى والاستعراض وتداخل العمل المقاوم مع الأوضاع العائلية والفصائلية والمناطقية تفرض، بعد تجربة حزب الله خصوصاً، إخضاعها لعملية تقييم وتقويم كنا -وما زلنا- نعتقد أنها كانت مطلوبة دائماً، وغائبة دوماً.

وما تشهده الساحة الداخلية هذه الأيام من حراك يسعى لإثارة ضرورة تشكيل حكومة وحدة وطنية، وموقف حركة "حماس" من هذا الحراك من الناحية العملية، إنما يشير إلى أن استيعاب درس حزب الله في لبنان ما زال متعذراً. ويعود ذلك باعتقادنا، إلى أن حركة "حماس" التي نجحت بالفوز بالأغلبية في المجلس التشريعي وتشكيلها للحكومة الفلسطينية، لا تزال تخضع حتى الآن لتداعيات مفاجأة هذا الفوز الذي على ما يبدو كان أكبر من أن تستوعبه، ما يجعلها أكثر تمسكاً بمعطيات هذه المفاجأة من دون إدراك لاستحقاقاتها الداخلية والخارجية، وبخاصة أن المعارضة التي تقودها حركة "فتح" لم تنضج بعد، إن لم نقل أنها عاجزة وغير مؤهلة للعب هذا الدور، بالضبط كما كان الأمر عليه عندما كانت في سدة السلطة وفشلت في إدارتها.

الحرب الإسرائيلية على لبنان كانت، كما أشرنا، مختلفة عن الحروب الإسرائيلية العربية كافة، ولعل أهم مظاهرها يتجلى في عجز الوضع الفلسطيني القائم الآن عن إدراك تأثيراتها واستيعابها، وحتى الآن لا يبدو أنها ستترك آثارها على الوضع الداخلي الفلسطيني على الرغم من أهمية ذلك.

الإعلام الإسرائيلي والحرب:

بين حق المواطن في الأمن وحقه في المعرفة

• بقلم: سلمان ناطور

القول إن الإعلام الإسرائيلي مجند لخدمة المؤسستين العسكرية والسياسية في إسرائيل، ليس فيه أي جديد ولا تجديد، ففي كل الحروب وكل المواجهات العسكرية والسياسية ضد العرب كان هذا الإعلام يتجنّد طواعية أو بأوامر لخدمة الجهاز العسكري أولاً، والسياسي ثانياً. وليس الهدف من هذا المقال التأكيد على هذا الأمر ومحاولة إثباته بالبراهين، لإبراز حالة سياسية تدين ما يسمى الديمقراطية الإسرائيلية، بل للكشف عن تجاوزات مهنية ارتكبها الصحافيون أنفسهم، وقد يكون من بينهم من سيثور على هذه الخطايا عندما تهدأ رياح الحرب ويستيقظون من حالة الاستنفار القومي التي زجوا بها وزجوا متلقيهم للتغطية على فضائح المؤسستين العسكرية والسياسية، علماً أن التعميم لا يصيب الهدف؛ لأن الإعلام الإسرائيلي متعدد ومتنوع، فمنه الرسمي وشبه الرسمي، ومنه التجاري الذي يبحث عن الربح، وكذلك بين الصحافيين العديد من أصحاب المواقف الصهيونية واليمينية، ولكن بينهم أيضاً صحافيين تقدميين وأصحاب ضمائر يتحلون بشجاعة فائقة، فبين الصحافي العنصري أوري دان وبين الصحافي التقدمي جدعون ليفي هوة عميقة كأن الاثنين قادمان من عالمين متناقضين.

سنركز الحديث على قنوات التلفزيون، وهي القناة الأولى (شبه الرسمية) والقناتان الثانية والعاشرة التجاريتان، طبعاً القناة العربية الفضائية لا حاجة لذكرها هنا لأنها دعائية من بيانات "الدفاع المدني" وحتى برامجها الترفيهية.

في هذه الحرب، خلافاً لما سبقها، قامت القنوات الثلاث في الأيام الأولى للحرب بنقل استوديوهاتها إلى ساحة المعركة عندما بدأ يظهر أن المسألة طويلة وقد تستغرق أسابيع، كما صرح قائد المنطقة الشمالية الجنرال آدم؛ صارت تبث كل نشراتها وبرامجها السياسية وحتى الترفيهية من حيفا وكريات شمونا، وكلها في الهواء الطلق، لتكون مع القوات المقاتلة في الطرف الإسرائيلي، ولم تكتفِ بأن عينت مراسلين موزعين على الجبهات، وهذا هو واجب الصحافة، بل إن عملية التحرير وتقديم نشرات الأخبار تحولت إلى هناك.

الإعلام الذي يطمح لأن يكون موضوعياً ويخدم حق المتلقي في المعرفة وليس بغسل الدماغ، (هكذا يتباهى الإسرائيليون بإعلامهم) هذا الإعلام يجب أن يضع حدوداً فاصلة بينه وبين ما يجري على الأرض، الإعلام يعكس ما يجري على الأرض من دون أن يكون جزءاً منه، كذلك معظم وسائل الإعلام عنونت هذه الحرب بكليشيه خاص بها، وكانت كل الكليشيهات تعبر عن موقف منحاز وليست محايدة، فمن يكتب ويراسل ويحرر تحت عنوان غير محايد سيرى نفسه كصحافي فقط تحت هذا العنوان، ما يعني أن الصحافي يفقد حريته في القول لأنه لا يستطيع أن يخرج عن العنوان. وقد لاحظنا بعد أيام من وقف الحرب، وبعد أن أنزلت هذه الكليشيهات، أن بعض الصحافيين الإسرائيليين الذين أحرجهم الشعار أخذوا يعودون إلى الرشد، مثل المراسل العسكري للقناة العاشرة ألون بن دافيد، أما كليشيهات بعض وسائل الإعلام، فكانت: "إسرائيل تقاتل" (قناة ٢)، "حرب في الشمال" (قناة ١)، "قتال في الشمال" (قناة ١٠)، وكان شعار جريدة "معاريف" اليمينية: "إسرائيل قوية".

المسألة الخطيرة التي ظهرت إعلامياً في هذه الحرب، وهي ليست مسألة مهنية فحسب، بل مهنية أخلاقية مرتبطة بشرف المهنة وعلاقات الزمالة بين الصحافيين، هي سكوت الصحافيين الإسرائيليين على اعتقال زملائهم. ففي الأيام الأولى وعندما بدأ سقوط الصواريخ على حيفا وعكا أوقف للتحقيق وليد العمري وإلياس كرام من الجزيرة، وحققت الشرطة مع كل منهما لساعات عدة، والواضح أن هدف الاعتقال هو الترهيب والتهديد. لم نسمع أي استنكار أو تحفظ من الصحافيين الإسرائيليين، أو أي نقابة صحافيين إسرائيلية، واكتفت بعض وسائل الإعلام بنقل الخبر بحيادية تامة في أحسن الأحوال، وفي هذا السياق أبلى الصحافي العتيق للشؤون العربية أيهود يعاري في اليوم الأول لقصف مدينة حيفا وإصابة محطة القطار، أبلى بلاء مستهجناً حين قال إنه يستهجن أن مراسلاً لتلفزيون إيراني من أصل فلسطيني يقوم ببث حي ومباشر بنقل مكان سقوط الصواريخ، وهذا ينقل إلى حزب الله والبقية واضحة ... ما يعني توجيه اتهام مباشر إلى هذا الصحافي الفلسطيني بأنه "يعمل لصالح العدو"، وقد صدر في اليوم نفسه قرار الناطق بلسان الجيش بمنع الصحافيين من تصوير مكان وقوع الصاروخ وذكر تفاصيله، وهو أمر بحد ذاته يستدعي وقفة خاصة.

لقد قبل الصحافيون الإسرائيليون هذا الأمر الذي صدر عن الناطقة بلسان الجيش ميري ريغيف، مع أن الرقيب العسكري يملك مقصات طويلة وقوية، ولكن لم يستأنف أحد على هذا القرار القابل للاستئناف، وهو يمس بمبدأ حق الجمهور بالمعرفة، ولكي تمنح السلطات العسكرية صلاحية تحديد حرية الصحافة والعمل بموجب أوامر عسكرية، فيجب على الحكومة أن تعلن حالة طوارئ أو حالة حرب (هي أيضاً حالة طوارئ)، ولم تعلن حكومة إسرائيل حالة الحرب ولا الطوارئ، فلماذا قبلت الأوساط الصحافية الإسرائيلية هذه الأوامر من دون أي اعتراض؟ الرقيب العسكري سيما فاكنين غيل صرحت أن هذا تم بموافقة وسائل الإعلام "لقد شددنا على التعليمات بموافقة وسائل الإعلام ووفقاً للظروف" (هآرتس ٢٠ تموز ٢٠٠٦)، وقد لاحظنا أنها عطلت عمل الصحافيين وحدت من حركتهم وجعلتهم أحياناً يبدون "مهرجين" أو "محللين عسكريين"، وكان منهم من صار يوجه النصائح للجيش كيف يتصرف لتحقيق الهدف، وقد برز بينهم المراسل روني دانييل من القناة الثانية. لقد نشأ هذا الوضع العبثي لأن مهمة المراسلين أفرغت بهذا القرار، ولم يبقَ لديهم ما يقولونه لمشاهديهم سوى ارتجال الكلام الفارغ.

منذ الأيام الأولى لاندلاع الحرب، قطعت القنوات الثلاث برامجها العادية وكرست معظم الوقت لمتابعة الحرب وتقديم البرامج الإخبارية، طبعاً في هذه الظروف كان قرار هيئات هذه التلفزيونات صحيحاً من ناحية مهنية، فمعظم مشاهدي هذه القنوات، إن لم يكن جميعهم، يريدون معرفة ما يحدث قلقاً على أنفسهم وعلى أقاربهم المجندين وعلى المنطقة بأسرها، لكن ما حدث مع فرض رقابة على المعلومات الواردة من المواقع العسكرية وأماكن سقوط الصواريخ، أن من احتل هذه الساعات هم الجنرالات المتقاعدون الذين تحولوا إلى محللين عسكريين، منهم من كان معروفاً، ومنهم من ظهر للمرة الأولى على شاشة التلفزيون، ولم يكن بينهم تناقض في المواقف، فكلهم من خريجي المؤسسة العسكرية ذاتها، وبدلاً من أن تقدم وسائل الإعلام هذه خطاباً نقدياً (يمكن أن يكون النقد ايجابياً وبناء) يطرح وجهات نظر مغايرة لتعميق الوعي، فقد عممت خطاباً إجماعياً لا يؤدي إلا إلى تعزيز عقلية القطيع، وهذا يتناقض ودور الصحافة الحرة.

أضف إلى ذلك، أنه في المرات القليلة التي قدمت فيها وجهات نظر تتناقض والإجماع القومجي الإسرائيلي، قام الصحافيون أنفسهم بمهاجمة هؤلاء، كما حدث مع الدكتور إيلان بابيه الذي تعرض إلى هجوم كلامي شخصي عنيف من ثلاثة صحافيين يعتبرون من الكبار، هم: دان مرغليت، وتومي البيد، وأمنون دانكنر محرر "معاريف"، على القناة العاشرة مساء السبت ٢٢ تموز، وكذلك النائب محمد بركة الذي تعرض إلى هجوم منفلت وهمجي من موطي كيرشنباوم في برنامجه على القناة العاشرة، ولم يفسح للنائب بركة المجال للرد على هذا الهجوم الأرعن.

هناك الكثير مما يجب أن يقال عن دور وسائل الإعلام الإسرائيلية في هذه الحرب، واكتفيت هنا بعدد من الأمور الجوهرية المهنية التي قد تسأل في الحديث عن دور أية وسيلة إعلام في حالة الحرب، والتي ترد في الصراع القائم بين مبدأين أساسيين هما سلامة المواطن أو أمنه في حالة الحرب وحقه في المعرفة، ومن يتابع الإعلام الإسرائيلي من جهة، والإعلام العربي من جهة أخرى، لا بد أن يتساءل: كيف تطلب هذه "الاستقامة" الصحافية من الإعلام الإسرائيلي بينما الإعلام العربي كله مجند ومن لا يكون مجنداً يتهم بالخيانة أو العمالة؟

هذا السؤال مشروع جداً في البحث المقارن حول الإعلام ودوره في حالة الحرب، والجواب عليه لا بد أن يستند إلى تعريف كل إعلام لنفسه، والفارق بين الإعلام العربي والإعلام الإسرائيلي هو أن الإعلام العربي، في كل العالم العربي، يعتبر نفسه "ملتزماً بالقضايا الوطنية والقومية العربية"، ويتحرك في إطار هذا الالتزام، أي أن استقامة هذا الإعلام هي بإشهار "عدم استقامته"، وأنت كمتلقٍ تدرك مسبقاً أنك أمام إعلام ملتزم بخطاب غير حيادي، ولكن الإعلام الإسرائيلي يتباهى أمام العالم بأنه إعلام موضوعي ومستقيم ومحايد، لكنه في نهاية الأمر منحاز ومجنّد، أي أن "استقامته" غير مستقيمة، وهذا أخطر ما يمكن أن يكون في الصحافة والإعلام. إنه إعلام ذكي جداً ومرن ومتطور لكي يسوّق نفسه أمام العالم وشعبه على أنه إعلام مستقيم وموضوعي، وما يصدر عنه هو عين الحقيقة.

كيف يمكن مواجهة هذا الإعلام؟

لنطرح هذا السؤال علينا للتفكير والبحث عن إجابات شافية ما دامت هذه الحرب أثبتت أن مسلمات إسرائيلية قابلة للانهيار والزعزعة بعد أن يكشف زيفها.

إستراتيجية المقاومة

• بقلم: مهند عبد الحميد

بعد إخفاق حكومة العدوان الإسرائيلي بتحقيق أهدافها في لبنان، تتعرض الإستراتيجيات للاختبار، فلأول مرة أعلن عمرو موسى، أمين عام الجامعة العربية، أن "عملية السلام ماتت"، في إشارة لفشل الحل السياسي للصراع العربي الإسرائيلي. إستراتيجية "السلام" العربية التي أطلق عليها إستراتيجية "التوسل" اعتمدت السلام خياراً إستراتيجياً، ورأت في التفاوض أسلوباً وحيداً لتحقيق السلام، وعولت على وساطة الولايات المتحدة التي تملك ٩٩٪ من مفاتيح الحل السياسي من وجهة نظرها. لم تحقق هذه الإستراتيجية شيئاً، لأن الحكومات الإسرائيلية أدارت ظهرها للتفاوض وللشرعية الدولية، وواصلت احتلال الأرض وتعزيز تفوقها العسكري الساحق. وعلى الرغم من ذلك، لم يعدل النظام العربي إستراتيجيته، وكانت النتيجة تثبيت الاحتلال الإسرائيلي للأرض العربية، ودخول الشعوب العربية في حالة من الإحباط العميق وانفضاضها عن تلك الإستراتيجية، وفتح المجال أمام الحلول الفردية في إطار تكريس الهيمنة الإسرائيلية.

العجز الرسمي الكامل وتبعية النظام العربي للسياسة الأميركية، وازدواجية المعايير التي تتبعها الإدارة الأميركية والنظام الدولي العتيد في كل ما يتعلق بالصراع العربي– الإسرائيلي، وانسداد أفق التغيير والإصلاح والتنمية في غياب الديمقراطية؛ كل هذا قاد إلى خروج إستراتيجية الإرهاب التي يتزعمها ابن لادن. أصبح العالم أمام أبشع أشكال الحرب "حرب الإرهاب" و"الحرب على الإرهاب"، حرب "الفسطاطين" التي يشنها بلا رحمة بوش وابن لادن اللذان يغذيان بعضهما البعض، ويقودان إلى الدمار والموت والرعب، مع أن المنتج الأساسي للأزمة هو سياسة إدارة بوش والمحافظون الجدد.

أصبح العالم تحت رحمة قطب دولي أميركي إمبراطوري، عصف بمنظومة القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، ويحاول إعادة رسم خريطة العالم بمقاس مصالحه. ومنح لنفسه امتياز إعلان الحرب خارج نطاق الأمم المتحدة، والسيطرة على مواقع القرار في البنك الدولي، وإعادة بناء الاقتصاد العالمي على قاعدة هيمنته، وإدارة الظهر لحقوق الإنسان والمحكمة الجنائية الدولية، وقوانين حقوق البيئة وأنظمتها، وإغلاق الطريق على إرادة الشعوب الحرة في بناء ديمقراطيات مدنية فاعلة.

إزاء ذلك، أصبح من مصلحة العالم معارضة الهيمنة وعدم التسليم بالبناء الإمبراطوري الوحشي الجديد، والتمرد، وحل التناقض بين الشرعية الدولية والعدالة. دول عديدة في أميركا اللاتينية كانت قد تمردت على السياسة الأميركية، ونجحت في فرض هوامش استقلالية مهمة، الصين، وروسيا، وفرنسا وإيطاليا تحاول بشكل أو بآخر الاعتراض، كوريا الشمالية وإيران تتمردان بأسلوب صريح وما زالتا صامدتين وغير آبهتين بالاستفزاز الأميركي.

وإذا كانت للشعوب العربية مصلحة في بروز أقطاب دولية عديدة في إطار النظام العالمي الجديد، فإن المصلحة الأهم تتبدى في معارضة وجود نظام إقليمي واحد ومهيمن كالنظام الكولونيالي الإسرائيلي. وهذا يعني أن دخول سوريا وإيران وأية دولة مناهضة للهيمنة الأميركية والإسرائيلية مجال المنافسة يعد أمراً إيجابياً، ويسهم في دعم مصالح شعوب المنطقة في التحرر والديمقراطية.

مقابل ذلك، بدأت ظاهرة المقاومة المسلحة والانتفاضة تنمو ويشتد عودها في العراق ولبنان وفلسطين، وجاء نموذج المقاومة الظافرة لحزب الله في لبنان ليطرح بقوة إمكانية بناء إستراتيجية مقاومة لشعوب المنطقة كبديل جدي لإستراتيجيتي "الإرهاب" "والتوسل" البائستين والفاشلتين، وفي مواجهة إستراتيجية الهيمنة الإمبراطورية المذلة. إستراتيجية المقاومة أهدافها قطع الطريق على الهيمنة والتبعية والاحتلال العسكري الكولونيالي، وفتح الطريق أمام تشكل نظم ديمقراطية ومجتمعات مدنية فاعلة، ومن أجل تنمية اقتصادية وإنسانية حقيقية.

تستند إستراتيجية المقاومة لعناصر قوة عديدة، أهمها:

الحرب الخاطفة والتدمير الجوي والحل العسكري، بما في ذلك الاحتلال العسكري، في ظل وجود مقاومة شعبية ومسلحة، لا يحسم الصراع، بل إن دور المقاومة سيبدأ من حيث انتهت العمليات العسكرية باستنزاف الاحتلال، ولن تكون الخسائر من طرف واحد، ولن يفرض الحل السياسي من طرف واحد أيضاً. المقاومة جزء من نضال التجمعات المدنية العالمية والحقوقية والإرادات الشعبية الحرة المناهضة للحرب وجرائمها والاحتلال والهيمنة والبناء الإمبراطوري، وهي جزء من كل تمرد أو اعتراض عالمي على الحرب والهيمنة.

البعد الشعبي الجماهيري، المحلي والإقليمي والعالمي، للمقاومة هو المجال الحيوي الضروري الذي يجعلها قادرة على التأثير والفعل، ويجعلها قادرة على إفشال محاولات دمج مقاومة الشعوب المشروعة ضد الاحتلال بالحرب ضد الإرهاب، وهذا يستدعي وجود جبهة وطنية متحدة على صعيد وطني، وجبهة مساندة ودعم في المحيط الإقليمي والدولي.

المقاومة لا تعني العسكرة، فإلى جانب المقاومة العسكرية هناك أشكال أخرى لا تقل أهمية، كالانتفاضات الجماهيرية، وتحرك الرأي العام "من العيار الثقيل" ضد المعتدين ومصالحهم. والمقاطعة الاقتصادية والأكاديمية والثقافية والدبلوماسية للمعتدين والمساندين لهم. والنضال الحقوقي ضد مجرمي الحرب. لقد برزت نماذج مهمة من المقاومة المدنية العربية المؤازرة للمقاومة اللبنانية أثناء الحرب، بعضها كان رمزياً من نوع استقالة سفراء نوايا حسنة من بين الفنانين المترافقة مع نقد الدور السلبي للأمم المتحدة، ومبادرة مجموعة من المحامين المغاربة لرفع دعوى ضد عمير بيرتس، وزير الحرب الإسرائيلي، بتهمة ارتكاب جرائم حرب بحق الشعب اللبناني، ومقاطعة سلع إسرائيلية وأميركية في مصر والأردن وفلسطين، والتظاهر الشعبي اليومي ضد الحرب. الجبهة الاقتصادية قابلة لتطوير تأثير نوعي في حال ارتباطها بإستراتيجية المقاومة النابعة من حاجة استخدام هذا السلاح الحيوي والمؤثر. كذلك، تستطيع الجبهة الثقافية الإعلامية صياغة وجدان الشعوب العربية بفعل إيجابي مشارك في المقاومة ضمن مهمات محددة، بعيداً عن المزاج السلبي في جبهة المتفرجين الغاضبين. لقد ثبت أنه من دون الضغط على المصالح الإسرائيلية والأميركية فلن تتراجعا عن العدوان والاحتلال والهيمنة، ولما كان النظام العربي قد وضع سلاح الضغط جانباً، فإن استخدام هذا السلاح بات منوطاً بالقوى الشعبية المنتمية والمؤيدة لإستراتيجية المقاومة، التي أصبحت مهمتها مزدوجة، وهي الضغط على النظام العربي في سياق الضغط على مصالح المعتدين.

ما زالت المقاومة بلا إستراتيجية واضحة، ولهذا السبب فإن هويتها ملتبسة، فهل تقتصر على حزب الله أو على طائفة في لبنان؟ هل المقاومة جزء من إستراتيجية الضغط التكتيكي المتبعة لدى النظام الإقليمي؟ وما هي علاقة فصائل المقاومة بعضها ببعض في كل المواقع؟ ولماذا الفصل بين مساراتها طالما قضاياها وأهدافها مترابطة. ما هو مؤكد أن الطريق إلى الحرية والديمقراطية والعدالة والتنمية يمر عبر إستراتيجية المقاومة، ويبتعد كل البعد عن إستراتيجية التوسل والإرهاب. وهذا يتطلب شرح معالم تلك الإستراتيجية وتوضيحها، وتحديد الأدوار، وإعادة بناء الاستقطاب على أساسها، فالمعركة لم تنتهِ، ودروس الحرب بدأت تتفاعل داخل المجتمعات العربية، وفي العالم.

بعضها تحول إلى "مشاريع شخصية أو عائلية"

مؤسسات ومراكز ثقافية في دائرة الاتهام: "حكام تاريخيون" برسم تطبيق القانون!

• كتب يوسف الشايب

في جولة سريعة بين المؤسسات الثقافية العاملة في الأراضي الفلسطينية، وهي مؤسسات غير حكومية بطبيعة الحال، يمكن ملاحظة أن عدداً من هذه المؤسسات تحول إلى "دكاكين" لعائلات أو أشخاص بعينهم، وهذا ينطبق أيضاً، على أشهر المراكز الثقافية والمسارح والمؤسسات الفنية العاملة في رام الله والقدس وغيرهما من مدن الضفة والقطاع. فهذه المؤسسات، كغيرها من المؤسسات غير الحكومية العاملة في الأراضي الفلسطينية، هي في الغالب "لم تُجرِ انتخابات للمجالس الإدارية منذ تأسيسها، وبعضها لم يضع قائمة بهيئة إداريـة أو ما يعرف باسم (بورد) إلا حديثاً"، في حين تبقى الهيئة العامة، وحتى الإدارية، بما فيها المنتخبة على قلتها، مجرد "ديكور لا علاقة لها بإدارة المؤسسة الثقافية، ولا تعرف أية تفصيلات مالية أو إدارية عنها".

والملفت أن فتح هذا الملف، كما يصفه بعض "المثقفين"، كالدخول في حقل من الألـغام، فلرئيس هذه المؤسسة أو تلك، نفوذ كبير، و"من الأفضل عدم الحديث في الأسماء، وإن كنت تملك الوثائق والأدلة، على ما تقول"، فالسلطة الوطنية الفلسطينية، والحكومات الفلسطينية منذ تأسيس السلطة، وربما حتى أعوام لاحقة، لا تخرج عن إطار "الدكنة".

قررت الأخذ بالنصيحة، فلست صاحب نفوذ، وليس "لديّ ظهر يسندني"، لذا لن أتحدث عن أسماء بعينها، أو مؤسسات بحد ذاتها، وسأكتفي ببعض المعلومات من ذوي العلاقة والاختصاص، لإدراكي أن المعنيين بقراءة التقرير يعرفون جيداً "شيوخ المؤسسات الثقافية"، و"حكامها التاريخيين".

وزارات الاختصاص

وفي تعليقها على وصف "دكاكين" لبعض المؤسسات والمراكز الثقافية الفلسطينية، وغيرها من بعض المؤسسات غير الحكومية، تقول فدوى الشاعر، مدير دائرة المنظمات غير الحكومية في وزارة الداخلية: هناك بعض المؤسسات ينطبق عليه مثل هذه الأوصاف، إلا أن البعض الآخر يتجه نحو تصويب أوضاعه القانونية، ونلمس تطوراً في هذا الاتجاه، في حين لا يزال عدد من المؤسسات يعمل كما اعتاد في السنوات السابقة.

وكشفت الشاعر، التي شغلت منصبها قبل قرابة العام، عن "غياب واضح لدور وزارات الاختصاص في المتابعة"، وعن "ثغرات في قانون الجمعيات والمؤسسات غير الحكومية"، تتيح المجال ليس لتفرد البعض بهذه المؤسسات فحسب، بل لانتشار الفساد المالي والإداري في بعضها، مشيرة إلى ضرورة "التعامل بإيجابية مع هذه المؤسسات والمراكز، بمنحها فرصة، وعدم فرض رقابة من الجهات الحكومية، بما فيها وزارة الداخلية"، لتعود وتؤكد: إلا أن هذا لا يلغي دور الـوزارة على الإطلاق، لكن لا بد من تشجيع المؤسسات غير الحكومية نفسها على تشكيل جسم للرقابة، وبخاصة أن ثمة مشاريع "مشبوهة" لبعض المؤسسات غير الحكومية بالشراكة مع مؤسسات إسرائيلية تسيء لنا كفلسطينيين، حتى أن بعض هذه المشاريع يسيء لشهدائنا وجرحانا.

وتواصل الشاعر: اكتشفنا أن بعض ملفات هذه المؤسسات في الوزارة فارغة، ولا نظام داخلياً لها، ما يتيح للمؤسسة التلاعب في هذا النظام والتغيير فيه كيفما شاءت ... بعض هذه المؤسسات لا يتبع القانون، وبخاصة في الشؤون المالية، فترى أن الجهة المخولة بالتوقيع على "الشيكات"، وهي مجالس الإدارة، مغيبة تماماً، ويتولى المهمة المدير التنفيذي أو أحد الموظفين، وهذه مخالفة قانونية خطيرة للغاية، كما أن العديد من التقارير الإداريـة لهذه المراكز والمؤسسات لا تمت بأية صلة للأنظمة الداخلية لها، وهناك اختلاف واضح في التقارير المقدمة للوزارة بين نسختها العربية وترجمتها الإنكليزية، كما أن العديد من التقارير المالية والإداريـة عشوائية، ولا تستند إلى مدققي حسابات قانونيين ومعتمدين لدى دوائر السلطة الوطنية الفلسطينية، وبعض هذه التقارير يتحدث عن ملايين الدولارات!

وتضيف: كان هناك خلل واضح في تسجيل هذه المؤسسات .. أنا لست مع تعقيد التسجيل لدى الداخلية، لكن لا بد من التركيز في اعتماد الخطوات القانونية.

وتلفت الشاعر إلى أن الهيئات الإداريـة لبعض المؤسسات الثقافية المتخصصة ومراكز الأبحاث، تضم في عضويتها "أشخاصاً غير مؤهلين، كأن لا يتجاوز تحصيلهم الأكاديمي الشهادة الإعدادية على سبيل المثال" ... وتقول: للأسف، القانون يهمل هذه النقطة.

إجراءات ممكنة

من جانبها، عبرت مريم أبو حلاوة، مدير دائرة المراكز الثقافية في وزارة الثقافة، عن إمكانية اتخاذ إجراءات عقابية وفق القانون بحق من وصفتهم بـ"الحيتان"، منوهة إلى أن المجال واسع على أرض الواقع لتدخل بعض الشخصيات المتنفذة، بخصوص "فرملة أو عرقلة أو حتى إلغاء مثل هذه الإجراءات".

وذكرت أن العديد من المراكز والمؤسسات الثقافية والفنية الفلسطينية لا يلتزم بالقانون بخصوص تقديم "تقارير مالية وإدارية، أو دورية الانتخابات"، مشددة على أن القانون لم يتطرق على الإطلاق لمنصب "المدير العام للمؤسسة"، ما من شأنه "أن يمكن هذا المدير من التمسك بكرسيه حتى وفاته، أو ريثما يشاء مغادرته لسبب أو لآخر". وطالبت بتحديد مدة زمنية كحد أقصى للمدير العام، وهو ما يطالب به العديد من المنظمات الأهلية.

وتؤكد أبو حلاوة أن الوزارة وجهت قبل أشهر رسائل إلى جميع المراكز والمؤسسات الثقافية "المخالفة للقانون بضرورة الإسراع في تصويب أوضاعها القانونية، وتقديم تقاريرها المالية والإداريـة للوزارة، حسب القانون"، وأن الوزارة بصدد سحب الترخيص من "٨٠ مركزاً ثقافياً، من أصل ١٦٠ اعتمدتها الوزارة منذ العام ٢٠٠٠، أي بعد إصدار قانون الجمعيات والمؤسسات غير الحكومية، بانتظار قرار من الوزير بذلك".

وتقول: بصراحة، لم نحاسب أحداً حتى الآن، لكننا نسير في خطة لمحاسبة من يخالف القانون ... قد نكون تأخرنا في ذلك، لكننا كنا نغض الطرف عن البعض، بسبب الظروف الصعبة التي نعيشها، وتعيشها معنا بعض المراكز، منذ العام الذي صدر فيه القانون، وبخاصة أن بعض المراكز في الريف الفلسطيني، لا توجد في موازنتها أية مبالغ تذكر، وبالتالي ليس من المنطق مطالبتها بتقارير مالية".

في "التشريعي" ...

بدوره، أكد فيصل أبو شهلا، رئيس لجنة الرقابة العامة وحقوق الإنسان في المجلس التشريعي، أن مهمة الإشراف على تطبيق القانون، بخصوص دورية الانتخابات، والجمعيات العمومية، ومجالس الإدارة لهذه المؤسسات غير الحكومية، بما فيها المؤسسات الثقافية والفنية، من اختصاص وزارة الداخلية، وديـوان الرقابة الإداريـة والمالية، مؤكداً ضـرورة اضطلاع هذه الجهات بمهامها حال مخالفة أي من المؤسسات، آنفة الذكر، القانون.

وبخصوص دور المجلس التشريعي في الرقابة على هذه المؤسسات، بـورود شـكاوى مـحـددة ضـد مؤسـسـات بـعـيـنـهـا، أو مسـؤولـيـن فـي هـذه المؤسسات، يقول: حينها تقوم لجنة الرقابة العامة وحقوق الإنسان في المجلس التشريعي بمهامها في متابعة هذه الشكاوى مع الجهات المعنية.

حجج واهية

وتشير د. هديل قزاز، الخبيرة في مجال العمل الأهلي الفلسطيني، إلى أن القانون الفلسطيني ينص على أن "الجمعية ملك من أنشأها، أي الهيئة التأسيسية، التي تبدو مغيبة في معظم المؤسسات غير الحكومية، وليس من يديرها، أو يمولها، أو يعمل بها"، وبالتالي فإن ما يجري على الأرض مخالف للقانون، حسب قزاز.

وترفض قـزاز مـا يـقـال حـول أن "بـعـض الجـمـعـيـات أو المؤسـسـات المتخصصة، لا يمكن إدارتها من أي كان، وبالتالي ليس من الصحيح الاتجاه نحو الانتخابات"، مشيرة إلى أن "هذه هي الحجة التي يبرر بها البعض تفردهم بـالإدارة لسنوات"، ومشددة على ضـرورة تفعيل الـدور الرقابي للهيئتين التأسيسية والعامة، ومجلس الإدارة المنتخب، والتي في الغالب تكون عضويتها فخرية، حيث أن عضوية هذه المؤسسات لا تخرج عن كونها منصباً تشريفياً، على عكس ما يجب، وما ينص عليه القانون.

وتضيف قزاز: بسبب غياب هذا الدور الرقابي، بدأ الكثير من المؤسسات غير الحكومية، بما فيها بعض المؤسسات الثقافية، يعمل وفق هدف ربما يكون وحيداً، وهو البحث عن برامج ومشاريع ممولة، وبالتالي بات العاملون في هذه المؤسسات هم من يجيدون الإنكليزية وصياغة المشاريع، وليس بالضرورة أن يملك هؤلاء رؤية ثقافية أو تتناسب مع الحقل الذي تعمل فيه المؤسسة، أو أن تكون جزءاً من هذا المجتمع، وعلى تماس مع مشاكله واحتياجاته، وبالتالي باتت البرامج تبدو بعيدة عن هذه الاحتياجات، منوهة إلى أن ما يحصل في الواقع يعطي فرصة كبيرة لبعض هذه المؤسسات لإنجاز خطوات ربما تكون مشبوهة، أو مرفوضة وطنياً، من دون مراقبة أو محاسبة من أحد.

وتنتقد قزاز ما تصفه بـ"العضوية الأبدية في مجالس الإدارة"، وتقول: في فلسطين، لا تبتعد المؤسسات الثقافية عن ذلك، هناك أناس يعتقدون أنهم ولدوا لعضوية مجلس إدارة مؤسسة ما، فلا دورية للانتخابات، ولا تداول سلمياً للسلطة في هذه المؤسسات ... إدارات معظم هذه المؤسسات دائمة أو شبه دائمة، وحتى لو جرت انتخابات لا يجرؤ أي عضو في الهيئة العامة على ترشيح نفسه مقابل هذا "الحاكم التاريخي" لهذه المؤسسة، وبالتالي لا مجال للتغيير.

وبرأيها، فإنه للخروج من حالة التفرد هذه، لا بد من وضع لوائح تنفيذية لقانون المنظمات الأهلية، تقضي بمنع انتخاب عضو لرئاسة أو عضوية مجلس الإدارة لأكثر من فترتين، ومنع جمع العضوية بين أكثر من مؤسستين، وتطوير شكل قانوني لحل النزاعات بين الهيئات المرجعية لهذه المؤسسات، والتي في مجملها مهمشة، وبين الجهاز التنفيذي لها في حال ورود أية خلافات.

من الجدير بالذكر، أن العديد من المؤسسات الثقافية، التي يقف على رأسها "حكام تاريخيون" يتعاطون معها كمزرعة خاصة، شرعت مؤخراً في تأسيس مجالس إدارية، وبعد سنوات طوال على تأسيسها، وبعضها أجرى انتخابات، يشكك المطلعون على نزاهتها، ويصفونها بالشكلية.

فيما ينتظر مشروع القانون الخاص به مناقشته في "التشريعي"

الأرشيف الوطني الفلسطيني... حبر على ورق

وثائق منذ ٨٠٠ عام في بعض المحاكم الشرعية.. في مهب الريح!

موظفون يحاولون انقاذ ما تبقى من أرشيف "الداخلية" في نابلس (عدسة: مجدي اشتية)

• كتبت نائلة خليل

مع نهاية هذا العام، يختتم مشروع الأرشيف الوطني الفلسطيني عامه الحادي عشر بالتمام والكمال؛ مشروع مهم وضخم بطموحات وطنية ومقاييس عالمية، لكنه لا يزال حبراً على ورق، في أدراج مجلس الوزراء، وقبله في أدراج الرئاسة.

ومنذ العام ١٩٩٥ ومشروع الأرشيف الوطني يراوح مكانه كخطط مكتوبة على ورق، وطيلة تلك السنوات والموظفون العشرة الذين شكلوا نواة للتحضير لمشروع الأرشيف في الضفة الغربية وقطاع غزة يسمعون المبررات ذاتها: الوضع السياسي لا يسمح بإنجاز الأرشيف الوطني، أو أن السلطة لا تملك دعماً مالياً لإنجاز المشروع!

الأرشيف الوطني، الذي يشكل حافظة تاريخية للوثائق والسجلات الصادرة عن الدوائر الرسمية، غير موجود في الأراضي الفلسطينية، ما يعني أن أي دمار أو تخريب، أو ربما حريق، في وزارة الداخلية، أو المحاكم، أو مؤسسات السلطة الفلسطينية، من شأنه ضياع وثائق مهمة لأكثر من ثلاثة ملايين فلسطيني، مثل ملكية الأراضي وحصر الإرث، وليس انتهاء بوثائق الزواج والطلاق والولادة وغيرها الكثير.

المضحك المبكي أنه منذ بداية الانتفاضة وتصاعد الاعتداءات الإسرائيلية على مؤسسات السلطة، وتدمير مقار الأجهزة الأمنية والوزارات بشكل ممنهج، كما جرى في تموز الفائت في مقر وزارة الداخلية في نابلس، كان الجميع يتحدث عن أهمية الأرشيف الوطني في ظل الدمار الكبير الذي طال الوثائق القانونية والتاريخية القيمة، لكن التطرق لموضوع الأرشيف بدا مثل الحديث عن شبح الكل يتحدث عنه لكن أحداً لم يره.

بداية القصة

يقول محمد البحيص، رئيس الأرشيف الوطني، "منذ أحد عشر عاماً ونحن نطرق مختلف الأبواب الحكومية، ولم نسمع عن أي قرار حكومي، أو نتلقى دعماً مالياً من شأنه أن يحوّل مشروع الأرشيف الوطني إلى حقيقة ... باختصار، لا حياة لمن تنادي".

وتعود قصة الأرشيف الوطني إلى بداية تأسيس السلطة العام ١٩٩٥ عندما كلف الرئيس الراحل ياسر عرفات البحيص بإعداد الخطط والتحضير لإنشاء الأرشيف، وبعد ثلاث سنوات من ذلك التكليف أعدت اللجنة التحضيرية مخططاً تفصيلياً حول ما يتعلق بمبنى الأرشيف الوطني، والمواصفات الهندسية والتجهيزات الفنية والمهنية والبشرية اللازمة، وقدّرت اللجنة كلفة إنجاز مشروع الأرشيف الوطني بأربعة ملايين ونصف المليون دولار.

ومنذ العام ١٩٩٥، كان الأرشيف الفلسطيني تابعاً لمؤسسة الرئاسة، لكن في العام ٢٠٠٤ جرى تحويله ليصبح ضمن صلاحيات مجلس الوزراء.

ويقول البحيص "لا يكفي أن يصدر مجلس الوزراء قراراً بإنشاء الأرشيف الوطني من دون توفير المتطلبات المادية والبشرية والفنية لتحقيق ذلك".

لكن، عندما نسأل البحيص: ما الجدوى من التمسك بمشروع على الورق طيلة أحد عشر عاماً، من دون وجود مبنى أو عنوان حقيقي، على الأقل، خاص بالأرشيف الوطني الفلسطيني؟ يجيب "لدينا أمل بأن يصبح الجهد المبذول خلال السنوات العشر الماضية حقيقة".

ويعترف البحيص أن "هناك نظرة دونية يعوزها الفهم الحقيقي لأهمية وجود أرشيف وطني، لذلك باءت كل المحاولات عبر طرق شتى الأبواب الحكومية بالفشل".

ويبدو التوجه إلى الجهات الداعمة للحصول على الدعم المادي حلاً غير متاح، فحسب القوانين الحكومية يجب أن يتم التوجه للجهات الداعمة من خلال الحكومة، وتحديداً من قبل دائرة المشاريع في مجلس الوزراء، التي جرى التوجه لها بالفعل أكثر من مرة، لكن من دون جدوى!

خلال السنوات الماضية، عمل الكادر المقلص، الذي يتألف من عشرة موظفين في الضفة والقطاع من أصل ١٠٠ موظف حسب الخطة، بجد، حيث جرى تدريب ١٦٠ كادراً أرشيفياً على أصول التوثيق والأرشفة اليدوية والإلكترونية.

ويقول البحيص "تم إنجاز المسوحات الميدانية الخاصة بالممارسة الأرشيفية والخبرات المتراكمة لدى السلطة، ووضعنا الخطط حول علاقة الأرشيف الوطني بمؤسسات السلطة".

وبرأيه، فإن أهم ما أنجز على صعيد الأرشيف هو وضع قانون الأرشيف الوطني، الذي انتهت مراحل إقراره من قبل مجلس الوزراء قبل الانتخابات التشريعية الثانية، ولا يزال ينتظر إقراره بصيغته النهائية من قبل المجلس التشريعي.

ويقول "لا يمكن أن تتواجد منظومة مؤسسات دولة من دون أرشيف وطني يكون بمثابة ذاكرة الدولة ومستودع معلوماتها".

أرشيف المحاكم

بعد زيارة واحدة إلى إحدى المحاكم الشرعية أو الابتدائية والبلديات، والتجول لدقائق في مكاتبها، والتحدث مع بعض العاملين فيها عن كيفية حفظ المعلومات، يخرج الزائر بانطباع واحد: كل ما تحتويه هذه المحاكم من وثائق تاريخية وقانونية مهمة هو في الحقيقة في مهب الريح.

ويكفي حصول اعتداء إسرائيلي، أو في أبسط السيناريوهات وقوع حادث عرضي، مثل تماس كهربائي، أو رمي سيجارة بالخطأ، لحرق ذاكرة المحاكم نهائياً، فلا تزال الأرشفة يدوية، وتحفظ أهم الأوراق والوثائق في ملفات ضخمة أو أكياس "شوالات"، وأجهزة الكومبيوتر تعتبر "اختراعاً جديداً"، إذ يوجد في كل محكمة جهاز واحد فقط، وصل منذ فترة قصيرة جداً، ويستخدم لأغراض الطباعة فقط!

ويقول البحيص "الأرشفة في المحاكم الشرعية والابتدائية تعاني وضعاً مزرياً، وبحاجة إلى دعم في جميع المجالات".

ومنذ عامين، كلف مجلس الوزراء كادر الأرشيف الوطني بزيارة ديوان قاضي القضاة والمحاكم الشرعية، للاطلاع على وضع الأرشفة فيها، فكان مفاد التوصية التي رفعت إلى مجلس الوزراء أن "المحاكم الشرعية هي الأسوأ وضعا من الناحية الأرشيفية".

ويقول قاضي القضاة الشيخ تيسير بيوض التميمي "تحتوي المحاكم الشرعية على تراث الشعب الفلسطيني، فهناك وثائق منذ ٨٠٠ عام لا تزال موجودة في بعض المحاكم الشرعية".

أوراق صفراء ... وكمبيوتر واحد

مستودعات الأرشيف في المحاكم الشرعية عبارة عن غرف مليئة بالغبار والتراب، مع كميات كبيرة من الأوراق الصفراء التي تجمع في ملفات ضخمة أو "شوالات" لحفظها.

وربما تنافس المحكمة الشرعية في البلدة القديمة في الخليل جميع المحاكم الشرعية التسع والثلاثين في الضفة والقطاع من حيث سوء وضعها ومعاناتها اليومية، نظراً لسيطرة عشرات المستوطنين المتطرفين على المكان، لاسيما أنهم امتهنوا تخريب الممتلكات الفلسطينية، ويخشى الموظفون من اعتداء المستوطنين ليلاً على مقر المحكمة، لذلك يقوم موظفو المحكمة بعد انتهاء الدوام بحمل الملفات والإضبارات المهمة وينقلونها إلى محكمة شرعية خارج البلدة القديمة، ثم يعيدونها صبيحة اليوم التالي إلى مكان عملهم في البلدة القديمة.

ويقول التميمي، "المحاكم الشرعية هي أهم المؤسسات الحكومية التي يجب أرشفتها إلكترونياً لما تحتويه من وثائق مهمة تخص الزواج والطلاق والميراث والأيتام، وكل ما يصدر عن المحاكم الشرعية من أحكام وقرارات مهمة".

ويضيف "هناك العديد من مؤسسات السلطة التي تحتوي على فائض في الإمكانيات التقنية من أجهزة كومبيوتر وغيرها، في الوقت الذي يوجد فيه نقص فادح في تلك التقنية في المحاكم الشرعية، فكل محكمة يوجد بها جهاز كومبيوتر واحد فقط، وهذا أمر مخيب للآمال".

وتناط بسلطة قاضي القضاة مسؤولية إدارة صندوق النفقة، وإدارة تنمية دار الأيتام، ودار الإصلاح والإرشاد الأسري، ودائرة البحوث الفقهية والقانونية للدراسات، وجميع هذه الإدارات لم تتم حوسبتها وأرشفتها حتى الآن، على الرغم من الحاجة الملحة لذلك، حسب الشيخ التميمي.

المحاكم النظامية ... وثائق يصعب إيجادها

ولا يقل حال المحاكم النظامية، من حيث الأرشفة، سوءاً عن المحاكم الشرعية، فقبل أن ينتقل مقر محكمة البداية وصلح رام الله إلى مقرها الجديد منذ خمسة أشهر، كانت المحكمة تحتفظ بالأوراق والوثائق في مخزن "مخيف". وحسب محام، فضل عدم ذكر اسمه، فإن "خمسة رجال لا يستطيعون الدخول إلى المخزّن لرطوبته والفوضى الكبيرة في ترتيب الملفات، ومن المؤكد أن هناك الكثير من القوارض في المكان".

وأكد أكثر من محام أن الطريقة التي يجري الاحتفاظ بها بالأوراق والوثائق غير صحيحة على الإطلاق.

وحول صعوبة إيجاد الوثائق القانونية المطلوبة، قال المحامي رمزي أبو العظام "هناك صعوبة في إيجاد الوثائق الجديدة، فكيف الأمر مع الوثائق التي يعود عمرها لسنوات".

وأضاف "يجب أن تكون هناك مقاصة كبيرة يجري الاحتفاظ فيها بالأوراق والوثائق المهمة للحيلولة دون تعرضها للتلف".

وتلجأ المحاكم النظامية إلى إتلاف المستندات والأوراق بعد مرور ١٥ عاماً على إصدارها.

وقال محام، طلب عدم نشر اسمه، أنه في بعض القضايا تلزمه "سنوات عدة" حتى يحصل على وثيقة مهمة يجب أن يبرزها في ملف القضية عند تقديمه أمام المحكمة.

وأضاف "لا أفشي سراً عندما أقول إن عليَّ إعطاء مبلغ من المال يتراوح ما بين ٢٠٠ إلى ٣٠٠ شيكل لأحد العاملين في المستودع حتى أحصل على الوثيقة المهمة وألحقها بالملف بأسرع وقت ممكن، وهذا ما يفعله الكثير من المحامين أيضا"!

نابلس .. عندما دمرت ذاكرة المدينة

في تموز الفائت، تعرضت مدينة نابلس لعملية تدمير وحشية طالت البشر والمباني وذاكرة المدينة، عبر إتلاف السجل السكاني لأكثر من ٣٠٠ ألف نسمة. ولم تكتفِ قوات الاحتلال بهدم مباني وزارة الداخلية البالغة مساحتها ١٠٠٠ متر مربع فوق ما تحتويه من وثائق ومستندات لسكان المحافظة، بل عمدت – بواسطة الجرَّافات – إلى خلط الوثائق بالتراب والركام.

وقال مدير وزارة الداخلية في نابلس عبد الإله الأتيرة، "إن أكثر ما يؤلمنا مرتبط بإتلاف السجل السكاني، الذي يعود للعام ١٩١٨، لاسيما أنه الوحيد غير المحوسب". وحسب الأتيرة، فإن السجلات منذ العام ١٩٨٢ وحتى اليوم، تمت أرشفتها على الحاسوب، ولا تزال وزارة الداخلية تحتفظ بها، أما السجلات التي تعود إلى ما قبل هذا التاريخ فقد تعرضت للدمار والتلف".

وقال مدير العلاقات العامة في وزارة الداخلية يوسف حرب، "كنا نحتفظ بمجموعة مهمة من الوثائق في خزانة فولاذية، وتوقعنا أن تنجو من الدمار، لكن الحقيقة التي شاهدناها عند انتهاء العملية الحربية الإسرائيلية كانت بشعة للغاية، حيث تعمدت قوات الاحتلال عجن الفولاذ وإتلافه فكيف سيكون حال الملفات والوثائق الورقية إذن؟!".

وأضاف حرب "قبل تدمير مقر وزارة الداخلية في نابلس، توجهنا إلى العديد من المؤسسات لحثها على مساعدتنا في أرشفة السجلات القديمة، لكن أياً منها لم يعر الموضوع أي اهتمام".

وأردف "ما تعرضت له وزارة الداخلية في نابلس من تدمير وتلف لسجلها التاريخي، يعكس الوضع المتردي الذي وصلت إليه السلطة".

ونوه إلى أن "الاحتلال الإسرائيلي يعرف تماماً ماذا فعل عندما دمر أرشيف الداخلية في نابلس"، مضيفا "ما حدث في نابلس سيتكرر في رام الله وطولكرم وبقية المدن الفلسطينية، وحدوث ذلك مرهون بالوقت وبذريعة إسرائيلية فقط!".

من إصدارات موالهن لعامي 2005 - 2006

التنظيمات والاحزاب السياسية الفلسطينية بين مهام الديمقراطية الداخلية والديمقراطية السياسية والتحرر الوطني

جميل هلال

شكلت الأحزاب السياسية منذ ظهور النظم الديمقراطية الليبرالية في القرن التاسع عشر الأدوات الأهم والأكثر تأثيراً في الحياة السياسية العامة في الدولة الحديثة.

وتولت مع الاتحادات الجماهيرية والنقابات العمالية والمهنية توجيه عمليات التغيير السياسي والاجتماعي.

ويمكن القول، على الصعيد السياسي، إن الحزب السياسي والدولة الحديثة (القومية) ترافقا وميّزا العصر الحديث عن سابقاته.

وعلى الرغم من التساؤلات التي باتت تطرح في العقدين الأخيرين حول تراجع دور الأحزاب التمثيلي والتعبوي قياساً بمراحل سابقة، وعلى الرغم، كذلك، من تذمر وخيبة أمل أعداد متزايدة من المواطنين في العديد من الديمقراطيات الليبرالية من دور الأحزاب الراهن، فإنها حافظت على كونها الأداة الأبرز للتمثيل السياسي، والأقدر على التنافس الديمقراطي في الانتخابات التشريعية والرئاسية والمحلية.

الجيل ضد البحر: دراسات في إشكاليات الحداثة الفلسطينية

سليم تماري

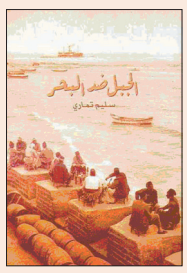

لاشك ان حداثة القدس هي إشكالية– ذلك ان نهاية عزلة المدينة– الغيتو أدت الى تبلور نظام طائفي أكثر حدة في ملامحه من النسق الذي حل في محله.

فقد أدخل الاستعمار البريطاني حدوداً فاصلة من النسق للأحياء الدينية في البلدة القديمة على أنقاض المحلات (جمه محلة) السابقة.

وبينما كانت المدينة العثمانية تتميز بمزيج مهجن من المجموعات المذهبية والإثنية المتعايشة بوئام نسبي، والمتداخلة اجتماعياً– أصبحت القدس الانتدابية مدينة حارات مذهبية منفصلة.

واقترنت الآن حياة المسيحيين المقدسيين بحارة النصارى، وحياة المسلمين بما أصبح يعرف بحارة المسلمين (وهو حيز لم يكن له وجود سابقاً)، واليهود بحارة اليهود التي تشكلت من امتداد حارة "شرف" المختلطة. فقط الأرمن، شكلوا استمراراً تاريخياً لمنطقتهم التي احتلوها منذ قرون عدة.

بأختصار، اصبحت مع هذا التحول الهوية الدينية متطابقة مع الحيز السكني.

في هذا السياق برزت أهمية الانتقال الى الاحياء الجديدة ("البرجوازية") خارج البلدة المسورة كحركة تمرد ضد ضم مكان السكن للعائلة كدفعة انتماء طائفي لتلك العائلة. ومما زاد من حدة هذا الاستقطاب، نجاح الحركة الصهيونية في استمالة اعداد كبيرة من التجمعات الدينية العبادية تحت جناح القومية الجديدة المتشكلة ؟

ما عزز من ظاهرة تطابق الحس الديني والحس القومي في وجدانها.

سليم تماري

– حاصل على شهادة الدكتور في علم الاجتماع من جامعة مانشستر. استاذ علم الاجتماع في جامعة بيرزيت، ومدير مؤسسة الدراسات المقدسية. محرر "حوليات القدس".

له عدة مؤلفات حول المجتمع الفلسطيني والثقافة العربية المعاصرة.

برزو النخبة الفلسطينية المعولمة: المانحون والمنظمات الدولية.. والمنظمات غير الحكومية المحلية.

ساري حنفي و ليندا طبر

يهدف هذا الكتاب إلى تقصي طرق تأثير المانحين والمنظمات الدولية في المنظمات الأهلية الفلسطينية، وذلك فيما يتعلق بسياسات التنمية وتعزيز عملية الدمقرطة. كما يبحث الكتاب في قدرة المنظمات الأهلية الفلسطينية على المساهمة في تشكيل الأجندات العالمية من خلال الناشطية العابرة للحدود القومية والمؤتمرات الدولية.

من أجل تحديد هذه الإشكاليات الواسعة، قد قام المؤلفان بتناول منظمات تنتمي إلى ثلاثة قطاعات: الصحة، المرأة والتنمية، وحقوق الإنسان والديمقراطية. ومن خلال البحث في هذه القطاعات الثلاثة تبين لهما التأثير المهم للتفاعل بين ا"لعالمي" و " المحلي" في العلاقات الدولية الجديدة، وبخاصة فيما يتعلق بصناعة المساعدات، وكذلك فيما يتعلق بتشكيل النخب المحلية؛ بمعنى أن الأطراف الفاعلة والهيكليات الاجتماعية المحلية لم تكن ساكنة ولعبت دوراً ولو ضعيفاً في العلاقات العابرة للحدود القومية، وحاولت المفاوضة لإيجاد مكان لها في نظام المساعدات.

ولكن هذه الدراسة بينت أنه كان هناك هامشاً مهم للمفاوضات لم تستثمره المظمات الأهلية الفلسطينية بشكل كاف.

المؤلفان :

ساري حنفي: أستاذ علم الاجتماع في الجامعة الاميركية في بيروت ومدير سابق للمركز الفلسطيني للاجئين والشتات "شمل"–رام الله. له سبعة كتب وعدد كبير من المقالات في اللغات العربية والفرنسية والإنجليزية حول موضوعات علم الاجتماع الاقتصادي للاجئين، والشتات، ودراسات حول الفاعلين الجدد في العلاقات الدولية.

ليندا طبر: طالبة دكتوراه في كلية الدراسات الشرقية والإفريقية في لندن.

لها مؤلفات عن الانتفاضة الفلسطينية.

تقاسيم زمار الحي

فيصل حوراني

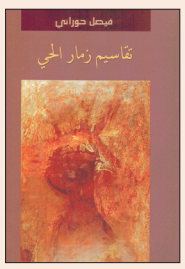

زمار الحي لا يطرب، هذا قول شائع، فلنسلم بأنه قول صحيح ثم لنتساءل: هل يتوجب على العازف، حتى لو كان زمار حي يعزف منفرداً، أن يبث ما يطرب فقط؛ ألا يجوز للعازف أن يبث ما يوجع أيضاً، خصوصاً حين لا يكون من الوجع بد؟ وكيف نصف حالنا وما لقيناه وصفاً صحيحاً إن لم نقل إن جلّه موجع.هل نزوّر الوصف حتى لا يتوجع أحد. وماذا عن الذين يوجعهم التزوير حتى لو أتقن المزور التستر على المواجع!

زمار الحي في هذه المقالات هو أنا. ولكم أن تقولوا بأني سأسعد لو أمكن أن أبث تقاسيم مطربة، لكني لا أتهيب إثارة المواجع. وصديقك ليس هو من يصدقك فقط؛ فقد يفعل هذا أيما إنسان. الصديق هو الذي يكشف لك الحقيقة مهما يكن كشفها موجعاً.

وهل يعيب الصدق أن يكون مما يوجع.

وربما بدا للوهلة الأولى أن المقالات التي يضمها هذا الكتاب متفرقات لا يجمعها ما يسوغ نشرها مجتمعة أو أن ما تبثه هو رنين أوراق يابسة تحركها رياح كليلة.

غير أن قراءة المقالات تظهر ما يسوغ جمعها ويبيح إعادة نشرها بالرغم من أن معظمها سبق نشره في صحف أو دوريات متخصصة. فالهم الوطني، وهو ما كان دافعي إلى كتابة كل ما كتبته في حياتي، حاضر هنا بتمامه، وهذه الأوراق التي تعالجه لم تسقط عن منابتها، وفي ظني أنها ما تزال أوراقاً يانعة وأن ما يصدر عنها هو بوح ما زلنا بحاجة إليه.

نظريات الانتقال إلى الديمقراطية إعادة نظر في براديغم التحول

جوني عاصي

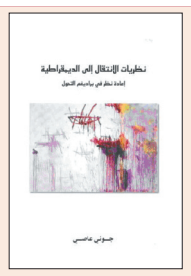

نظرية التحول في الانتقال إلى الديمقراطية تمثل تحول في الاجتهادات النظرية من الاهتمام بالتحديث الاقتصادي والاجتماعي إلى التركيز على النظام السياسي والنخب التي تكونه، وتركز بالأساس على تفكيك مصطلح "نظام حكم"، بحيث يعني قواعد ومؤسسات يخلقها الفاعلون الأخلاقيون التي بدورها تحد من اختياراتهم. توجد هنا مرحلة تمتد من تفكك النظام القائم وحتى اتفاق اللاعبين الرئيسيين على مؤسسات ومعايير جديدة. في هذه المرحلة، يكون التركيز على اختيارات اللاعبين. بعدها تأتي مرحلة أخرى يتم بها تعزيز هذه المؤسسات التي ستشكل بنى تفرض قيوداً معينة على تصرفات واختيارات اللاعبين.

ويتناول هذا الكتاب بعد التطرق إلى الاجتهادات النظرية المختلفة، مسألة سيطرة "براديغم التحول" (transition paradigm) الذي بدأ مع دانكوارت روستو، وتطور فيما بعد على يد شميتر واوديبنيل مع دراسة التحول الديمقراطي في كل من جنوب أوروبا وأمريكا اللاتينية في سنوات السبعينيات والثمانينيات. ثم يتناول أثر التغيرات التي شهدتها أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي السابق على إعادة نظر ببراديغم التحول من خلال مصطلح المجتمع المدني والإطار الخارجي الدولي.

جوني عاصي:

خريج معهد الدراسات السياسية وحاصل على لقب الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية من كلية الحقوق جامعة جون مولان في مدينة ليون. حالياً، يُدرس القانون الدولي والعلوم السياسية في جامعة بيرزيت. صدر له دراسة حول "الامم المتحدة: ازمة الدبلوماسية المتعددة الاطراف" ورقة استراتيجية معهد ابو لغد للدراسات الدولية ٢٠٠٤، ومقدمة كتاب "تحولات سياسية في العالم العربي" الجزء الثاني، بالاضافة الى تعقيبات على اوراق بحثية قدمت الى معهد ابو لغد للدراسات الدولية.

الحداثة المتقهقرة: طه حسين وأدونيس

فيصل دراج

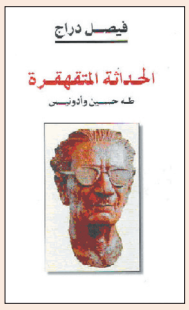

باستثناء أسماء ثقافية قليلة، تدور الثقافة العربية اليوم في حلقة مفرغة، حدّها الأول الدفاع عن "أصالة" لا تحديد فيها، وحدها الآخر الحديث عن "حداثة" لا تقل ضبابية. وبسبب تجريد لا تحديد فيه يميل الطرفان إلى "الكليات"، التي تسمح بأسئلة سهلة وبإجابات أكثر سهولة، بعيداً عن الواقع المعيش والتاريخ القريب الذي أفضى إليه. بل إن في هذه الثقافة، الملتفة حول ذاتها إلى حدود الانغلاق، ما يحيل على "حرب أهلية ثقافية" أكثر مما يحيل على غيرها. يسعى هذا الكتاب إلى حوار مع الثقافة العربية الحديثة، متوجهاً إلى اسمين، أحدهما طه حسين، الذي لا يزال، على الرغم من الظلام المسيطر، يعثر على قراء وتلاميذ، وثانيهما أدونيس، الذي يلقي بأسئلة متمردة كثيرة، واضحة متسقة حيناً، وقليلة الوضوح والاتساق أحياناً أخرى.

فيصل دراج:

ولد في الجاعونة ، فلسطين عام ١٩٤٣ وأكمل دراسته الجامعية في دمشق، وأنجز دكتوراه في الفلسفة من فرنسا عام ١٩٧٤، موضوعها الاغتراب والاغتراب الديني عند كارل ماركس.

عمل لاحقاً في مركز الدراسات الفلسطينية في بيروت، وساهم في معظم المجلات الفلسطينية والعربية، وعلّم فترة في المعهد العالي للفنون المسرحية في دمشق. أصدر بالتعاون مع عبد الرحمن منيف وسعد الله ونوس دورية "قضايا وشهادات" وصدر منها سبعة مجلدات، كما اصدر بالتعاون مع جمال باروت ستة مجلدات بعنوان: مصائر الأحزاب السياسية في الوطن العربي.

من كتبه: "الواقع والمثال"، "دلالات العلاقة الروائية"، "ذاكرة المغلوبين"، "الرواية وتأويل التاريخ"، "مستقبل النقد العربي" (بالتعاون مع سعيد يقطين)، "نظرية الرواية والرواية العربية". فاز الكتاب الأخير بجائزة أفضل كتاب عربي في مطلع الألفية الثالثة، وذلك في معرض الكتاب في القاهرة ، كما حظي هذا الكتاب أيضاً بجائزة الإبداع الأدبي في فلسطين لعام ٢٠٠٢.

مغدوشة، قصة الحرب على المخيمات في لبنان

ممدوح نوفل

لأدري، هل هذا الكتاب مذكرات شخصية أو شهادة تاريخية، أم رواية واقعية لأحداث عشتها؟، الحكم للقارىء. وسيجد القارىء في فصوله صورة حية حقيقية عن حال المقاومة الفلسطينية واهتماماتها في تلك المرحلة، وعن طبيعة علاقاتها الداخلية والعربية والدولية. وليس عسيرا على القارىء ان يكتشف ان هذه القوى غرقت في قضايا الدفاع عن وجودها في الخارج وابتعدت كثيرا عن مهمتها الرئيسية المتمثلة في مقارعة الاحتلال الاسرائيلي. وما أروية في هذا الكتاب يعبر عن وجهة نظري وتفسيري للأحداث. طبعا لا استطيع أدعاء البراءة والحياد، لكني حاولت ان اكون موضوعياً قدر الامكان، وسر النجاح يكمن في ان معظم ما آلمني وأوعجنس في تلك الفترة يضحكني الان. وأؤكد أني لا أريد ايذاء أحد ولا الوشاية بأحد امام محكمة التاريخ او على الورق. المؤلف

من التحرير الى الدولة تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٤٨ - ١٩٨٨

هلغى باومغرتن

في لحظة يبدو فيها النضال الفلسطيني وكأنه يدخل في مرحلة جنوب– إفريقية نموذجية، تغدو المراجعة النقدية للنفس والماضي والتاريخ والمرحلة الراهنة ضرورة لا مفر منها، استعداداً لاستنباط الوسائل والتكتيكات والاستراتيجيات الملائمة لمواجهة الطور الجنوب إفريقي الجديد الذي أخذ يفرض نفسه، ليس على الشعب الفلسطيني وحده فحسب، بل على المنطقة بأسرها. ولا شك أن كتاب الدكتورة هلغى باومغرتن إسهام مهم وجديد، من منظور متطلبات اللحظة الفلسطينية الراهنة، في مثل هذه المراجعة. وبهذه المناسبة، جدير بنا أن نتذكر دوماً الحقيقة القائلة بأنه "محكوم على الذين لا يتعلمون من التاريخ أن يكرروه"– صادق جلال العظم.

هلغى باومغرتن:

تدرس حالياً العلوم السياسية في جامعة بيرزيت، وهي ممثلة الهيئة الالمانية للتبادل العلمي في فلسطين. درّست في كل من توبيجن، نيويورك، لندن، وحصلت على شهادة الدكتوراه من برلين. درست في السابق في الجامعة الامريكية في بيروت، وجامعة جوتيجن، والجامعة الحرة في برلين. لها العديد من الاصدارات حول تاريخ وسياسة الحركة الوطنية الفلسطينية بعد النكبة، بالاضافة الى الهجرة العمالية في الشرق الاوسط، والسؤال حول التحول الديمقراطي في دول المشرق. في العام ٢٠٠٢ اصدرت في الالمانية كتاب حول السيرة السياسية لحياة ياسر عرفات. وتعمل حالياً على اعداد كتاب حول حركة حماس وسيصدر في اللغة الالمانية.

إطار عام لعقيدة أمن قومي فلسطيني

حسين آغا وأحمد سامح الخالدي

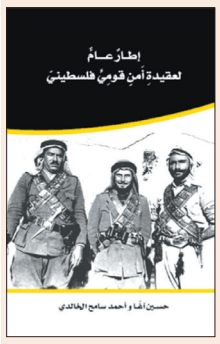

يواجة الفلسطينيون تحديات فريدة لأمنهم القومي كشعب تحت الاحتلال وفي المنافي في الشرق الاوسط والعالم. هذا الكتاب هو الاول من نوعة الذي يعالج القضايا الامنية من وجهة نظر فلسطينية ، سواء بحل الدوليتين او بدون. المؤلفات يستكشفان مجالات جديدة بالتركيز على الحاجات الفلسطينية الوطنية وسبل الدفاع عن الشعب الفلسطيني اينما وجد. الهدف الاساسي للكتاب هو وضع اساسات امنية لا عدوانية جديدة للفلسطينيين. وطرح القضايا والمشاكل الامنية القومية التي تواجه الفلسطينيين للنقاش والبحث وذلك بغية التوصل الى صيغة توافقية حول معضلة الامن وكيفية الدفاع عن الحقوق والمصالح الفلسطينية.

المؤلفان:

حسين آغا واحمد سامح الخالدي: باحثان في الشؤون السياسية والاستراتيجية.

الطبقة الوسطى الفلسطينية بحث في فوضى الهوية والمرجعية والثقافة

جميل هلال

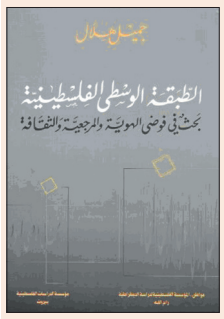

نادرة جداً هي الدراسات عن الطبقة الوسطى لا في فلسطين فحسب، بل في المجتمعات العربية ايضاً، ولأكثر من سبب. قد يكون بينها النقص في المعطيات الإحصائية والمسحية، والميل السائد منذ الثمانينيات الى التركيز على القضايا المتعلقة بالهوية، لا على الانقسامات والصراعات الاجتماعية. يبحث هذا الكتاب في موضوع الطبقة الوسطى الفلسطينية، ويتطرق الى أسئلة عن العلاقة بالطبقات والفئات الاجتماعية الأخرى. وهو يتناول مراجعة للمفهوم، قبل أن يتفرغ لمناقشة وتفحص بنية وآليات إنتاج الطبقة الوسطى في الضفة وقطاع غزة عبر منهجية متعددة الأدوات جمعت بين مناهج بحثية، وأولت أهمية خاصة للحوار واللقاء مع طيف واسع من شخصيات تمثل الطبقة الاجتماعية وعلى صلة ومعرفة بها، الأمر الذي أتاح لها تمثيل رؤاها وهمومها وهواجسها بنفسها. لكن الباحث لم يغفل دور المشاهدة العينية والاتسعانة بما يرد في الصحافة، وما يعقد من مؤتمرات وندوات، وما ينشر في المجال الأدبي، ولذا يجمع الكتاب بين تحليل وتأملات الأفراد أنفسهم وبين تحليل وتأملات الباحث، في حوار مع تصرزات وخطابات شخوص موضوعه، وهم يعيشون يوميات مجتمع فلسطيني في صراعه من اجل كسب انعتاقه وتحقيق إنسانيته وبناء مستقبله بحرية.

جميل هلال:

سوسيولوجي وكاتب، له عدد من المؤلفات والمقالات والكتب. من هذه الكتب: "استراتيجية إسرائيل الاقتصادية للشرق الأوسط"، "النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو"، "تكوين النخبة الفلسطينية". وله مساهمات في مجلات ودوريات عربية وأجنبية. وهو محرر مشارك في "مجلة الدراسات الفلسطينية

تصدر هذه النشرة ضمن اتفاقية تعاونية مع مؤسسة هينرخ بل – ألمانيا
الآراء الواردة في المشرة لا تعبر بالضرورة عن رأي مؤسسة مواطن أو مؤسسة هينرخ بل

مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية
رام الله، ص.ب:١٨٤٥ تلفون: ٢٩٥١١٠٨– ٢ –(٩٧٢) فاكس:٢٩٦٠٢٨٥– ٢ –(٩٧٢)
بريد الكتروني muwatin@muwatin.org